

قطر الندى

تأليف الإمام النحوى

ابن هشام الأنصارى (٧٠٨ - ٧٦١ هـ)

شرح وتعليق الدكتور

محمد عبدالمنعم خفاجى

مكتبة الإيمان
المنصورة – أمام جامعة الأزهر
ت : ٢٢٥٧٨٨٢

مكتبة الإيمان
المنصورة ـ أمام جامعة الأزهر
ت : ٢٢٥٧٨٨٢

مقدمة

- ١ -

كتاب القطر كتاب جليل، ذاعت شهرته فى البلاد الإسلامية ومدارسها المختلفة منذ أن ألف حتى الآن.

والكتاب مقدمة فى النحو لابن هشام، مع شرحها له أيضا. وهو من تراثنا العلمى العزيز علينا - نحن أبناء الأزهر الشريف - ولذلك فهو جدير منا بكل عناية وتقدير.

ومؤلف الكتاب: هو شيخ النحويين الإمام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصارى المصرى، وكان ابن خلدون يقول فيه: «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: ابن هشام أنحى من سيبويه».

وقد ولد فى القاهرة عام ٧٠٨ هـ - ١٣٠٩م، ونشأ وتعلم فى القاهرة على شيوخ العلم والأدب والعربية، ولزم جمهرة من فحول العلماء تتلمذ عليهم، وتخرج على يديهم، ومنهم: ابن السراج، وأبو حيان، والتاج التبريزى، والشهاب عبداللطيف بن المرحل، والتاج الفاكهانى، وابن جماعة.

ولما ذاعت شهرته، وشهد له أساتذته بالتفوق والتعمق فى مسائل العلم والنحو والعربية، تصدر للإفادة والتدريس، وتتلمذ عليه طلاب كثيرون، نهلوا من ينابيع علمه الغزير الفياض.

ثم عكف على التأليف والتصنيف، فألف العديد من الكتب العلمية النافعة.

وفى مقدمتها: «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» و«القطر» و«مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» و«الألغاز» والشذور، وهى مطبوعة. ومن كتبه التى لم تطبع: التذكرة، والجامع الصغير، وسواها من شتى آثاره العلمية.

وتوفى رحمه الله عام «٧٦١ هـ - ١٣٦٠م».

والله ولى التوفيق

مقدمة الكتاب لابن هشام

قال الشيخ الإمام، العالم، العلامة، جمالُ المتَصَدِّرين، وتاجُ القرّاء تذكرة أبى عمرو، وسيبويه، والفراء: أبو محمد عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن هشام، الأنصارى فسح الله فى قبره!!

الحمدُ لله رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله، وفاتح البركات لمن انتصب لشكر أفضاله، والصلاة والسلام على مَنْ مَدَّتْ عليه الفصاحة رِوَاقها، وشَدّت به البلاغة نطاقها، المبعوث بالآيات الباهرة والحجج، المنزَّل عليه قرآنٌ عربى غير ذى عوج، وعلى آله الهادين، وأصحابه الذين شادوا الدين، وشرَّف وكرَّم.

وبعدُ، فهذه نُكَتٌ حررتها على مقدمتى المسماة بـ «**قطر الندى وبل الصدى**»، رَافِعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها. كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببُغْية من جنح من طلاب علم العربية إليها.

والله المسئول أن ينفع بها كما نفع بأصلها، وأن يذلل لنا طرق الخيرات وسبلها، إنه جواد كريم، رؤوف، رحيم، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب...،

١ـ الكلمة ومعناها

ص . الكلمةُ: قول مفْردٌ.

ش ـ تطلقُ الكلمةُ فى اللغة على الجملة المفيدة، كقوله تعالى: ﴿**كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا**﴾(١)، إشارةً إلى قوله: ﴿**رَبِّ ارْجِعُونِ ۞ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ**﴾(٢)

وفى الاصطلاح على القول المفرد.

والمراد بالقول: اللفظ الدّال على معنى: كرجُلٍ وفرسٍ.

والمرادُ باللفظ: الصوتُ المشتملُ على بعض الحروف: سواء دل على معنى: كزيد، أم لم يدل كَدَيْزٍ - مقلوب زيدٍ - وقد تبين أنّ كل قول لفظ، ولا ينعكسُ.

والمرادُ بالمفرد: مالايدل جزؤُه على جزء معناه، وذلك نحو «زيد»: فإن أجزاءَهُ وهى: الزاى، والياء، والدّال - إذا أفردَتْ لا تدلُّ على شىء مما يدل هو عليه، بخلاف قولك «غُلامُ زيدٍ»، فإن كلاًّ من جزأيه - وهما: الغلام، وزيدٌ - دالٌّ على جزءِ معناه؛ فهذا يسمى مركباً، لا مفرداً.

فإن قلت: فَلِمَ اشترطتَ فى الكلمة الوضعَ، كما اشترَطَ مَنْ قال: الكلمة لفظٌ وُضعَ لمعنًى مفردٍ؟.

قلت: إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهمُ اللفظَ جنساً للكلمة، واللفظُ ينقسم إلى: موضوع، ومُهمل، فاحتاجوا إلى الاحتزاز عن المهمل بذكر الوضع، ولما أخذتُ القولَ جنساً للكلمة - وهو خاصٌّ بالموضوع - أغنانى ذلك عن اشتراط الوضع.

فإن قلت: فلمَ عدلتَ عن اللفظ إلى القولِ؟.

قلت: لأن اللفظ جنسٌ بعيدٌ. لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا، والقول جنسٌ قريبٌ، لاختصاصه بالمستعمَلِ، واستعمالُ الأجناسِ البعيدة فى الحدود مَعيبٌ عند أهل النظر.

---

(١) سورة المؤمنون: ١٠٠.

(٢) سورة المؤمنون: ٩٩، ١٠٠

٢ـ أقسام الكلمة

ص- وهيَ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

ش- لمّا ذكرتُ حَدّ الكلمة، بينتُ أنها جنسٌ تحته ثلاثةُ أنواع: الاسمُ، والفعلُ، والحرفُ. والدليلُ على انحصار أنواعها فى هذه الثلاثة الاستقراء[1]، فإن علماءَ هذا الفن تَتَبعُوا كلام العرب، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواعٍ، ولو كان ثَمَّ [2] نوعٌ رابعٌ لعَثروا على شىء منه.

٣ـ الاسم وعلاماته

ص- فأمَّا الاسمُ فَيعْرفُ: بأل كالرَّجلِ، وبِالتنوينِ كرجلٍ، وبِالحديثِ عنهُ: كتاءِ ضربَتُ.

ش - لما بَينتُ ما انحصرَتْ فيه أنواعُ الكلمة الثلاثة، شرعتُ فى بيان ما يتميز به كلٌّ واحدٍ منها عن قَسيميهِ، لتتمّ فائدة ما ذكرته، فذكرت للاسم ثلاث علامات:

علامة من أوله، وهى: الألف واللام، كالفرس والغلام.

وعلامة من آخره، وهى التنوين، وهو «نون زائدة» ساكنة،تلحق الآخر لفظاً، لاخطا«لغير توكيد»، نحو: زيدٍ، ورجلٍ وصهٍ، وحينئذٍ، ومسلماتٍ؛ فهذه وما أشبهها أسماء بدليل وجود التنوين فى آخرها.

وعلامة معنوية، وهى: الحديث عنه، كـ «قامَ زيدٌ»، فزيد: اسم لأنك قد حدثت عنه بالقيام، وهذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للاسم، وبها استدل على اسمية التاء فى «ضَرَبْتُ»، ألا ترى أنها لا تقبل «أل»، ولا يلحقها التنوين، ولا غيرهما من العلامات التى تذكر للاسم، سوى الحديث عنه فقط [3].

---

(١) أى تتبع الكلام العربى، وعدم وجود كلمة منه ليست من أحد الأنواع الثلاثة

(٢) أى هناك.

(٣) وبقى من علامات الأسماء النداء مثل يازيد، قال ابن مالك:

بالجر والتنوين والندا وأل ‏ ‏ ‏ ‏ ومسند للاسم تمييز حصل

٤ـ أقسام الاسم من حيث الإعراب والبناء

ص- وهو ضربان: معرب، وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلية عليه كزيد، ومبنى وهو بخلافه: كهؤلاء فى لزوم الكسر، وكذلك حذام، وأمس فى لغة الحجازيين. كأحد عشر وأخواته فى لزوم الفتح. وكقَبلُ، وبَعْدُ، وأخواتهما فى لزوم الضم. إذا حذف المضاف إليه ونُوى معناه، وكمن وكم فى لزوم السكون، وهو أصل البناء.

ش- لما فرغتُ من تعريف الاسم بذكر شىء من علاماته عقبت ذلك ببيان انقسامه إلى: معرب، ومبنى، وقدمت المعرب لأنه الأصل، وأخرت المبنى لأنه الفرع.

وذكرت أن المعرب هو «ما يتغير آخره بسبب مايدخل عليه من العوامل» كزيد، تقول «جاءنى زيدٌ»، «ورأيت زيداً»، و«مررت بزيدٍ»، ألا ترى أن آخر (زيد) تغير بالضمة، والفتحة، والكسرة، بسبب ما دخل عليه من (جاءنى)، و(رأيت)، و(الباء)، فلو كان التغير فى غير الآخر لم يكن إعرابا، كقولك فى (فلس) إذا صغرته: (فُلَيْس) وإذا كسرته (أفْلُس، وفُلُوس)، وكذا لو كان التغير فى الآخِر، ولكنه ليس بسبب العوامل كقولك (جلست حيث جلس زيد) فإنه يجوز لك أن تقول: (حيثُ) بالضم، و(حيثَ) بالفتح، و(حيثِ) بالكسر، إلا أن هذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل، ألا ترى أن العامل واحد، وهو (جَلَسَ)، وقد وجد معه التغير المذكور؟

٥ـ المبنى على الكسر

ولما فرغْتُ من ذكر المعرب ذكرت المبنى، وأنه (الذى يلزم طريقة واحدة، ولا يتغير آخرُه بسبب ما يدخلُ عليه)،.ثم قسمته إلى أربعة أقسام: مبنٌى على الكسر، ومبنىٌ على الفتح، ومبنىٌ على الضم، ومبنىٌ على السكون.

ثُمّ قسمت المبنى على الكسر إلى قسمين:

قِسْمُ متفق عليه وهو (هؤلاءِ)، فإن جميع العرب يكسرون آخره فى جميع الأحوال.

وقسم مختلف فيه، وهو (حذام وقطام)، ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن (فَعَالِ)؛ (وأَمْس) إذا أردت به اليومَ الذى قَبل يومك.

فأما باب (حَذَام)، ونحوه: فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً؛ فيقولون: جاءتنى حذَامِ، ورأيت حذَامِ، ومررت بحذامِ، وعلى ذلك قول الشاعر:

١. فلولا المزعجاتُ من الليالي ... لما ترك القطا طيبَ المنامِ
إذا قالتْ حَذامِ فَصَدِّقُوها ... فإنَّ القولَ ما قالت حذامِ (١)

فذكرها فى البيت مرتين مكسورةً؛ مع أنها فاعلٌ

وافترقت بنو تميم فرقتين، فبعضهم يعرب ذلك كله بالضم رفعاً، وبالفتح نصباً وجراً (٢) فيقولُ: (جاءتنى حذامُ) بالضم؛ و (رأيت حذامَ ومررتُ بحذام) بالفتح: والكسر وأكثرهم يفصل بين ما كان آخره راء: كوبار: اسم لقبيلة، وحَضَار، اسمٌ لكوكب، وسَفَار: اسمٌ لماء - فيبنيه على الكسر، كالحجازيين، وما ليس آخره راء: كحذامِ وقطامِ، فيعربه إعراب مالا ينصرف (٢).

وأما (أمْس) إذا أردت به اليوم الذى قبل يومك، فأهلُ الحجاز يبنونه على الكسر، فيقول: (مضى أمسِ، واعتكفت أمسِ وما رأيته مذْ أمسٍ) بالكسر فى الأحوال الثلاثة: قال الشاعر:

٢. منعَ البقاء تقلب الشمس ... وطلوعها من حيث لا تمسى
وطلوعها حمراء صافية ... وغروبها صفراء كالورْسِ
اليومُ أعلمُ ما يجيء به ... ومضى بفضلِ قضائه أمسِ (٣)

---

(١) الشعر لديسم بن طارق الشاعر الجاهلى، أو للجيم بن صعب، وحذام امرأته.

المزعجات: جمع مزعجة، وهى المقلق من الحوادث، القطا: طائر يشبه الحمام

إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبنى على السكون فى محل نصب. حذام: فاعل بقال، مبني على الكسر فى محل رفع، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها، فصدقوها: الفاء واقعة فى جواب إذا، صدقوا: فعل أمر، وواو الجماعة فاعل، وها: مفعول به، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل له من الإعراب جواب إذا الشرطية، (ما) اسم موصول خبر إن، مبنى على السكون فى محل رفع، والجملة صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب بقال.

(٢) بالفتح فى حال الجر لأن الاسم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

(٣) البقاء: الخلود. الورس: الزعفران، وبفضل قضائه: أى بقضائه الفاصل أى القاطع. البقاء مفعول به مقدم على الفاعل، تقلب: فاعل منع، مرفوع بالضمة الظاهرة. طلوعها: معطوف على تقلب، وها: مضاف إليه، مبنى على السكون فى محل جَرٍّ، من: حرف جر، حيث ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بطلوع. لا: نافية. تمسى: فعل مضارع. مرفوع بضمة مقدرة

فـ (أمس) فى البيت فاعلٌ لمضى، وهو كما ترى.

وافترقتْ بنو تميم فرقتين، فمنهم من أعربه: بالضمة رفعاً، وبالفتحة مطلقاً، فقال: مضى أمسُ، واعتكفت أمسَ، وما رأيته مذ أمسَ، بالفتح، قال الشاعر:

٣. لقد رأيتُ عجباً مذ أمسَا عجائزا مثل السعالى خمسا

يأكلن ما فى رحلهن همسا لا ترك الله لهنْ ضرْسا

ولا لقينَ الدهْر إلا تعسَا (١)

ومنهم من أعربه بالضمة رفعاً، وبناهُ على الكسر نصباً وجراً.

وزعم الزَّجَّاجىّ: أنّ من العرب من يبنى (أمسَ) على الفتح، وأنشد عليه قوله: مُذْ أَمْسَا، وهو وَهْمٌ، والصَّوَابُ ما قدّمناه من أنه معرب غير منصرف، وزعم بعضهم أن (أمسا) فى البيت فعل ماض، وفاعله مستتر، والتقدير: (مُذْ أَمْسَى المساءُ).

على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى الشمس، حمراء. حال. صافية: صفة لحمراء، أو حال ثان، اليوم، بالرفع: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، أو بالنصب على الظرفية الزمانية أعلم: فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر وجوباً. ما: اسم موصول مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب، أمس: فاعل مبنى على الكسر فى محل رفع.

(١) لقد: اللام واقعة فى جواب قسم محذوف، والتقدير: والله لقد رأيت قد: حرف تحقيق، رأيت: فعل وفاعل، عجباً: مفعول. مذ: حرف جر، أمسا: مجرور بمذ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل على الأمس، والجار والمجرور متعلق برأى، عجائزا صرفه للضرورة، وهو بدل من قوله عجباً، مثل: صفة لعجائز. السعالى: مضاف إليه. خمسا: بدل من عجائز أو صفة له، منصوب بالفتحة الظاهرة. يأكلن: فعل مضارع، ونون النسوة فاعل مبنى، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب صفة لعجائز. ما: اسم موصول: مفعول به، فى: حرف جر. رحلهن: رحل مجرور بفى، رحل مضاف والضمير مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وهو ما، همسا: مفعول مطلق، لا: حرف نفى، ترك: فعل ماض، الله: فاعل لترك، لهن: جار ومجرور متعلق بترك، ضرسا: مفعول به لترك. ولا: الواو حرف عطف ولا: نافية مؤكدة للأولى فى «لا ترك» وهى نافية دعائية، لقين: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره السكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، ونون النسوة: فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع. الدهر: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة؛ إلا: أداة استثناء مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب، وتعسا: مفعول مطلق، أى: لقاء تعسا، منصوب بالفتحة الظاهرة.

٦ـ المبنى على الفتح

ولما فرغت من ذكر المبنيّ على الكسر؛ ذكرت المبنيَّ على الفتح، ومثَّلْتُهُ بأحدَ عشر وأخواته، تقول: جاءنى أحدَ عشَرَ رجلا، ورأيت أحدَ عشَرَ رجلا ومررت بأحدَ عشَرَ رجلا بفتح الكلمتين فى الأحوال الثلاثة، وكذا تقول فى أخواته إلا (اثنَى عشر) فإن الكلمة الأولى منه تعرب: بالألف رفعا، وبالياء نصباً وجراً، تقول: جاءنى اثنا عشر رَجلا، ورأيت اثنى عشر رجلا، ومررت باثنى عشر رجلاً. وإنما لم استثن هذا من إطلاق قولى (وأخواته) لأننى سأذكر فيما بعد أن (اثنين، واثنتين) يعربان إعراب المثنى مطلقاً وإن ركِّبا.

٧ـ المبنى على الضم

ولما فرغت من ذكر المبنيّ على الفتح ذكرت المبنى على الضم، ومثَّلته بقبلُ وبعدُ، وأشرت إلى أن لهما أربعَ حالات:

إحداها: أن يكونا مضافين، فيعربان نصباً على الظرفية، أوخفضاً بمن، تقول: (جئتك قَبْلَ زيدٍ وبعدَه) فتنصبهما على الظرفية، (وجئتك من قبل زيدٍ ومن بعده) فتخفضهما بمن، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾(١)، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾(٢)، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾(٣)، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَىٰ﴾ (القصص: ٤٣).

الحالة الثانية: أن يحذف المضافُ إليه، وينوى ثبوت لفظه، فيعربان الإعراب المذكورَ ولا ينونَان لنية الإضافة، وذلك كقوله:

٤. وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كلُّ مَوْلًى قَرَابَةً ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ (٤)

الرواية بخفض (قبل) بغير تنوين، أى: ومن قبل ذلك، فحذف (ذلك) من اللفظ

(١) سورة الحج: ٤٢. (٢) سورة الجاثية: ٦. (٣)سورة التوبة: ٧٠.

(٤) ومن: الواو حرف عطف، من: حرف جر. قبل: مجرور بمن بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى، نادى: فعل ماض، كل: فاعل، وكل مضاف ومولى مضاف إليه، قرابة: مفعول به، فما: الفاء حرف عطف، وما: حرف نفى، عطفت فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله العواطف الآتية. مولى: مفعول به لعطفت تقدم على الفاعل، وعليه: جار ومجرور متعلق بعطفت، وموضع الشاهد قوله: من قبل، بجر قبل، بدون تنوين، لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه.

وقدره ثابتاً، وقرأ الجحدرى، والعقيلى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: ٤) بالخفض بغير تنوين، أى: من قبل الغلب ومن بعده، فحذف المضاف إليه، وقدر وجوده ثابتاً.

الحالة الثالثة: أن يقطعا عن الإضافة لفظاً، ولا ينوى المضاف إليه، فيعربان أيضا الإعراب المذكور، ولكنهما ينونان، لأنهما حينئذ اسمان تامان، كسائر الأسماء النكرات، فتقول: (جئتك قبلاً وبعداً، ومن قبلٍ ومن بعدٍ)، قال الشاعر:

٥. فَساغَ لى الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أغَصُّ بالماءِ الفُراتِ (١)

وقرأ بعضهم: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ (الروم: ٤) بالخفض والتنوين.

الحالة الرابعة: أن يحذف المضاف إليه، وينوى معناه دون لفظه، فيبنيان حينئذ على الضم، كقراءة السبعة: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: ٤).

وقولى (وأخواتهما) أردتُ به أسماء الجهات الست (٢)، وأول، ودون: ونحوهن؛ قال الشاعر:

٦. لَعَمْرُكَ ما أَدْرِى وإنِّى لأَوْجَلُ عَلى أَيِّنا تَعْدُو المنِيَّةُ أَوَّلُ (٣)

وقال آخر:

٧. إذا أنا لَمْ أُومَنْ عليك ولَمْ يَكُنْ لِقاؤُكَ إلا مِنْ وراءُ وراءُ (٤).

---

(١) قبلا. ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه النصب كان، أكاد: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا. وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب خبر «أكاد»، وجملة «أكاد» واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب، على الحال، وموضع الشاهد قوله «قبلا».

(٢) وهى فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال. وما بمعنى أحدها كخلف وقدام.

(٣) قائله معن بن أوس. لعمرك: اللام: حرف ابتداء، مبنى على الفتح، وعمر مبتدأ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير: لعمرك قسمى، على: حرف جر، أينا أى: اسم استفهام مجرور بعلى، وأى مضاف و(نا) ضمير مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله تعدو، أول: ظرف زمان، مبنى على الضم فى محل نصب والعامل فيه قوله تعدو، وهو موضوع الشاهد، حيث ورد بالضم.

(٤) إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، أنا: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة فى محل جر بإضافة «إذا» =

٨ـ المبنى على السكون

ولما فرغت من ذكر المبنى على الضم، ذكرت المبنى على السكون، ومثلت له بمن؛ وكم، تقول: (جاءنى مَنْ قامَ، ورأيتُ مَنْ قامَ، ومَرَرْتُ بمَنْ قامَ). فتجد (مَنْ) ملازمة للسكون فى الأحوال الثلاثة، وكذا تقول: (كَمْ مالُك، وكم عبْداً مَلَكْتَ؛ وبكم دِرْهَم اشتريت) فـ (كم فى المثال الأول فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وعلى الخبرية عند الأخفش؛ وفى الثانى فى موضع نصب على المفعولية بالفعل الذى بعدها، وفى الثالث فى موضع خفض بالياء، وهى ساكنة فى الأحوال الثلاثة كما ترى.

ولما ذكرت المبنىّ على السكون متأخراً، خشيت مِنْ وهم منْ يتوهم أنه خلافُ الأصل، فدفعْت هذا الوهمْ بقولى: (وهو أصل البناء).

٩ـ أقسام الفِعْلُ وعلاماته وأحكامه

ص- وأما الفعل فثلاثة أقسام:

١- **ماض**، ويعرفُ بتاء التأنيث الساكنة، وبناؤه على الفتح: كضرب. إلا مع واو الجماعة، فيضمّ: كضربُوا، أو الضمير المرفوع المتحرك، فيسكن كضربْت. ومنه: «نعم، وبئسَ، وعسَى وليسَ» فى الأصحّ.

٢- **وأمر**، ويعرف بدلالته على الطلب، مع قبوله ياء المخاطبة. وبناؤه على السكون، كاضربْ، إلا المعتلّ، فَعَلَى حذف آخره: كاغزُ، واخشَ، وارم، ونحو: قومَا، وقومُوا، وقومِى، فعلى حذف النون، ومنه: «هَلُمّ» فى لغة تميم، و«هاتِ»، و«تَعَالَ» فى الأصح.

٣- **ومضارع**، ويعرف بلَمْ، وافتتاحه بحرف من حروف «نَأَيْتُ» نحو: «نقومُ. وأقومَ، ويقومُ، وتقومُ»، ويضمّ أوله إنْ كان ماضيه رباعياً كـ «يُدحْرِجُ» ويُكرم»، ويفتح فى غيره. كـ «يضربُ، ويجتمعُ، ويستخرجُ»، ويسكن آخره مع نون النسوة، نحو: «يتربصْنَ»، وإلا أن

= إليها، وهذا معنى قولنا (خافض لشرطه). يكن: فعل مضارع مجزوم بلم، لقاء: اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة، أو فاعل بها على تقدير كونها تامة، و(الكاف) ضمير المخاطب مضاف إليه. (إلا) أداة استثناء ملغاة لاعمل لها، من : حرف جر، وراء: ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن، ووراء الثانية تأكيد للأولى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن، وموضع الشاهد قوله (من وراءُ وراءُ) بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر، لأنها مبنية على الضم.

يَعْفُونَ، ويُفتحُ مع نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً، نحو: «لَيُنْبَذَنَّ».

ويُعـرَبُ فـيـمـا عـدا ذلك، نحـو: «يقـومَ زيدٌ، ولا تتـبـعـانٍّ، لتـبلونَّ، فـإمّـا تَرَيِنَّ، ولا يَصُدُنَّك».

ش- لما فرغت من ذكر علامات الاسم، وبيان انقسامه إلى معرب ومبنى، وبيان انقسام المبنى منه إلى مكسور، ومفتوح، ومضموم، وموقوف [1]، شَرَعْتُ فى ذكر الفعل، فذكرت لكل واحدٍ منها علامته الدالة عليه وحكمه الثابتَ له. من بناء وإعراب.

١٠ ـ الماضى وحكمه وعلامته

وبدأت من ذلك بالماضى، فذكرت أن علامته: أن يقبل تاء التأنيث الساكنة، كقام، وقعد، تقول: «قَامَتْ وقَعَدَتْ»، وأن حكمه فى الأصل البناء على الفتح كما مثلنا، وقد يخرج عنه إلى الضم، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة، كقولك: «قامُوا. وقعدُوا»، أو إلى السكون، وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك: «قُمْتُ وقَعَدْتُ، وقعدْنَا، والنسوة قُمْنَ، وقَعَدْنَ»،

وتلخَّص من ذلك أن له ثلاثَ حالات: الضم، والفتح، والسكون، وقد بينت ذلك.

ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلفَ فى فعليته نصصت عليه، ونبهت على أن الأصح فعليته، وهو أربع كلمات: نِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسَى. ولَيْسَ.

فأما نِعْمَ، وبِئْسَ: فذهب الفرّاء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم - وقد بُشِّرَ ببنْتٍ - «والله ما هىَ بنِعْمَ الولدُ» [2]، وقول آخر - وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيءٍ السير -: «نعم السيرُعلى بئس العَيرُ»:

وأما «ليس» فذهب الفارسىُّ فى «الحَلَبِيَّات» أنها حرفُ نَفْى بمنزلة «ما» النافية، وتبعه على ذلك أبو بكر بنُ شُقير.

---

(١) أى ساكن الآخر.

(٢) الواو: حرف قسم وجر، الله: مجرور بالكسرة، ما: نافية. هى: مبتدأ. نعم: فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الولد: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب مفعول بقول محذوف مجرور بالباء، والتقدير: بمقول فيها ذلك.

وأما «عسى» فذهب الكوفيّون إلى أنها ترج بمنزلة «لعلّ»، وتبعهم على ذلك ابنُ السراج.

والصحيح أن الأربعة أفعال، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنَّ، كقوله عليه الصلاة والسلام: «**من توضأ يوم الجمعة فبها ونِعْمَتْ، ومن اغتسل فالغسل أفضل**»، والمعنى: من توضأ يوم الجمعة فالبرخصة أخذ، ونِعْمَتِ الرخصة الوضوء، وتقول: «بئسَتِ المرأةُ حمالة الحطب، وليست هند مُفْلِحَةً، وعست هند أن تزورنا».

وأما ما استدل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مقامها، والتقدير ماهى بولدٍ مَقُول فيه نِعْمَ الولدُ، ونِعْمَ السيرُ على عَيْرٍ مقول فيه بئس العيرُ، فحرف الجر فى الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بيناً. وكما قال الآخر:

٨. والله مَا لَيْلِى بِنَامَ صَاحِبُهُ ولا مُخَالِطُ اللَّيانِ جَانِبُهُ (١)

أى بليل مقول فيه نامَ صاحبُه.

١١ـ الأمر وعلامته وحكمه

ولما فرغت من ذكر علامات الماضى، وحكمه، وبيان ما اختلف فيه منه، ثنيت بالكلام على فعل الأمر، فذكرت أن علامته التى يعرف بها مركبة من مجموع شيئين، وهما: دلالته على الطلب، وقبولهُ ياء المخاطبة، وذلك نحوُ: «قُمْ» فإنه دال على طلب القيام، ويقبل ياء المخاطبة، تقول إذا أمرت المرأة: «قُومِى» وكذلك «اقْعُدْ، واقْعُدِى؛ واذْهَبْ، واذْهَبى»، قال الله تعالى: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾(٢)

(١) الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور، بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف، أى: أقسم والله، ما: نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين. وهى مهملة عند بنى تميم، «ليلى»: اسم «ما» على لغة الحجازيين، ومبتدأ على لغة بني تميم، بنام: الباء حرف جر زائد، وهى داخلة على مقدر، والتقدير: ما ليلى، بليل مقول فيه نام صاحبه، وليل المقدر هو خبر ما أو خبر المبتدأ، منصوب على الأول ومرفوع على الثانى، وجملة «نام صاحبه» فى محل نصب مقول القول المحذوف. ولا: الواو حرف عطف، ولا زائدة لتوكيد النفى. مخالط: معطوف على «ليل» المحذوف مجرور مثله. مخالط مضاف و«الليان» مضاف إليه مجرور. وجانب: فاعل مخالط، لأنه اسم فاعل يحتاج إلى فاعل، والهاء من «جانبه» مضاف إليه.

(٢) سورة مريم: ٢٦.

فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة، نحو «صَهْ» بمعنى اسكت، و«مَهْ» بمعنى اكفُفْ» أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدلّ على الطلب نحو «أنتِ يا هندُ تَقُومِينَ وتَأْكُلِين» لم يكن فعلَ أمرٍ.

ثُمّ بَيّنْتُ أن حكم فعل الأمر فى الأصل البناء على السكون؛ كاضربْ، واذهبْ، وقد يبنى على حذف آخره، وذلك إن كان معتلا، نحو اغْزُ، واخشَ، وارْمِ، وقد يبنى على حذف النون، وذلك إذا كان مسندا لألف اثنين، نحو «قُوما» أو واو جمع، نحو «قُوموا» أوياء مخاطبة نحو «قُومِى» فهذه ثلاثةُ أحوالٍ للأمر، كما أن للماضى ثلاثة أحوال.

ولما كان بعضُ كلمات الأمر مختلفاً فيه: هل هو فعل أو اسم؟ نبهتُ عليه كما فعلتُ مثل ذلك فى الفعل الماضى، وهو ثلاثة: هلمَّ، وهاتِ، وتعَالَ.

فأما «هلّم» فاختلف فيها العربُ على لغتين:

إحداهما: أن تلزمَ طريقةً واحدةً، ولا يختلف لفظها بحسب مَنْ هى مسندة إليه، فتقولُ: هلم يازيد، وهلمَّ يا زيدان، وهلمَّ يازيدونَ، وهلمَّ ياهندُ وهلمَّ يا هندان، وهلمَّ يا هنداتُ، وهى لغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل. قال الله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾(١) «أى ائتوا إلينا، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾(٢) أى أحضروا شهداءكم، وهى عندهم اسم فعل لا فعل أمر، لأنها وإن كانت دالة على الطلب، لكنها لاتقبل ياء المخاطبة.

والثانية: أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب مَنْ هى مُسندةٌ إليه، فتقول: هلمَّ وهلمَّا، وهلمُّوا، وهلمُمْنَ، بالفَكّ وسكون اللام، وهلمِّى، وهى لغة بنى تميم، وهى عند هؤلاء فعل أمر لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة.

وقد تبين بما استشهدت به من الآيتين أن «هلمَّ» تستعمل قاصرة ومتعدِّية.

وأما «هاتِ و«تعالَ» فعدَّهُما جماعة من النحويين فى أسماء الأفعال، والصواب أنهما فعلا أمر، بدليل أنهما دالان على الطلب، وتلحقهما ياء المخاطبة، تقول: «هَاتِى» و«تَعَالَىْ».

---

(١) سورة الأحزاب: ١٨.

(٢) سورة الأنعام: ١٥٠.

واعلم أن آخر «هاتِ» مكسور أبداً، إلا إذا كان لجماعة المذكرين فإنه يضم: فتقول: هاتِ يازيدُ، وهاتِى ياهندُ، وهاتِيَا يازيدان، أو ياهندان، وهاتِينَ ياهنداتُ، كل ذلك بكسر التاء، وتقول: هاتُوا ياقومُ، بضمها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾(١)، وأن آخر «تَعَالَ» مفتوح فى جميع أحواله من غير استثناء، تقول: تعالَ يازيدُ، وتعالَىْ ياهندُ، وتعالَيَا يازيدان، وتعالَوْا يازيدون، وتعالَيْن ياهنداتُ، كل ذلك بالفتح، قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾(٣) ومن ثَمّ لَحنوا من قال:

٩. ♦ تعالِى أقاسِمْك الهمومَ تعالِى ♦

بكسر اللام (٤)

١٢ ـ المضارع وحكمه وعلامته

ولما فرغت من علامات الأمر وحكمه، وبيان ما اختلف فيه منه؛ ثلثت بالمضارع، فذكرت أن علامته أن يصلح دخولُ «لم» عليه، نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۞ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾(٥) وذكرت أنه لابدَّ أن يكون أوله حرف من حروف «نأيتُ» وهى النون، والألف، والياء، والتاء، نحو: نقوم، وأقوم، ويقوم، وتقوم، وتسمى هذه الأربعةُ أحرف المضارعة .

وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطا وتمهيداً للحكم الذى بعدها، لا لأعرف بها الفعل المضارع، لأنا وجدناها تدخل فى أول الفعل الماضى، نحو: «أكرمت زيداً» و«تَعَلَّمْتُ المسألةَ» و«نَرْجَسْتُ الدواءَ» إذا جعلت فيه نرجساً، و«ويَرْنَأْتُ الشيبَ» إذا خضبته باليرناء، وهو الحناء، وإنما العمدة فى تعريف المضارع دخول «لم» عليه.

ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعت فى ذكر حكمه، فذكرت «أن» له حكمين: حكماً باعتبار أوله، وحكماً باعتبار آخره.

(١) سورة البقرة: ١١١، سورة الأنبياء: ٢٤، سورة النمل: ٦٤

(٢) سورة الأنعام: ١٥١ . (٣) سورة الأحزاب: ٢٨ .

(٤) هو عجز بيت لأبى فراس. وصدره: أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا تعالى: فعل أمر، مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع. «أقاسمك» أقاسم: فعل مضارع، مجزوم فى جواب الأمر وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والكاف مفعول به أول لأقاسم، مبنى على الكسر فى محل نصب: الهموم. مفعول ثان لأقاسم، منصوب بالفتحة الظاهرة، «تعالى»: مثل تعالى السابق فى الإعراب، وهو توكيد له .. وموضع الشاهد قوله «تعالى» إذ نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام.

(٥) سورة الإخلاص: ٣، ٤ .

فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يضم تارة، ويفتح أخرى، فيضم إن كان الماضى أربعة أحرف، سواء كانت كلها أصولا نحو: «دَحْرَجَ يُدحرجُ» أو كان بعضها أصلا وبعضها زائداً نحو: «أَكْرَمَ يُكْرِمْ» فإن الهمزة فيه زائدة، لأن أصله كرم، ويفتح إن كان الماضى أقل من الأربعة، أو أكثر، منها فالأول نحو «ضرب يَضربُ»، و«ذهب يَذهبُ، و«دخل يَدخلُ»، والثانى نحو «انطلقَ يَنْطلقُ، و«استخرجَ يَسْتخرجُ».

وأما حكمه باعتبار آخره، فإنه تارة يبنى على السكون؛ وتارة يبنى على الفتح، وتارة يعرب فهذه ثلاث حالات لآخره، كما أن لآخر الماضى ثلاث حالات، ولآخر الأمر ثلاث حالات.

فأما بناؤُهُ على السكون فمشروط بأن يتصل به نون الإناث، نحو «النسوةُ يقمْنَ»، و﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ (١) و ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ (٢) ومنه: ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ﴾ (٣) لأن الواو أصلية، وهى واو عفا يعفو، والفعل مبنى على السكون لاتصاله بالنون، والنون فاعل مضمر عائد على «المطلقات»، ووزنه: «يَفْعَلْنَ» وليس هذا كيعفون فى قولك. «الرجال يعفُون» لأن تلك الواو ضمير لجماعة المذكرين كالواو فى قولك: «يقومون»، وواو الفعل حذفت، والنون علامة الرفع، ووزنه: يفعون، وهذا يقال فيه: «إلاَّ أَنْ يَعْفُوا» بحذف نونه، كما تقول «إلا أن يقُومُوا» وسيأتى شرح ذلك كله.

وأما بناؤه على الفتح فمشروط بأن تباشره نون التوكيد لفظا وتقديراً نحو: ﴿كَلاَّ لَيُنْبَذَنَّ﴾ (٤) واحترزت بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى: ﴿وَلا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ (٥) ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ (٦) ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (٧) فإن الألف فى الأول والواو فى الثانى، والياء فى الثالث، فاصلة بين الفعل والنون، فهو معرب لامبنى.

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدراً كان الفعل أيضا معربا، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ (٨)، و﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ (٩) مثله، غير أن نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالى الأمثال، ثم التقى ساكنان، وأصله قبل دخول الجازم «يصدوننك» فلما دخل الجازم – وهو «لا» الناهية – حذفت النون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون حذفت الواو لاعتلالها، ووجود دليل يدل عليها، وهو الضمة، وقُدِّر الفعل مُعْرَباً – وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظاً – لكونها منفصلة عنه تقديراً، وقد أشرت إلى ذلك كله ممثلا.

(١) سورة البقرة: ٢٣٣.	(٢) سورة البقرة: ٢٢٨.	(٣) سورة البقرة: ٢٣٧.
(٤) سورة الهمزة: ٤.	(٥) سورة يونس: ٨٩.	(٦) سورة آل عمران: ١٨٦.
(٧) سورة مريم: ٢٦.	(٨) سورة القصص: ٨٧.	(٩) سورة آل عمران: ١٨٦.

وأما إعرابه ففيما عدا هذين الموضعين، نحو «يقومُ زيد»، و«لن يقومَ زيد» و«لم يقمْ زيد».

١٣ ـ الحرف وعلامته وحكمه

ص ـ وأما الحرف فيعرف، بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم، والفعل، نحو: هَلْ، وبَلْ، وليس منه مَهْمَا، وإذْمَا، بل هما، مَا المصدرية، ولَمَّا الرَّابطَةُ فى الأصحِّ.

ش ـ لما فرغت من القول فى الاسم والفعل، شرعت فى ذكر الحرف فذكرت أنه يعرف بأن لايقبل شيئاً من علامات الاسم، ولا من علامات الفعل، نحو «هَلْ»، و«بَلْ» فإنهما لايقبلان شيئاً من علامات الأسماء، ولاشيئاً من علامات الأفعال، فانتفى أن يكونا اسمين، وأن يكونا فعلين، وتعين أن يكونا حرفين، إذ ليس لنا إلا ثلاثة أقسام، وقد انتفى اثنان، فتعين الثالث.

ولما كان من الحروف ما اختلف فيه: هل هو حرف أو اسم؟ نصصت عليه كما فعلت من الفعل الماضى، وفعل الأمر، وهو أربعة: إذْمَا، ومَهْمَا. وما المصدرية: ولَمّا الرابطة.

فأما «إذْمَا» فاختلف فيها سيبويه وغيرُه، فقال سيبويه. إنها حرف بمنزلة «إن» الشرطية، فإذا قلت: «إذْمَا» تَقُمْ أَقُمْ، فمعناه: إنْ تَقُمْ أَقُمْ. وقال المبرِّدُ، وابنُ السراج، والفارسى: إنها ظرف زمان، وإن المعنى فى المثال مَتَى تَقُمْ أَقُمْ، واحتجوا بأنها قبل دخول «ما» كانت اسما، والأصل عدم التغيير، وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعاً، بدليل أنها كانت للماضى، فصارت للمستقبل، فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى ألبتة، وفى هذا الجواب نظر (١) لايحتمله هذا المختصر.

وأما «مَهْمَا» فزعم الجمهور أنها اسم، بدليل قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ﴾ (٢) فالهاء من «به» عائدة» عليها، والضمير لايعود إلا على الأسماء، وزعم السهَيلى وابن يسعون أنها حرف، واستدلا على ذلك بقول زهير:

---

(١) خلاصته: أنه لم يرتض الجواب الذى أجاب به أنصار سيبويه، وذلك لأن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لايلزم منه خروجها عن أصلها فى النوع من كونها اسما أو فعلا.

(٢) سورة الأعراف: ١٣٢.

١٠. وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ◆ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ (١)

وتقرير الدليل أنهما أَعْرَبَا «خليقة» اسما لتكن، ومن زائدة، فتعين خلو الفعل من الضمير، وكون «مهما» لاموضع لها من الإعراب، إذ لايليق بها ههنا لو كان لها محل إلا أن تكون مبتدأ، والابتداء هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له. وإذا ثبت أن لاموضع لها من الإعراب.تعين كونها حرفاً.

والتحقيق أن اسم «تكن» مستتر، و «من خليقة» تفسير لـ «مهما»، كما أن «من آية» تفسير لـ «ما» فى قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ (٢)، و «مَهْمَا»: مبتدأ والجملة خبر.

وأما «ما» المصدرية، فهى تسبك مع مابعدها بمصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾(٣) أى: وَدُّوا عنتكم، وقول الشاعر:

١١. يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِى ◆ وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ له ذَهَاباً

أى: يسرُّ المرءَ ذَهَابُ الليالىِ(٤).

---

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى فى معلقته، «مهما»: حرف شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «تكن» فعل مضارع ناقص وهو فعل الشرط، مجزوم بمهما. «عند»: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن مقدم، وهومضاف و«امرئ» مضاف إليه «مِنْ» حرف جر زائد. «خليقة»: اسم تكن، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. «وإن»: الواو عاطفة على محذوف، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل شرط والثانى جوابه وجزاؤه «خالها» خال: فعل ماض فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على امرئ، وها: مفعول أول فى محل نصب. «تخفى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هى. وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب مفعول ثان لخال. وعلى الناس: جار ومجرور متعلق بتخفى، تعلم: فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بمهما، وهو جوابها ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره هى يعود علي الخليقة: وجواب الشرط الثانى الذى هو «إن» محذوف يدل عليه جواب الشرط الأول الذى هو مهما، ومهما عند الجمهور اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه، وهو مع ذلك مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع.

(٢) سورة البقرة: ١٠٦. (٣) سورة آل عمران: ١١٨.

(٤) «يسر»:فعل مضارع، «المرءَ»: مفعول به والمصدر المؤول مِنْ ما وما دخلت عليه فاعل، ذَهَابُهُن: اسم كان وهن: مضاف إليه، له: جار ومجرور متعلق بذهابا مقدم عليه، ذهابا: خبر كان.

وقد اختُلفَ فيها؛ فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة «أن» المصدرية، وذهب الأخفشُ وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة «الذى» واقع على مالا يعقل وهو الحدث، والمعنى: ودوا الذي عنتموه، أى: العنت الذى عنتموه، ويسرُّ المرءَ الذى ذَهَبَهُ الليالى: أى الذهاب الذى ذهبه الليالى، ويرد هذا القول أنه لم يسمع: «أعجبنى ما قُمْتَه وما قَعَدْتَه»، ولو صح ما ذكر لجاز ذلك، لأن الأصل أن العائد يكون مذكورًا لا محذوفا.

وأما «لَمَّا» فإنها فى العربية على ثلاثة أقسام:

١- نافية بمنزلة «لم» نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ (١) أى: لم يقض ما أمره.

٢- وإيجابية بمنزلة «إلاَّ» نحو قولهم: عَزَمْتُ عليك لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا أى: إلاَّ فَعَلْتَ كذا. أى ما أطلبُ منك إلا فعلَ كذا.

وهى فى هذين القسمين حرف باتفاق.

٣- والثالث: أن تكون رابطة لوجود شىء بوجود غيره، نحو «لمَّا جاءنى أكرمْتُهُ» فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المجىء، واختلف فى هذه، فقال سيبويه: إنها حرف وجود لوجود، وقال الفارسى وجماعة: إنها ظرف بمعنى حين، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾(٢) الآية، وذلك لأنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل فى محلها النصب، وذلك العامل إما «قَضَيْنا» أو «دَلَّهم» إذ ليس معنا سواهما، وكون العامل «قَضَيْنا» مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لايعمل في المضاف وكون العامل «دَلَّهُمْ» مردود بأن ما النافية لايعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بَطَلَ أن يكون لها عامل تعين أن لاموضع لها من الإعراب. وذلك يقتضى الحرفية.

ص- وجميعُ الحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ.

ش- لمَّا فرغت من ذكر علامات الحرف، وبيان ما اختُلف فيه منه، ذكرت حكمه، وأنه مبنى لاحَظَّ لشىء من كلماته فى الإعراب.

---

(١) سورة عبس: ٢٣.

(٢) سورة سبأ: ١٤.

١٤ ـ الكلام ومعناه وصور تأليفه

ص- والكلامُ لفظٌ مفيدٌ.

ش- لما أنهيت القول فى الكلمة وأقسامها الثلاثة، شرعْتُ فى تفسير الكلام. فذكرت أنه عبارةٌ عن «اللفظ المفيد» [1]، ونعنى باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، أو ماهو فى قوة ذلك، **فالأول:** نحو «رَجُلُ» و«فَرَس» **والثانى:** كالضمير المستتر فى نحو «اضربْ» و«اذْهَبْ» المقدرة بقولك: أنت، ونعنى بالمفيد مايصح الاكتفاء به، فنحو «قامَ زيدٌ» كلام، لأنه لفظ يصح الاكتفاء به، وإذا كتبت «زَيْدٌ قائمٌ» مثلا فليس بكلام لأنه وإن صح الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ، وكذلك إذا أشرْت إلى أحد بالقيام أوالقعود فليس بكلام، لأنه ليس بلفظ.

ص- وأقل الثلاثة من اسْمَيْن، كـ «زَيْدٌ قائمٌ» أو فعل واسم، كـ «قَامَ زيدٌ».

ش- صور تأليف الكلام ست. وذلك لأنه يتألف من اسمين؛ أو من فعل واسم، أومن جملتين، أو فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء:

١- أما ائتلافه من اسمين فله، أربع صور: **إحداها**: أن يكونا مبتدأ وخبراً نحو «زيدُ قائمُ». **الثانية**: أن يكون مبتدأ وفاعلا سدّ مسدّ الخبر نحو: «أقائم الزيدان» [2] وانما جاز ذلك لأنه فى قوة قولك: «أيقوم الزيدان»؟ وذلك كلام تام، ولا حاجة به إلى شىء، فكذلك هذا، **الثالثة**: أن يكون مبتدأ ونائبا عن فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر نحو «أمضروب الزيدان؟» **الرابعة**: أن يكونا اسم فعل وفاعله، نحو: «هيهات العقيقُ» فهيهاتُ اسم فعل وهو بمعنى بَعُدَ، والعقيق فاعلُ به.

٢ ـ وأما ائتلافه من فعل واسم فله صورتان: **إحداهما**: أن يكون الاسم فاعلا نحو: «قامَ زيدُ» والثانية: أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل؛ نحو: «ضُرِبَ زَيْدُ».

٣ ـ وأما ائتلافه من الجملتين فله صورتان أيضا: جملة الشرط والجزاء، نحو: «إنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ» ، والثانية. جملتا القسم وجوابه، نحو: «أَحْلِفُ بالله لَزَيْدُ قَائِمٌ».

---

(١) عرفه بعض النحاة بأنه اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

(٢) الهمزة للاستفهام - قائم مبتدأ، الزيدان فاعل سَدَّ مَسَدّ الخبر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة.

٤- وأما ائتلافه من فعل واسمين فنحو: «كان زَيْدٌ قائما».

٥- وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو: «علمت زيداً فاضلاً».

٦- وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو: «أعلمت زيداً عمراً فاضلا»

فهذه صور التأليف، وأقل ائتلافه من اسمين، أو من فعل واسم كما ذكرت وَما صَرَّحْتُ به - من أن ذلك هو أقل ما يتألَّفُ منه الكلام - هو مُراد النّحْويِّين، وعبارة بعضهم تُوهمُ أنه لا يكون إلا من اسمين أو فعل واسم.

أنواع الإعراب وحكمه

ص - فصل: أنواع الإعراب أربعة: رفع ونصب، فى اسم وفعل؛ نحو «زيدٌ يقومُ» و«إن زيداً لن يقومَ»، وجر فى اسم، نحو «بزيدٍ»، وجزم فى فعل نحو، «لم يقمْ». فيرفَع بضمة، وينصب بفتحة، ويجر بكسرة، ويجزم بحذف حركة.

ش - الإعراب: «أثر ظاهر، أو مقدر، يجلبه العامل فى آخر الكلمة» فالظاهر كالذى فى آخر «زيدٍ» فى قولك «جاء زيدٌ»، و«رأيت زيداً» و«مررت بزيدٍ»، والمقدر كالذى فى آخر «الفتى» فى قولك: «جاء الفتى» و«رأيت الفتى»، و«مررت بالفتى» فإنك تقدر الضمة فى الأول، والفتحة فى الثانى، والكسرة فى الثالث، لتعذر الحركة فيها، وذلك المقدر هو الإعرابُ.

والإعراب جنس تحته أربعة أنواع: «الرفعُ - والنصبُ - والجرُّ - والجزمُ.

وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسمٌ يشتركُ فيه الأسماء والأفعال، وهو الرفع والنصب، تقول «زيدٌ يقومُ» و« إن زيداً لن يقوم» وقسم يختص به الأسماء، وهو الجر: تقول: «مررت بزيدٍ» وقسم يخْتَصُّ به الأفعال، وهو الجزم، تقول: «لم يقمْ».

ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدل عليها، وهى ضربان: علاماتُ أصُولٌ، وعلامات فروعٌ.

فالعلامات الأصول أربعة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وقد مثلت كلها.

والعلامات الفروع منحصرة فى سبعة أبواب: خمسة فى الأسماء. واثنان فى الأفعال، وستمر بك هذه الأبواب مفصلة باباً باباً.

الأسماء الستة وحكمها الإعرابى

ص – إلاّ الأسماءَ الستة، وهى: أبُوه، وأخُوه، وحمُوها، وهنُوه، وفُوه، وذو مال، فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

ش ـ هذا هو الباب الأول مما خرج من الأصل وهو باب الأسماء الستة المعتلة المضافة وهي: أبوه، وأخوه وحموها وهنوه، وفوه وذو مال فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، تقول: «جاءنى أبوه» و«رأيت أباه»، ومررت بأبيه»؛ وكذلك القول فى الباقى.

وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور.

أحدها: أن تكون مفردة، فلو كانت مثناة، أعربت بالألف رفعاً، وبالياء جراً ونصباً، كما تُعْرَبُ كُلُّ تثنية، تقول: «جاءنى أبوان»، و«رأيت أبوين»، و«مررت بأبوين»، وإن كانت مجموعة جمع تكسير أُعْرِبَتْ بالحركات على الأصل، كقولك: «جاءنى آباؤك»، و«رأيت آباءَك» و«مررت بآبائك، وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً، وبالياء جراً ونصباً، تقول: «جاءنى أَبُونَ»، و«رأيت أبِينَ» ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب، والأخ، والحم.

الثانى: أن تكون مكبرةً، فلو صغرت أعربتْ بالحركات نحو «جاءنى أُبَيُّك»، و«رأيتُ أبَيَّك» و«مررتُ بأُبَيِّكَ».

الثالث: أن تكون مضافة، فلو كانت مفردة غير مضافة أعربت أيضا بالحركات، نحو: «هذا أبٌ» و«رأيت أباً»، «ومررت بأبٍ».

ولهذا الشرط الأخير شَرْطٌ، وهو أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم، فإن كان ياء المتكلم أعربت أيضا بالحركات؛ لكنها تكون مقدرة تقولُ: «هَذَا أَبى»، و«رأيت أَبى» و«مررت بأبى»، فيكون آخرها مكسوراً فى الأحوال الثلاثة؛ والحركاتُ مقدرةً فيه، كما تقدرُ فى جميع الأسماء المضافة إلى الياء، نحو: «أبى» و«أخِى» و«حَمِى» و«غُلامِى».

واستغنيت عن اشتراط هذه الشروط لكونى لفظتُ بها مفردةً مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم.

وإنما قلت: «وَحَمُوها»، فأضفت الحم إلى ضمير المؤنث لأبين أن الحم أقارب زوج

المرأة كأبيه وعمه، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة.

والهنُ قيل: اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجُلٍ وفرس، وغير ذلك، وقيل: عما يستقبح التصريح به، وقيل: عن الفرْج خاصة

ص- والأفصحُ استعمال الهن كَغدٍ

ش- إذا استعمل الهنُ غيرَ مضاف كان بالإجماع منقوصا، أي: محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخواته، تقول: «هذا هنٌ»، و«رأيت هناً»، و «مررت بهن» كما تقول: «يعجبنى غَدٌ»، و«أصوم غداً» و«أعتكف فى غدٍ».

وإذا استعمل مضافاً فجمهور العرب تستعملهُ كذلك، فتقول: «جاء هَنُك» و«رأيتُ هَنَكَ» و«مررت بهَنِكَ»، كما يفعلون فى غَدِكَ، وبعضهم يجريه مجرى أب وأخ فيعربهُ بالحروف الثلاثة فيقول: «هذا هَنُوك» و«رأيت هَنَاك»، و«مررت بهنِيك»، وهى لغة قليلة ذكرها سيبويه؛ ولم يَطَّلع عليها الفرَّاء، ولا الزجاجى فأسقطاه من عِدَّة هذه الأسماء وعَدَّاها خمسة.

المثنى وجمع المذكر وحكمهما

ص- والمثنى «كالزيدان، فيرفع بالألف؛ وجمع المذكر السالم «كالزيدون» فيرفع بالواو، ويجران وينصبان بالياء. و«كلا» و«كلتا» مع الضمير كالمثنى وكذا «اثنان. واثنتان» مطلقاً، وإن ركبا. و«أولو» و«عشرون» وأخواته، و «عالمون»، و«أهلون» و«وابلون» و«أرضون» و«سنون» وبابه، و«بنون» و«عليون» وشِبْهُهُ - كالجَمْع.

ش- الباب الثانى والباب الثالث مما خرج عن الأصل: المثنى كـ «الزيدان» و«العمران» وجمع المذكر السالم كـ «الزيدون» و«العمرون».

المثنـــى.

أما المثنى فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة، ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة، تقول: «جاء الزيدان»، و«رأيت الزيدين»، و«مررت بالزيدين».

وحملوا عليه فى ذلك أربعة ألفاظ: لفظين بشرط، ولفظين بغير شرط فاللفظان اللذان بشرط «كلا» و«كلتا» وشَرْطُهُما أن يكونا مضافين إلى الضمير، تقول: «جاءنى كلاهما»، و«رأيت كليهما»، و«مررت بكليهما» فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالألف

على كل حال، تقول «جاءنى كلا أخويك» و«رأيت كلا أخويك» و«مررت بكلا أخويك»، فيكون إعرابهما حينئذ بحركات مقدرة فى الألف لأنهما مقصوران كالفتى والعصا، وكذا القول فى كلتا، تقول «كلتاهما» رفعاً و«كلتيهما» جراً ونصباً و«كلتا أختيك» بالألف فى الأحوال كلها.

واللفظان اللذان بغير شرط: «اثنان» و«اثنتان»، تقول: «جاءنى اثنان واثنتان» و«رأيت اثنين واثنتين» و«مررت باثنين واثنتين» فتعربهما إعراب المثنى، وإن كانا غير مضافين، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير، نحو: «اثناهم» أو للظاهر نحو: «اثنا أخويك» أو كانا مركبين مع العشرة، نحو: «جاءنى اثنا عشر» و«رأيت اثنى عشر»، و«مررت باثنى عشر».

جمع المذكر السالم:

وأما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء، تقول: «جاءنى الزيدون» و«رأيت الزيدِين» و«مررت بالزيدِين» [1].

---

(١) جمع المذكر السالم: هو ما جمع بزيادة واو ونون فى حالة الرفع، مثل ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ (المؤمنون: ١) «وياء ونون فى حالتى النصب والجر، مثل: أكرم المجتهدِين، وأحسن إلى العاملِين، ولا يجمع هذا الجمع إلا شيئان:

١- العلم لمذكر عاقل، بشرط خلوه من التاء ومن التركيب، مثل: «أحمد، وسعيد، وخالد».

٢- الصفة لمذكر عاقل، بشرط أن تكون خالية من التاء، صالحة لدخولها. أو للدلالة، على التفضيل مثل: «عالم، وكاتب، وأفضل، وأكمل» فعالم وكاتب خاليان من التاء صالحان لقبولها فتقول «عالمة وكاتبة» و«أفضل وأكمل» خاليان من التاء غير صالحين لدخولها لكنهما اسما تفضيلى والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بشرط أن تخلو من تاء التأنيث فإن خلت منها يشترط فيها أحد أمرين:

إما أن تقبل التاء وإما أن تكون اسم تفضيل فإن لم تقبلها ولم تكن دالة على التفضيل لاتجمع هذا الجمع كأحمر وصبور وقتيل وكل ما كان من باب «أفعل فعلاء» مثل «أحمر وحمراء» أو من باب «فعلان فعلى» مثل «سكران وسكرى» أو كان مايستوى فيه المذكر والمؤنث مثل «غيور وجريح» فهو غير صالح لقبول التاء. فلا يجمع هذا الجمع مثل «زينب ودامس - علم فرس - وحمزة وسيبويه» من الأعلام. ولا مثل «مرضع وسابق - صفة فرسى - وعلامة وأبيض وولهان وصبور وقتيل» من الصفات وأما «أفعل» الدال على التفضيل ومؤنثه «فعلى» بضم الفاء فيجمع جمع مذكر سالم وإن لم يكن صالحا لدخول التاء، لأن ما خلا من التاء يشترط فيه أحد شيئين: إما صلاحه لدخول التاء وإما دلالته علي التفضيل. ويلحق بجمع المذكر السالم: أولو، وعالمون. وأهلون، وسنون، وعضون. ونحوها. مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِين جعلُوا القُرآن عضِين﴾ (الحجر: ٩١) أى مفرقا. فقالوا هو كهانة. وقالوا: ﴿أساطير الأولين﴾ أو فرقوا بين آياته، فآمنوا ببعض وكفروا ببعض على خلاف من قال فيهم ﴿وتؤمنون بالكتاب كلّه﴾ (آل عمران: ١١٩) وقال جل شأنه:عن اليمين وعن الشمال عزين ﴿﴾ (المعارج: ٣٧) أى: =

وحملوا عليه فى ذلك ألفاظاً:

منهـا «أولو» قـال الله تعـالى: ﴿وَلا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ﴾[1]، فأولو: فاعل وعلامة رفعة الواو، وأولى: مفعول، وعلامة نصبه الياء، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾[2]، فهذا مجرور، وعلامة جره الياء.

ومنها «عشرون وأخواته إلى التسعين، تقول: «جاءنى عشرون» و«رأيت عشرين و«مررت بعشرين»، وكذلك تقول فى الباقى.

ومنها «أهلون» قال الله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾[3] ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾[4] ﴿إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾[5] الأول فاعل، والثانى مفعول، والثالث مجرور.

ومنها «وابلون»، وهو جمع لوابل، وهو المطر الغزير.

ومنها «أَرَضون» بتحريك الراء، ويجوز إسكانها فى ضرورة الشعر.

= ويلحق بهذا الجمع أيضا ماسمى به من الأسماء المجموعة جمع المذكر السالم. مثل: عليين وزيدين وعابدين»، قال الله تعالى ﴿كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ (المطففين: ١٨) وتقول فيمن يسمى: عابدين وزيدين»: جاء عابدون وزيدون، ورأيت عابدين وزيدين، ومررت بعابدين وزيدين.

والاسم إذا أريد جمعه جمع المذكر السالم وكان صحيح الآخر أو شبهه زيدت فيه الواو والنون أوالياء والنون بلا تغيير فيه، فيقال فى جمع كاتب: «كاتبون وكاتبين» وفى جمع «ظبى» علماً لرجل «ظبيون وظبيين».

أما الممدود فإن همزته تعطى حكمها فى التثنية أى إن كانت همزته للتأنيث وجب قلبها، واوا، فتقول فى جمع (ورقاء) علما لمذكر: (ورقاوون)، وفى جمع (زكرياء زكرياوون). وإن كانت أصلية تبقى على حالها فتقول فى جمع وضاء وقراء: (وضاؤون وقراؤون). وان كانت مبدلة من واو أو ياء أو مزيدة للإلحاق جازفيها الوجهان: إبقاؤها على حالها، وقلبها واوا، فتقول فى جمع (رجاء، وعطاء، وعلباء) أعلاماً لمذكر عاقل: رجاؤون ورجاوون، وعطاؤون وعطاوون. وعلباؤون وعلباوون، والهمز أفصح.

والمقصور إن جمع هذا الجمع تحذف ألفه وتبقى الفتحة بعد حذفها دلالة عليها، فتقول فى جمع مصطفى: مصطفَوْن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾ (آل عمران: ١٣٩)

وتقول فى جمع «رضا» علما لمذكر عاقل «رَضَوان» فى الرفع و «رضين» فى الغضب والجر

والمنقوص الذى يجمع هذا الجمع تحذف ياؤه ويضم ماقبلها إن جمع بالواو والنون وتبقى الكسرة إن جمع بالياء والنون، فتقول فى جمع «القاضى» «القاضون» و«القاضين» وقوله: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ (ص: ٤٧)

(١) سورة النور: ٢٢.
(٢) سورة الزمر: ٢١.
(٣) سورة الفتح: ١١.
(٤) سورة المائدة: ٨٩.
(٥) سورة الفتح: ١٢.

ومنهـا «سِنُون» وبابه، وهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يُكَسَّرْ، ألا ترى أن سنة أصلهـا سنو أو سنة؛ بدليل قولهم فى الجمع بالألف والتاء «سنوات» أو «سنهات» فلما حذفوا من المفرد اللام، وهى الواو أو الهاء، وعوضوا عنها هاء التأنيث، أرادوا فى جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم، أعنى مختوماً بالواو والنون رفعاً وبالياء والنون جراً ونصباً، ليكون ذلك جبراً لما فاته من حذف اللام، وكذلك القول فى نظائره، وهى عضَةٌ وعِضُون، وعِزَة وعِزُون. وثبَة وثبُون، وقلة وقلون، ونحو ذلك قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾(1)، و﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾(2).

ومما حمل على جمع المذكر السالم فى الإعراب: «بَنُون».

وكذلك «علِّيُون» وما أشبهه مما سمى به من الجموع، ألا ترى أن علِّيِّين فى الأصل جمع لعِلِّىّ، فنقل عن ذلك المعنى وسمى به أعْلى الجنة، وأعرب هذه الإعراب نظراً إلى أصله، قال الله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾(8). فعلى ذلك إذا سميت رجلا بـ «زيدون» قلت: «هذا زيدون» و«رأيت زيدين» و«مررت بزيدين»، فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعاً.

١٨ - إعراب جمع المؤنث السالم (4)

ص- و«أولاتُ» وما جمع بألف وتاء مزيدتين، وما سمى به منهما

(1) سورة الحجر: ٩١. (2) سورة المعارج: ٣٧. (3) سورة المطففين: ١٨، ١٩.

(4) جمع المؤنث السالم هوماجمع بألف وتاء زائدتين، مثل تلميذات عفيفات ساترات. أما نحو قضاة وهداة، فهو من جموع التكسير لا من جمع المؤنث السالم وذلك لأن ألفه ليست زائدة، بل هى منقلبة عن أصل، والأصل قضية وهدية، بوزن فعلة ويطرد جمع المؤنث السالم فى عشرة أشياء:

١- علم المؤنث مثل: دعد، وفاطمة.

٢- ماختم بتاء التأنيث مثل: شجرة، حمزة، ويستثنى من ذلك امراة وشاة وأَمَةُ بفتح الميم، وأمَّة بتشديد الميم، وشفة، فإنها تجمع على نساء وشياه وإماء وأمم وشفاه.

٣- صفة المؤنث: كمرضع وحامل وحائض وطالق.

٤- صفة المذكر غير العاقل: كجبل شاهق وجبال شاهقات، وحصان سابق وحُصُنٌ سابقات.

٥- المصدر المجاوز ثلاثة أحرف، غير المؤكد لفعله: كإكرامات وتعريفات.

فيصنف بالكسرة، نحو ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾(١)، و﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾(٢).

= ٦- مصغر ما لايعقل. كدريهم ودريهمات.

٧- ما كان فى آخره ألف التأنيث الممدودة، على أن لا يكون له مذكر على «أفعل»: كصحراء، وصحراوات، وعذراء وعذراوات. أما إن كان له مذكر على وزن «أفعل» كأحمر وحمراء، وأدعج ودعجاء، فلا يجمع هذا الجمع، وإنما يقال: «حمر ودعج».

٨- ما كان فى آخره ألف التأنيث المقصورة، على شرط أن لايكون مذكره على وزن «فعلان» كفضلى وفضليات، وحبلى وحبليات، فإن كان مذكره (فعلان) مثل (سكران وسكرى، وريّان وريّا) فلا يجمع بالألف والتاء، وإنما يجمع على (سكارى وروايا) بكسر الراء.

٩- الاسم لغير العاقل المصدر بابن أو ذى، كابن آوى، وبنات آوى، وذى العقدة، فابن وذو المضافان إلى غير العاقل تجمعهما على (بنات وذوات)، أما المضافان إلى العاقل فيجمعان على بنين أو أبناء وذوى، فتقول فى جمع ابن عباس وذوى علم، (بنو وأبناء عباس، وذوو علم).

١٠- كل اسم أعجمى لم يعهد له جمع آخر، كالتلغراف والتليفون والفتوغراف وماعدا ما ذكر لا يجمع بالألف والتاء إلا سماعا، وذلك كالسماوات والأرضات والأمهات والأمات والسجلات والأهلات والحمامات، والاصطبلات ومن ذلك بعض جموع الجمع، كالجمالات والرجالات والبيوتات والحمراوات والديات فكل ذلك سماعى لايقاس عليه.

ويلحق بجمع المؤنث السالم فى إعرابه شيئان: الأول «أُولاَتُ» بمعنى صاحبات، والثانى ما سمى به من هذا الجمع، مثل، «عرفات وأذرعات».

وطريقة جمع الاسم جمع مؤنث سالم هى:

١- أن نجمع المختوم بالتاء هذا الجمع وجوباً، فتقول فى جمع فاطمة وشجرة: «فاطمات وشجرات»

٢- وإن كان ما يراد جمعه هذا الجمع ممدوداً فهمزته تعطى حكمها فى التثنية، فتقول فى جمع عذراء وصحراء: «عذراوات وصحراوات» وتقول فى جمع قراء ووضاء، إن سميت بهما أنثى: «قراءات ووضاءات»، وتقول فى جمع علباء وسماء وحياء (أعلاما لمؤنث): علباءات وسماءات وحياءات، وعلباوات، وسماوات وحياوات».

٣- وإن أردت جمع المقصور فألفه تعطى حكمها فى التثنية أيضا، فتقول فى جمع حبلى وفضلى: «حبليات وفضليات»، وفى جمع رجاء وهدى علمين لمؤنث: «رجوات وهديات، وإن جمعت نحو «صلاة، وزكاة، وفتاة، ونواة» مما ألفه مبدلة من الواو أو الياء، حذفت منه التاء، وقلبت الألف المبدلة من الواو واوا، والمبدلة من الياء ياء وجمعته بالألف والتاء: كصلوات وزكوات، وفتيات ونويات .. وإن كانت ثالثة أصلها الياء. كحيوات، ولا تقل «حييات» كراهية اجتماع ياءين مفتوحتين.

(١) سورة العنكبوت: ٤٤.

(٢) سورة الصافات: ١٥٣.

ش- الباب الرابع مما خرج عن الأصل: ما جمع بألف وتاء مزيدتين كـ «هندات» و«زينبات» فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، تقول: رأيت الهندات والزينبات»، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾، ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾، فأما فى الرفع والجر فإنه على الأصل، تقول: «جاءت الهندات» فترفعه بالضمة، و«مررت بالهندات» فتجره بالكسرة.

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كـ «هند وهندات»، أو بالتاء كـ «طلحة وطلحات»، أو بالتا والمعنى جميعاً كـ «فاطمة وفاطمات» أو بالألف المقصورة كـ «حبلى وحبليات»، أو الممدودة كـ «صحراء وصحراوات»، أو يكون مسماه مذكراً كاصطبل واصطبلات وحمام وحمامات.

وكذلك لافرق بين أن يكون قد سلمت بنيَةَ واحدة كـ «ضـخْمة وضخْمات»، أو تغيرت كـ «سجْدة وسجدات» و«حبلَى وحبلَيات»؛ وصحْراء وصحراوات» ألا ترى أن الأول محرك وسطه، والثانى قلبت ألفه ياء، والثالث قلبت همزنه واواً، ولذلك عدلت عن قول أكثرهم: جمع المؤنث السالم، إلى أن قلت: الجمع بالألف والتاء، لأعم جمع المؤنث وجمع المذكر، وماسلم فيه المفرد، وما تغير.

وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو «بيْت وأبيات» و«ميْت وأموات» فإن التاء فيهما أصلية، فينصبان بالفتحة على الأصل، نحو سكنت أبياتاً وحضرت أمواتاً، قال الله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة : ٢٨) وكذلك نحو «قضاة» و«غزاة»، فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية، لأنها منقلبة عن الأصل. ألاترى أن الأصل قُضَيَة وغُزَوَة، لأنهما من قضيت وغزوت، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها قلبتا ألفين، فلذلك ينصب بالفتحة على الأصل: تقول «رأيتُ قُضاةً وغُزَاةً».

١٩ - إعراب مالا ينصرف

ص- ومالا ينصرف؛ فيجر بالفتحة نحو «بأفضلَ منه»، إلا مع أل نحو «بالأفضلِ»، أو بالإضافة نحو «بأفضلِكم».

ش- الباب الخامس، مما خرج عن الأصل: ما لاينصرف [1] وهو ما فيه علتان

(١) الاسم الذى لاينصرف يسمى الممنوع من الصرف أيضا وهو مالا يجوز أن يلحقه تنوين ولا كسرة، كأحمد، ويعقوب، وعطشان، وهو على نوعين: نوع يمنع لسبب واحد، ونوع يمنع لسببين، فالممنوع من الصرف لسبب واحد كل اسم كان فى آخره ألف التأنيث الممدودة، كخضراء وعذراء، أو ألفه المقصورة، كحبلى وذكرى، أو كان على وزن منتهى الجموع كمساجد ودراهم، ومصابيح، وعصافير، والممنوع من الصرف لسببين إما علم وإما صفة.

ويمنع العلم من الصرف فى سبعة مواضع:

١- أن يكون علماً مؤنثاً، سواء أكان مؤنثاً بالتاء - كفاطمة وعزة وطلحة وحمزة، أم مؤنثاً معنوياً - كسعاد وزينب وسقر ولظى، إلا ما كان عربيا ثلاثياً ساكن الوسط - كدعْد وهنْد وجمْل - فيجوز منعه وصرفه، فإن كان الثلاثى الساكن الوسط أعجميا وجب منعه - كماء وجور وحمْص وبلْخ وتيْس وروز - وما سمى به مما يجمع بالألف والتاء كعرفات وأذرعات جاز منعه من الصرف وجاز صرفه وإعرابه كأصله، وهو الأفصح. وكان على وزن (فعال) علماً لمؤنث - كحذام وقطام ورقاش ونوار) فأهل الحجاز يبنونه على الكسر فى جميع أحواله فيقولون: (قالت حذامِ، وسمعت حذامِ، ووعيت قول حذامِ): قال الشاعر:

إذا قالت حذامِ فصدقوها ... فإن القول ماقالت حذامِ

وبنو تميم يمنعونه من الصرف للعلمية والتأنيث، فيقولون: «قالت حذامُ، وسمعت حذامَ، ووعيت قول حذامَ».

٢- أن يكون علما أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف: كإبراهيم وأنطون، وإنما يمنع إذا كانت علميته فى لغته، فإن كان فى لغته اسم جنس - كلجام، وفرند ونحوهما مما لم يستعمل فى لغته علما يصرف إن سميت به، وما كان منه على ثلاثة أحرف صرف، سواء أكان محرك الوسط نحو: ملَك. أم ساكنة، كنوح وجور وجاك.

٣- أن يكون علماً موازناً للفعل ولافرق بين أن يكون منقولا عن فعل: كيشكر، ويزيد. وشمر، أو عن اسم على وزنه، كدئل، وإستبرق، وأسعد مسمى بها، والمعتبر فى المنع إنما هو الوزن المختص بالفعل أو الغالب فيه، أما الوزن الغالب فى الاسم الكثير فيه فلا يعتبر وإن شاركه فيه الفعل، وذلك كأن يكون على وزن «فعل» كحسن أو «فعل» ككتف أو فعل كعضد أو فاعل كصالح، أو «فعلل» كجعفر، فإن سميت بما كان على هذه الأوزان انصرف.

٤ . أن يكون علماً مركباً تركيب مزج غير مختوم بويه . كبعلبك، وحضر موت، ومعدى كرب، وقالى قلا =

= ٥- أن يكون مزيداً فيه الألف والنون. كعثمان وعمران وغطفان.

٦- أن يكون علماً معدولا - بأن يكون على وزن «فعل» فيقدر معدولا عن وزن «فاعل» وكذلك كعمر وزفر، وزحل وثعل وما سمع منصرفاً مما كان على هذا الوزن كأدد لم يحكم بعدله، وقد أحصى النحاة ما سمع من ذلك غير منصرف فكان خمسة عشر علما، وهى «عمر، وزفر، وزحل، وثعل، وجشم، وجمح، وقزح، ودلف، وعصم، وجحى، وبلغ ومضر، وهبل، وهدل، وقثم» ويلحق بها «جمع، وكتع، وبضع، وبتع» وهى أسماء يؤكد بها الجمع المؤنث، نحو «جاء النساء جمع، وكتع، وبصع، وبتع» أى جميعهن، و«رأيتهن جمع وكتع وبصع وبتع» و«مررت بهن جمع وكتع وبصع وبتع فهى ممنوعة من الصرف للتعريف والعدل: ومما جاء غير مصروف للتعريف والعدل «سحر» مجرداً من الألف واللام والإضافة مراداً به سحر يوم بعينه، وإن كان كذلك فلا يكون إلا ظرفا: كجئت يوم الجمعة سحر، أما كونه معرفة فلأنه معدولا عن «السحر» بالألف واللام، فإن التقدير «جئت يوم الجمعة السحر».

٧- أن يكون علما مزيداً فى آخره ألف للإلحاق: كأرطى، وذفرى، إذا سميت بهما، وألفهما زائدة لإلحاق وزنهما بجعفر.

وتمنع الصفة من الصرف فى ثلاثة مواضع.

١- أن تكون صفة أصلية على وزن (أفعل) كأحمر وأفضل. ويشترط فيها أن لا تؤنث بالتاء، فإن أنثت بها لم تمنع: كأرمل، فإن مؤنثه أرملة. والأرمل: الفقير.

٢- أن تكون صفة على وزن (فعلان) كعطشان وسكران، ويشترط فى منعها أن لا تؤنث بالتاء، فإن أنثت بها لم تمنع، كسفيان، وهو الطويل ووصان وهو اللئيم وندمان، وهو النديم، لأن مؤنثها سفيانة وندمانة.

٣- أن تكون صفة معدولة، وذلك أن تكون الصفة معدولة عن وزن آخر. ويكون العدل مع الوصف فى موضعين: الأول الأعداد على وزن فعال أو مفعل كأحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهى معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين إلخ، فإذا قلت «جاء القوم مثنى» فالمعنى أنهم جاءوا اثنين اثنين وقالوا: إن العدل فى الأعداد مسموع عن العرب إلى الأربعة، غير أن النحويين قاسوا ذلك إلى العشرة، والحق أنه مسموع فى الواحد والعشرة وما بينهما. الثانى أخر فى نحو قولك: «مررت بنساء أخر» قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٤)، وهى جمع أخرى مؤنث آخر، وآخر بفتح الخاء اسم تفضيل على وزن أفعل، بمعنى مغاير، وكان القياس أن يقال: مررت بنساء آخر» كما يقال: «مررت بنساء أفضل» بإفراد الصفة وتذكيرها، لا «بنساء أخر» كما لايقال: «بنساء أفضل» لأن أفعل التفضيل إن كان مجرداً من (أل) والإضافة لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع.

وحكم الاسم الممنوع من الصرف أن يمنع من التنوين والكسرة، وأن يجر بالفتحة نحو (أحسنت إلى الأفضل، أو إلى أفضل الناس) وقد ينون ويجر بالكسرة غير مسبوق بأل ولا مضاف، وذلك فى ضرورة الشعر، مثل:

زارتك بالبشر المحبب زينب ولها من القلب الوفى سلام

والمنقوص المستحق المنع من الصرف كجوار تحذف ياؤه رفعا وجرا مع التنوين مثل: هذه جوار ومررت بجوار، وينصب بثبوت الياء مفتوحة.

فرعيتان من علل تسع؛ أو واحدة منها تقوم مقامهما. فالأول «كفاطمة» فإن فيه التعريف والتأنيث؛ وهما علتان فرعيتان من التنكير والتذكير، والثانى نحو «مساجد» و«مصابيح» فإنهما جمعان، والجمع فرع عن المفرد، وصيغتهما صيغة منتهى الجموع، ومعنى هذا أن مفاعل ومفاعيل وقَفَت الجموع عندهما وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما، فلا يجمعان مرة أخرى بخلاف غيرهما من الجموع فإنه قد يجمع: تقول: كلب وأكلب كفلس وأفلس، ثم تقول: أكلب وأكالب، ولايجوز فى «أكالب» أن يجمع بعد، وكذا أعرب وأعارب، فلا يجوز فى أعارب أن يجمع كما يجمع أكلب على أكالب وأصل على أصائل، فكأن الجمع قد تكرر فيهما، فنزل لذلك منزلة جمعين، وكذلك «صحراء» و«حبلى» فإن فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير، وهو تأنيث لازم، فنزل لزومه منزلة تأنيث ثان، ولهذا الباب مكان يأتى شرحه فيه إن شاء الله تعالى.

وحكمه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، حملوا جره على نصبه كما عكسوا ذلك فى الباب السابق، تقول: «مررت بفاطمةَ ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ» فتفتحها كما تفتحها إذا قلت «رأيت فاطمةَ ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ» قال تعالى، «﴿أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب﴾([1])، وقال تعالى: ﴿يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل﴾([2]).

ويستثنى من ذلك صورتان: إحداهما: أن تدخل عليه «أل». والثانية أن يضاف، فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل، فالأولى نحو﴿وأنتم عاكفون في المساجد﴾ (البقرة: ١٨٧) والثانية نحو ﴿في أحسن تقويم﴾ (التين: ٤) وتمثيل فى الأصل بقولى بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله «مررت بعُثْمَانِنَا» فإن الأعلام لاتضاف حتى تُنَكَّر. فإذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحدُ السببين المانعين له من الصرف، وهو العلمية، فدخل فى باب ما ينصرف، وليس الكلام فيه، بخلاف «أَفْضَلَ»، فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل، وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه، وكذلك تمثيلى بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم بقوله:

١٢ .رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ اليزيدِ مُبَارَكًا ... شديداً بأعْبَاءِ الخِلافَةِ كَاهِلُهُ ([3])

---

(١) سورة النساء: ١٦٣. (٢) سورة سبأ: ١٣.

(٣) البيت للرماح، رأيت: فعل ماض وفاعله، ورأى بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد. أو علمية فتحتاج إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، الوليد: مفعول به منصوب لرأى بالفتحة الظاهرة. مباركا؟ مفعول ثان لرأى على أنها علمية، وحال من الوليد على أنها بصرية، شديداً: حال ثان، كاهل: فاعل =

لأنه يحتمل أن يكون قدر فى (يزيد) الشياع [1] فصار نكرة، ثم أدخل عليه «أل» للتعريف؛ فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة، ويحتمل أن يكون باقياً على علميته و(أل) زائدة فيه كما زعم من مثل به.

٢٠- إعراب الأفعال الخمسة

ص- والأمثلة الخمسة، وهى: تَفْعَلاَن وتَفْعَلُون، بالياء والتاء فيهما، وتَفْعَلِينَ، فترفع بثبوت النون وتجزم وتنصب بحذفها، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾[2]

ش- الباب السادس مما خرج عن الأصل: الأمثلة الخمسة.

وهى: كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو «يَقُومَان» للغائبين و«تَقُومَان» للحاضرين، أو واو الجمع، نحو «يَقُومُون» للغائبين و«تَقُومُون» للحاضرين، أو ياء المخاطبة نحو «تَقُومِين».

وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة، تقول: «أنتم تَقُومُون» و«لم تَقُومُوا» و «لن تَقُومُوا» رفعت الأولى لخلوه من الناصب والجازم، وجعلت علامة رفعه النون وجزمت الثانى بلم، ونصبت الثالث بلن، وجعلت علامة النصب والجزم حذف النون، قال الله تعالى: «﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾[3] الأول جازم ومجزوم، والثانى ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب الحذف.

٢١- إعراب المضارع المعتل الآخر

ص- والفعل المضارع المعتل الآخر، فيجزم بحذف آخره، نحو «لم يغزُ» و«لم يخشَ» و«لم يرمِ».

ش- هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل، وهو الفعل (المضارع) المعتل الآخر، نحو «يَغْزُو» و«يَخْشَى» و«يَرْمِي».

فإنه يجزم بحذف آخره؛ فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة؛ تقول: «لم يغزُ» و«لم يخشَ» و«لم يرمِ».

= بشديد صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، مرفوع بالضمة الظاهرة، وكاهل مضاف والهاء مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر. وسكن لأجل الوقف.

(١) أى الشيوع والعموم. (٢) سورة البقرة: ٢٤ (٣) سورة البقرة: ٢٤

٢٢- أنواع الإعراب التقديرى

ص - فصل: تُقدَّر جميع الحركات فى نحو غلامى والفتى: ويُسَمَّى الثانى مقصوراً، والضمة والكسرة فى نحو القاضِى ويُسَمَّى منقوصا، والضمة والفتحة فى نحو يخشى، والضمة فى نحو يدعو ويقضى، وتظهر الفتحة فى نحو إن القاضِىَ لن يَقْضِىَ ولن يَدْعُوَ.

ش- علامة الإعراب على ضربين:

ظاهرة، وهى الأصل، وقد تقدمت أمثلتها. ومقدرة، وهذا الفصل معقود لذكرها.

فالذى يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع:

أحدها: ما يُقَدَّرُ فيه حركات الإعراب جميعها: لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته، وذلك الاسم المقصور، وهو «الذى آخره ألف لازمة» نحو «الفتى» تقول «جاء الفَتَى» و«رأيت الفَتَى» و«مررت بالفتى» فتقدر فى الأول ضمة، وفى الثانى فتحة، وفى الثالث كسرة، وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تَقْبَلُ الحركة لذاتها.

الثانى: ما تقدر فيه حركات الإعراب جميعها، لا لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته، بل لأجل ما اتصل به، وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، «نحو غُلامِى» و«أخى» و«أبى» وذلك لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لأجل المناسبة، فاشتغال آخر الاسم الذى قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الإعراب فيه.

الثالث: ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقال، وهو الاسم المنقوص، ونعنى به الاسم الذى آخره ياء مكسور ما قبلها «كالقاضى» و«الداعى».

الرابع: ما تقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر. وهو الفعل المعتل بالألف نحو «يَخْشَى» تقول «يَخْشَى زيدٌ» ولن «يَخْشَى عمرو» فتقدَّرُ فى الأول الضمة، وفى الثانى الفتحة، لتعذر ظهور الحركة على الألف.

الخامس: ما تُقَدَّرُ فيه الضمة فقط، وهو الفعل المعتل بالواو، نحو، «زيدٌ يَدْعُو» وبالياء نحو «زَيْدٌ يَرْمِى»

وتظهر الفتحة لخفتها، على الياء فى الأسماء والأفعال، وعلى الواو فى الأفعال كقولك «إن القاضيَ لن يقضيَ، ولَنْ يَدْعُوَ» قال الله تعالى: ﴿أجيبُوا داعيَ الله﴾(١) ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾(٢) ﴿لَن نَّدْعُوَ من دُونه إِلَهًا﴾(٣)

إعراب الفعل المضارع (٤)

ص ـ فصل: يرفع المضارع خاليا من ناصب وجازم، نحو «يقوم زيد».

(١) سورة الأحقاف: ٣١ (٢) سورة هود: ٣١ (٣) سورة الكهف: ١٤

(٤) الفعل المضارع إما مرفوع أو منصوب أو مجزوم، وإعرابه إما لفظى أو تقديرى أو محلى.

وعلامة رفعه الضمة، ظاهرة، نحو «يفوز المتقون» أو مقدرة، نحو «يعلو قدر من يقضى بالحق» ونحو «يخشى العاقل ربه». وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، نحو «لن أقولَ إلا الحق» أو مقدرة، نحو «لن أخشى إلا الله» وعلامة جزمه السكون، نحو «لم يلدْ ولم يولدْ»، وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعا، وبالفتحة نصبا، وبالسكون جزما إن كان صحيح الآخر، ولم يتصل بآخره شىء، فإن كان معتل الآخر غير متصل به شىء جزم بحذف آخره نحو «لم يسع ولم يرم ولم يدع» وتكون علامة جزمه حذف الآخر وإن اتصل بآخره ضمير التثنية أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فهو معرب بالحرف. بالنون رفعا نحو «يكتبان، ويكتبون، وتكتبين»، وبحذفها جزما ونصبا، نحو «إن يلزموا معصية الله فلن يفوزوا برضاه»، وإن اتصلت به إحدى نونى التوكيد أو نون النسوة فهو مبنى مع الأولين على الفتح، نحو «يكتبن ويكتبن» ومع الثالثة على السكون، نحو «الفتيات يكتبن» ويكون رفعه ونصبه وجزمه حينئذ محلياً، فإن لم يتصل آخره بنون التوكيد بل فصل بينهما بضمير التثنية أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة لم يكن معربا بالنون رفعا وبحذفها نصبا وجزما، ولا فرق بين أن يكون الفصل لفظيا، نحو «يكتبان» أو تقديريا، نحو «يكتبن» لأن الأصل (تكتبونن وتكتبينن) فحذفت نونى الرفع، كراهية اجتماع ثلاث نونات: نون الرفع ونون التوكيد المشددة، ثم حذفت واو الجماعة وياء المخاطبة كراهية اجتماع ساكنين الضمير والنون الأولى من النون المشددة. إن وقعت بعد ألف الضمير ثبت الأف وحذفت نون الرفع دفعا لتوالى النونات غير أن نون التوكيد تكسر بعدها تشبيها لها بنون الرفع بعد ضمير المثنى يكتبان. وإن وقعت بعد واو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت نون الرفع دفعاً لتوالى الأمثال؛ أما الواو والياء، فإن كانت حركة ما قبلهما الفتح ثبتتا وضمت واو الجماعة وكسرت ياء المخاطبة وبقى ما قبلهما مفتوحا على حاله، فتقول فى تخشون وترضين: «تخشون وترضين» وإن كان ما قبل الواو مضمومًا: وما قبل الياء مكسورًا حذفتا حذرًا من التقاء الساكنين وبقيت حركة ما قبلهما فتقول: فى تكتبون وتكتبين وتغزون وتغزين: «تكتبن وتكتبن وتغزن وتغزن»، وإذا ولى نون النسوة نون التوكيد المشددة وجب الفصل بينهما بألف كراهية توالى النونات، نحو «يكتبان» أما النون المخففة فلا تلحق نون النسوة.

ويرفع المضارع إذا تجرد من النواصب والجوازم، ورافعه إنما هو تجرده من ناصب أو جازم فالتجرد هو عامل الرفع فيه، فهو الذى أوجب رفعه. وهو عامل معنوى، كما أن عامل نصبه وجزمه عامل لفظى لأنه ملفوظ وهو يرفع إما لفظا أو تقديرا كما مضى أو محلا إن كان مبنيا تالله لأجتهدن ونحو الفتيات يجتهدن.

ش- أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعا كقولك: «يقومُ زيدٌ، ويقعدُ عمرٌو»: وإنما اختلفوا فى تحقيق الرافع له: ما هو؟، فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم. وقال الكسائى: حروف المضارعة وقال ثعلب: مضارعته للاسم، وقال البصريون: حلوله محل الاسم، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو: «أَنْ ولَنْ ولَمْ ولَمَّا» امتنع رفعه، لأن الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذٍ حالاً محل الاسم.

وأصح الأقوال الأول، وهو الذى يجرى على ألسنة المعربين، يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم

ويُفْسِدَ قول الكسائى أن جزء الشىء لا يعمل فيه، وقول ثعلب: أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يَحْتَاُج كلٌ نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً، ولا قائل به.

ويرد قول البصريين ارتفاعه فى نحو «هلا يقومُ»، لأن الاسم لا يقع بعد حروف التخصيص.

ص- وينصب بلنَ نحو «لَنْ نَبْرَحَ».

ش- لما انقضى الكلام على الحالة التى يرفع فيها المضارع ثَنَّى بالكلام على الحالة التى ينصب فيها، وذلك إذا دخل عليه حروف أربعة وهى: لَنْ: وكَىْ، وإذَنْ، وأَنْ. وبدأ بالكلام على «لَنْ» لأنها ملازمة للنصب، بخلاف البواقى، وختم بالكلام على «أَنْ» لطول الكلام عليها.

و«لَنْ» حرف يفيد النفى والاستقبال، بالاتفاق: ولا يقتضى تأييداً خلافا للزمخشرى فى أنموذجه، ولا تأكيدا خلافا له فى كشافه، بل قولك «لَنْ أَقُومَ» محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبدًا، وأنك لا تقوم فى بعض أزمنة المستقبل: وهو موافق لقولك «لا أقُومَ» فى عدم إفادة التأكيد.

ولا تقع «لَنْ» للدعاء خلافا لابن السراج، ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ﴾(١) مدعيا أن معناه فاجعلنى لا أكون، لإمكان حَمْلها على النفى المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى ألاّ

(١)سورة القصص: ١٧

يظاهر مُجْرما جزاءً لتلك النعمة التى أنعم بها عليه، ولا هى مركبة من «لاَ أَنْ» فحذفت الهمزة تخفيفًا، والألفُ لالتقاء الساكنين، خلافًا للخليل، ولا أصلها «لا» فأبدلت «الألف» نونا خلافا للفرَّاء،

ص ـ وَبكَي المصدرية، نحو ﴿لكَيْلا تَأْسَوْا﴾(١)

ش ـ الناصب الثانى «كَيْ» وإنما تكون ناصية إذا كانت مصدرية بمنزلة أن، وإنما كذلك إذا دخلت عليها اللام: لفظا كقوله تعالى: ﴿لكَيْـلا تَأْسَـوْا﴾ ﴿لكي لا يكُونَ علَى الْمُؤْمنينَ حَرَجٌ﴾(٢)، أو تقديرا نحو:

«جئتك كى تكرمنى» إذا قدرت أن الأصل لكى، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيَّتهَا، فإن لم تقدر اللام كانت كى حرف جَرّ بمنزلة اللام فى الدلالة على التعليل، وكانت «أن» مضمرة بعدها إضمارا لازماً،

ص ـ وبإذَنْ مصدرة وهو مستقبل متصل أو منفصل بِقَسَم، نحو «إذَنْ أُكْرِمَكَ» و«إذَنْ واللّه نَرْمِيَهُم بحَرْب»

ش ـ الناصب الثالث «إذَنْ» وهى حرف جواب وجزاء عند سيبويه (٣)، وقال الشلوبين: هى كذلك فى كل موضع، وقال الفارسى: فى الأكثر؛ وقد تتمحض للجواب، بدليل أنه يقال: «أحبك» فتقول «إذًا أَظُنُّكَ صَادِقاً» إذ لا مجازاة بها هنا.

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط:

الأول: أن تكون واقعة فى صدر الكلام، فلو قلت: «زَيْدُ إذَنْ» قلت: «أُكْرِمُهُ» بالرفع.

---

(١) سورة الحديد: ٢٣ (٢) سورة الأحزاب: ٣٧

(٣) «إذَنْ» حرف جواب وجزاء ونصب واستقبال، تقول «إذن تفلح» جواباً لمن قال: «سأجتهد»، وقد سميت حرف جواب لأنها تقع فى كلام يكون جواباً لكلام سابق، وأصلها عند التحقيق: إما «إذا» الشرطية الظرفية: حذف شرطها وعوض عنه بتنوين العوض فَجَرَت مَجْرى الحروف بعد ذلك ونصبوا بها المضارع، لإن «إن» قيل لك: (آتيتك) فقلت: «إذن أكرمك» فالمعنى إذا جئتنى أو إذا كان الأمر كذلك أكرمك. وإما مركبة من (إذا) و(أن) المصدرية فإن قال قائل: «أزورك» فقلت: «إذن أكرمك» فالأصل «إذ أن تزورنى أكرمك» ثم ضمنت معنى الجواب والجزاء.

وأما كتابتها فالشائع أن تكتب بالنون عاملة ومهملة، وقيل: تكتب بالنون عاملة وبالألف منونة مهملة، أما عند الوقف فالصحيح أن تبدل نونها ألفا تشبيها لها بالنون المنصوب.

الثانى: أن يكون الفعل بعدها مستقبلا، فلو حدثك شخص بحديث فقلت: «إذَنْ تَصْدُقُ» رَفَعْتَ لأن المراد به الحال.

الثالث: أن لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم (١)، نحو: «إذَنْ أُكْرِمَكَ»، و«إذَنْ واللهِ أُكْرِمَكَ»، قال الشاعر:

١٣ . إذَنْ واللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ   يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ (٢)

ولو قلت «إذَنْ يَا زَيْدُ» قلت: «أكْرِمُك» بالرفع، وكذا إذا قلت «إذَنْ فى الدَّارِ أكْرِمُك» و«إذَنْ يَوْمَ الجُمْعَةِ أُكْرِمُكَ» كل ذلك بالرفع.

ص . وبأن المصدرية. ظاهرة نحو «أن يغفر لى» ما لم تسبق بعلم نحو: ﴿علم أن سَيَكُونُ منكُم مَّرْضَىٰ﴾ (المزمل: ٢٠) فإن سبقت بظن فوجهان، نحو: ﴿وحَسِبُوا ألاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (المائدة: ٧١)، ومضمرة جوازا بعد عاطف مسبوق باسم خالص نحو

◆ ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِى ◆

وبعد اللام، نحو «لتبين للناس» إلا فى نحو «لئلا يعلم». ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ (النساء: ١٦٥) فتظهر لا غير، ونحو ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأنفال: ٣٣) فتضمر لا غير كإضمارها بعد «حتى» إذا كان مستقبلا، نحو ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ (طه: ٩١) وبعد أو التى بمعنى إلى نحو:

◆ لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ◆

أو التى بمعنى إلا نحو:

وكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وبعد فاء السببية أو واو المعية مسبوقتين بنفى محض أو طلب بالفعل نحو ﴿لا

---

(١) ومثله «لا النافية، فإن قلت: «إذَنْ هم يقومون بالواجب» جواباً لمن قال: «يجود الأغنياء بالمال فى سبيل العلم» كان الفعل موفرعاً، للفصل بينهما بغير الفواصل الجائزة.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: «إذَنْ أنتظرك» فى جواب من قال لك: (سأزورك) فإذن هنا مصدرة، والفعل بعدها خالص للاستقبال، وليس بينها وبينه فاصل، فإن فصل بينهما بالقسم أو «لا» النافية فالفعل بعدها منصوب، فالأول نحو: «إذن والله أكرمك» والثانى نحو: «إذن لا أجيئك».

(٢) البيت ينسب لحسان، إذن حرف جواب وجزاء ونصب واستقبال. والله جار ومجرور. (نرمى) مضارع منصوب بالفتحة. هم: مفعول، تشيب فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جواز تقديره هى، الطفل: مفعول به. من قبل المشيب: جار ومجرور مضاف إليه.

يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (فاطر: ٣٦) ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٢) ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ (طه: ٨١) وَ «لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبن».

ش - الناصب الرابع «أنْ» وهى أم الباب، وإنما أخرت فى الذكر لما قدمناه ولأصالتها فى النصب عملت ظاهرة ومضمرة، بخلاف بقية النواصب فلا تعمل إلا ظاهرة، مثال إعمالها ظاهرة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾[1] ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾[2]

وقُيِّدَتُ «أَنْ» بالمصدرية احترازا من المفسرة والزائدة، فإنهما لا ينصبان المضارع.

فالمفسرة هى: المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه [3]، ونحو «كتبت إليه أن يَفْعَلُ كَذَا» إذا به معنى أى.

والزائدة هى: الواقعة بين القسم ولو، نحو «أُقْسِمُ باللَّه أَنْ لَوْ يأتينى زيدُ لأكْرِمَنَّه».

واشترطت أن لا تسبق المصدرية بعِلْمٍ مطلقا ولا بظن فى أحد الوجهين احترازا عن المخففة من الثقيلة.

والحاصل أن لأن المصدرية[4] باعتبار ما قبلها ثلاث حالات:

---

(١) سورة الشعراء: ٨٢ (٢) سورة النساء: ٢٨

(٣) ولا يشترط فيها كذلك أن تقع بعدها جملة، وأن لا يدخل عليها حرف من حروف الجر.

(٤) «أن» هى حرف مصدرى ونصب واستقبال، نحو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ (النساء: ٢٨) «وسميت مصدرية لأنها تجعل ما بعدها فى تأويل مصدر، فتأويل الآية «يريد الله التخفيف عنكم» وسميت حرف نصب لنصبها المضارع، وسميت حرف استقبال لأنها تجعل المضارع خالصا للاستقبال، ولا تقع بعد فعل بمعنى اليقين والعلم الجازم.

واختصت «أن» من بين أخواتها بأنها تنصب المضارع ظاهرة، نحو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ ومقدرة، نحو «يريد الله ليبين لكم» أى لأن يبين لكم.. وإضمارها على ضربين جائز وواجب.. فتقدر «أن» جوازا بعد ستة أحرف:

١. لام «كى» وتسمى لام التعليل أيضا. وهى اللام الجارة التى يكون ما بعدها علة لما قبلها وسببا له، فيكون ما قبلها مقصودا لحصول ما بعدها، نحو « ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ (النحل: ٤٤) أى: لأجل أن تبين لهم، فإنزال الذكر مقصود للتبيين، وإنما يجوز إضمار (أن) بعدها إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة، فإن اقترنت بهما وجب إظهارها، فالنافية نحو ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ

إحداها: أن يتقدم عليها مايَدُلّ على العلمْ؛ فهذه مخففة من الثقيلة لاغير.

ويجب فيما بعدها أمران: أَحَدُهُما رفعه، والثانى: فصله منها بحرف من حروف أربعة، وهى حرف التنفيس، وحرف النفى، وقَدْ، ولَوْ؛ فالأول نحو:﴿عَلِمَ أن سيكُونُ﴾(١) والثانى نحو: ﴿أفَلا يَرَوْنَ ألاَّ يَرْجِعُ إليْهِمْ قَوْلاً﴾(٢) والثالث نحو: «علمت أَنْ قَدْ يقُومَ زَيْدُ» والرابع نحو: ﴿أن لَوْ يَشاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَميعًا﴾(٣)، وذلك لأن قبله ﴿أفَلَمْ ييأسِ الَّذين آمَنُوا﴾(٤) ومعناه فيما قاله المفسرون - أفلم يعلم، وهى لغة النخع وهوازن، قال سحيم:

١٤. أقُولُ لَهُمْ بِالشِّعْبِ إذْ يَأْسِرُونَنِى   ألَمْ تَيْأَسُوا أنِّى ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ(٥)

أى: ألم تعلموا،ويؤيده قراءة ابن عباس: «أفلم يتبين»، وعن الفراء إنكار كون ييأس بمعنى يعلم، وهو ضعيف.

= حُجَّةٌ﴾ (النساء؛ ١٦٥) والزائدة نحو ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (الحديد: ٢٩) أى ليعلموا.

٢. لام العاقبة، وهى الجارة التى يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له، لا علة فى حصوله وسببا فى الإقدام عليه كما فى لام كى. وتسمى لام الصيرورة ولام المآل أيضا نحو ﴿فالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وحَزَنًا﴾ (القصص: ٨)، فهم لم يلتقطوه ليكون لهم كذلك، والفعل بعد هاتين اللامين فى تأويل مصدر مجرور بهما، وإن المقدرة هى التى سبكته فى المصدر، فتقدر بـ قولك: جئت «لأتعلم» «جئت للعلم» والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما.

٣. الواو، والفاء، وثم، و «أو» العاطفات. وإنما ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة إذا لزم عطفه على اسم محض أى جامد غير مشتق، وليس فى تأويل الفعل، كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة، نحو«يأبى الشجاع الفرار ويسلم، وتبعك فتنال المجد خير من راحتك فتحرم القصد، ويرضى الجبان الهوان ثم يسلم، والموت أو يبلغ الإنسان مأمله أفضل» فإن فى هذه الأمثلة. مقدرة والفعل منصوب بها، وهو مؤول بمصدر معطوف على الاسم قبله، والتقدير: يأبى الشجاع الفرار والسلامة إلخ.

(١) سورة المزمل: ٢٠   (٢) سورة طه: ٨٠

(٣) سورة الرعد: ٣١   (٤) سورة الرعد: ٣١

(٥) أقول: فعل مضارع، وفاعله مستتر وجوبا، لهم: جار ومجرور متعلق بأقول. بالشعب: جار ومجرور متعلق بأقول كذلك، إذ: ظرف للزمان الماضى مبنى على السكون فى محل نصب بأقول، يأسروننى: فعل مضارع وواو الجماعة فاعل، والنون الأخيرة للوقاية. والياء مفعول. والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذ إليها، ألم الهمزة للاستفهام التوبيخى، ولم: حرف نفى وجزم وقلب، تيأسوا مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسم أن، ابن : خبر أن (وفارس) مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة و«زهدم» مضاف إليه، وجملة أن واسمها وخبرها فى محل نصب سدت مسد مفعولى تيأسوا التى بمعنى تعلموا.

الثانية: أن يتقدم عليها ظن، فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة، فيكون حكمها كما ذكرنا، ويجوز أن تكون ناصبة، وهو الأرجحُ فى القياس الأكثر فى كلامهم، ولهذا أجمعوا على النصب فى قوله تعالى: ﴿الٓمٓ * أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾[1] واختلفوا فى قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[2] فقرئ بالوجهين.

الثالثة: أن لا يسبقها علم ولا ظن فيتعين كَوْنُهَا ناصبة، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾[3]

وأما إعمالها مضمرة فعلى ضربين، لأن إضمارها إما جائز، أو واجب، فالجائز فى مسائل:

إحداها: أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾[4] فى قراءة من قرأ من السبعة بنصب (يرسل) وذلك بإضمار «أن»، والتقدير: أو أَنْ يُرْسِلَ، وأن والفعل معطوفان على (وَحْيًا) أى وحيا أو إرسالا، و«وَحْيًا» ليس فى تقدير الفعل، ولو أظهرت «أن» فى الكلام لجاز، وكذا قول الشاعر:

١٥ . وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[5]

تقديره: ولبس عباءة وأن تَقَرَّ عينى.

الثانية: أن تقع بعد لام الجر، سواء كانت للتعليل[6] كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ

---

(١) سورة العنكبوت: ١، ٢ (٢) سورة المائدة: ٧١

(٣) سورة الشعراء: ٨٢ (٤) سورة الشورى: ٥١

(٥) البيت لميسون بنت بجدل. ولبس: مبتدأ، (عباءة) مضاف إليه، وتقر: الواو حرف عطف، تقر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، عين. فاعل تقر، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. أحب: خبر المبتدأ، إلى: جار ومجرور متعلق بأحب. من لبس: جار ومجرور متعلق بأحب كذلك. الشفوف: مضاف إليه.

(٦) أنواع اللام أربعة: الأول: لام الجحود، ويجب إضمار أن المصدرية بعدها، ونعني: أنها المسبوقة بما كان نحو، ﴿ وما كان الله ليعذبهم﴾ (الأنفال: ٣٣)، أو لم يكن نحو ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾ (النساء: ١٣٧)، والثانية: لام التعليل، ويجب إظهار أن المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بلا نحو ﴿لئلا يعلم﴾ (الحديد: ٢٩) ويجوز إظهار أن بعدها وإضمارها إن لم يقترن الفعل بلا، والثالثة: لام العاقبة، والرابعة، اللازم الزائدة، وهما يجوز إضمار أن المصدرية بعدهما ويجوز إظهارها.

الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾(٢)، أو للعاقبة كقوله: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(٣)، واللام هنا ليست للتعليل لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، فكانت عاقبته أن صار لهم عدواً وحزناً، أو زائدة كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾(٤) فالفعل فى هذه المواضع منصوب بأن مضمرة، ولو أظهرت فى الكلام لجاز، وكذلك بعد كى الجارة.

ولو كان الفعل الذى دخلت عليه اللام مقروناً بلا وجب إظهار «أن» بعد اللام، سواء كانت «لا» نافية كالتى فى قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾(٥) أو زائدة كالتى فى قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾(٦) أى: ليعلم أهل الكتاب: ولو كانت اللام مسبوقة بكون ماض منفى وجب إضمار «أن» سواء كان المُضىّ فى اللفظ والمعنى، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾(٧) أو فى المعنى فقط، نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾(٨) وتسمى اللام لام الجحود.

وتلخص أن لأن بعد اللام ثلاث حالات: وجوب الإضمار، وذلك بعد لام الجحود، ووجوب الإظهار، وذلك إذا اقترن الفعل بلا، وجواز الوجهين، وذلك فيما بقى، قال الله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٩) وقال تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ﴾(١٠).

ولما ذكرت أنها تضمر وجوباً بعد لام الجحود واستطردت فى ذكر بقية المسائل التى يجب فيها إضمار «أن» وهى أربع:

إحداها: بعد حَتَّى (١١)، واعلم أن للفعل بعد حَتَّى حالتين: الرفع، والنصب.

---

(١) سورة النحل: ٤٤ — (٢) سورة الفتح: ١، ٢

(٣) سورة القصص: ٨ — (٤) سورة الأحزاب: ٣٣

(٥) سورة النساء: ١٦٥ — (٦) سورة الحديد: ٢٩

(٧) سورة الأنفال: ٣٣ — (٨) سورة النساء: ١٣٧

(٩) سورة الأنعام: ٧١ — (١٠) سورة الزمر: ١٢

(١١) هى حتى الجارة التى بمعنى إلى أو لام التعليل، فالأول نحو ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ (طه: ٩١) والثانى نحو «أطع الله حتى تفوز برضاه» أى إلى أن يرجع ولتفوز، وقد تكون بمعنى «إلا» كقوله:
=

فأما النصب فشرطُهُ كون الفعل مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة إلى زمن التكلم أولاً، فالأول كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(١) فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعاً، والثانى كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾(٢) لأن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم.

ولحتى التى ينتصب الفعل بعدها معنيان، فتارة تكون بمعنى كَيْ، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو «أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجنةَ»، وتارة تكون بمعنى إلى، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(٣)، وكقولك: «لأسيرن حتى تطلع الشمس» وقد تصلح للمعنيين معاً، كقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾(٤) يحتمل أن يكون المعنى كى تفىء، أو إلى أن تفىء.

والنصب فى هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد حتى حتما، لا بحتى نفسها، خلافاً للكوفيين، لأنها قد عملت فى الأسماء الجر، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾(٥) ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾(٦) فلو عملت فى الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة فى الأسماء وتارة فى الأفعال، وهذا لا نظير له فى العربية.

وأما رفع الفعل بعدها فله ثلاثة شروط:

الأول: كونه مسبباً عما قبلها، ولهذا امتنع الرفع فى نحو «سِرْتُ حَتّى تَطْلُعَ الشمْسُ» لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها.

الثانى: أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال، على العكس من شرط النصب إلا

= لَيْسَ العطاءُ من الفصول سَمَاحَةً ... حتَّىَّ تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

أى إلا أن تجود، والفعل بعدها مؤول بمصدر مجرور بها. ويشترط فى نصب الفعل بعدها بأن مضمرة أن يكون مستقبلا إما بالنسبة إلى كلام المتكلم، وإما بالنسبة إلى ما قبلها.

فإن أريد بالفعل معنى الحال فلا تقدر «أن» بل يرفع قطعا، لأنها موضوعة للاستقبال نحو «ناموا حتى لا تستيقظون» ومنه قولهم «مرض زيد حتى لا يرجونه» وتكون حتى حينئذ حرف، والفعل بعدها مرفوع.

(١) سورة طه: ٩١ — (٢) سورة البقرة: ٢١٤
(٣) سورة طه: ٩١ — (٤) سورة الحجرات: ٩
(٥) سورة القدر: ٥ — (٦) سورة يوسف: ٣٥

أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديراً، **فالأول** كقولك: «سرت حتى أَدْخُلَها» إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول،

والثانى: كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال، وعلى هذا جاء الرفع فى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾(١)، لأن الزلزال والقول قد مضيا.

الثالث: أن يكون ما قبلها تاماً، ولهذا امتنع الرفع فى نحو «سيرى حتى أَدْخُلَها» وفى نحو «كان سَيْرِى حتى أَدْخُلَهَا» إذا حملت «كان» على النقصان دون التمام.

المسألة الثانية: بعد «أو» التى بمعنى «إلى» أو «إلا» فالأول كقولك: «لألزمنك أو تقضينى حقى» أى: إلى أن تقضينى حقى، وقال الشاعر:

١٦ . لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى   فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ (٢)

والثانى: كقولك: «لأقتلن الكافر أو يسلم» أى إلا أن يسلم، وقول الشاعر:

١٧ . وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا (٣)

أى: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى، لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر.

المسألة الثالثة: بعد فاء السببية (٤) إذا كانت مسبوقة بنفى محض، أو طلب

(١) سورة البقرة: ٢١٤

(٢) لأستسلهن: اللام واقعة فى جواب قسم محذوف، أستسهل فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، والجملة جواب القسم المحذوف «الصعب» مفعول به «أو» حرف بمعنى إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنا «المنى» مفعول به «فما» الفاء حرف عطف، وما: حرف نفى: انقاد: فعل ماض والتاء علامة التأنيث «الآمال» فاعل، إلا: أداة استثناء ملغاة لا عمل لها، لصابر: اللام حرف جر، وصابر: مجرور بالكسرة الظاهرة.

(٣) البيت لزياد الأعجم: كان: فعل ماض ناقص، (والتاء) اسمها. إذا: ظرف للزمان المستقبل مضاف إلى شرطه ومنصوب بجوابه، غمزت: فعل وفاعل والجملة: فى محل جر بإضافة إذا إليها وهى فعل الشرط، قناة: مفعول به لغمزت، قوم: مضاف إليه، كسرت: فعل وفاعل، والجملة: لا محل لها من الإعراب جواب إذا، كعوبها: مفعول به ومضاف إليه، أو: حرف بمعنى إلا، تستقيما: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد «أو» التى بمعنى إلا وفاعله مستتر جوازاً والألف للإطلاق.

(٤) وهى التى تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها.

بالفعل، فالنفى كقوله تعالى: ﴿لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1] وقولك: ما تأتينا فتحدثنا.

واشترطنا كونه محضاً احترازاً من نحو «ما تزال تأتينا فَتُحَدِّثَنَا» و«ما تأتينا إلا فتحدثنا» فإن معناهما الإثبات فلذلك وجب رفعهما، أما الأول فلأن «زال» للنفى وقد دخل عليه النفى، ونفى النفى إثبات، وأما الثانى فلانْتِقَاض النفى بإلاَّ.

وأما الطلب فإنه يشمل الأمر كقوله:

يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقاً فَسِيحاً إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحاً [2]

والنهى. نحو قوله تعالى: ﴿وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[3]، والتحضيض، نحو ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[4] والتمنى، نحو ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾[5] والترجى، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ۞ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[6] فى قراءة بعض السبعة بنصب «أطلع» والدعاء كقوله:

١٩ . رَبِّ وَفِّقْنِى فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِى خَيْرِ سَنَنْ [7]

---

(١) سورة فاطر: ٣٦

(٢) هو لأبى النجم العجلى. يا حرف نداء. ناق: منادى مرخم، وأصله يا ناقة، مبنى على الضم فى محل نصب على لغة من لا ينتظر. سيرى: فعل أمر، مبنى على حذف النون: وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، عنقا: مفعول مطلق مبين للنوع، فسيحاً: صفة لقوله عنقاً، إلى: حرف جر، سليمان: مجرور بإلى فنستريحا: الفاء فاء السببية نستريح: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية وفاعله مستتر وجوباً تقديره نحن، والألف للإطلاق.

(٣) سورة طه: ٨١ (٤) سورة المنافقون: ١٠

(٥) سورة النساء: ٧٣ (٦) سورة غافر: ٣٦, ٣٧

(٧) رب: منادى محذوف منه حرف النداء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المـ[illegible] المحذوفة ورب مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه وأصله يا ربى: وفقنى، فعل ومفعول به والفاعل مسـ[illegible] وجوباً تقديره أنت، فلا: الفاء فاء السببية ولا: حرف نفى، أعدل: فعل مضارع منصوب بأن المضـ[illegible] وجوبا بعد فاء السببية، والفاعل مستتر وجوبا تقديره أنا، عن: حرف جر، سنن: مجرو[illegible] الساعين: مضاف إليه، فى: حرف جر، خير: مجرور بفى، سنن: مضاف إليه.

والاستفهام. كقوله:

٢٠. هَلْ تَعْرِفُون لُبَانَاتِى فَأَرْجُو أَنْ   تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ (١)

والعرض كقوله:

٢١. يابْنَ الكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا   قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا (٢)

واشترطت فى الطلب أن يكون بالفعل احترازاً من قولك: «نَزَالِ فَنُكْرِمُكَ» و«صَهْ فنحدِّثك» خلافاً للكسائى فى إجازة ذلك مطلقاً، ولابن جنى، وابن عصفور فى إجازته بعد «نَزَالِ» و«دَرَاكِ» ونحوهما مما فيه لفظ الفعل دون صَهْ ومَهْ ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه، وقد صرحت بهذه المسألة فى المقدمة فى باب اسم الفعل.

المسألة الرابعة: بعد واو المعية (٣)، إذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾(٤)

---

(١) هل: حرف استفهام ، تعرفون: فعل وفاعل. لباناتى: مفعول به لتعرفون. وياء المتكلم: مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر، فأرجو: (الفاء) فاء السببية. أرجو: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية، والفاعل مستتر وجوباً تقديره «أنا»، «أن» حرف مصدرى ونصب. تقضى: فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ونائب الفاعل مستتر جوازاً، وأن المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب مفعول به لأرجو، فيرتد: الفاء حرف عطف، يرتد: فعل مضارع معطوف على تقضى، (بعض) فاعل يرتد، الروح: مضاف إليه، للجسد: جار ومجرور متعلق بيرتد.

(٢) يا: حرف نداء. ابن: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة. الكرام: مضاف إليه. ألا: حرف دال على العرض، تدنو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة، والفاعل مستتر وجوبا تقديره أنت فتبصر: الفاء فاء السببية. تبصر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنت. ما: اسم موصول مفعول به لتبصر، مبنى على السكون فى محل نصب. قد: حرف تحقيق. حدث: فعل ماض (وواو) الجماعة فاعل، (والكاف) ضمير المخاطب مفعول به أول، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. فما: الفاء عاطفة وما: نافية. (راء) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل. كمن: الكاف حرف جر، ومن اسم: موصول بمعنى الذى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، سمعا: فعل ماض، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب (والألف) للإطلاق، والفاعل مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة: لا محل لها صله الموصول.

(٣) واو المعية هى التى تفيد حصول ما قبلها مع ما بعدها، فهى بمعنى مع تفيد المصاحبة.

(٤) سورة آل عمران: ١٤٢

﴿يا لَيْتَنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآياتِ رَبِّنا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾(١) فى قراءة حمزة، وابن عامر وحفض، وقال الشاعر:

٢٢. أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِى وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ والإِخَاءُ (٢)

وقال آخر:

٢٣. لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِىَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ (٣)

وتقول «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللبَنَ» فتنصب «تشرب» إن قصدت النهى عن الجمع بينهما، وتجزم إن قصدت النهى عن كل واحد منهما، أى: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وترفع إن نهيت عن الأول وأبحت الثانى، أى: لا تأكل السمك وَلَكَ شُرْبُ اللبن.

---

(١) سورة الأنعام: ٢٧.

(٢) البيت للحطيئة، الهمزة للاستفهام، ولم: حرف نفى وجزم وقلب، أك: فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مجزوم بالسكون على النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا .جار: خبر أكن، والكاف ضمير المخاطب: مضاف إليه، والميم: دال على الجمع، ويكون: الواو واو المعية، يكون فعل مضارع ناقص وهو منصوب بأن المصدرية المضمرة وجوبا بعد واو المعية. بينى: بين ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون مقدم، وياء المتكلم مضاف إليه. وبينكم: الواو حرف عطف بين: ظرف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر، والميم حرف دال علي الجمع، المودة: اسم يكون، والإخاء: الواو حرف عطف، الإخاء: معطوف على المودة.

(٣) لا. ناهية، تنه: مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، عن: حرف جر، خلق: مجرور بعن والجار والمجرور متعلق بتنهى. وتأتى: الواو واو المعية، تأتى: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية وفاعل تأتى ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت: مثل: مفعول به لتأتى، والهاء: مضاف إليه، عار: مبتدأ، عليك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر: لمبتدأ، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان. فعلت: فعل وفاعل والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها. وجواب إذا محذوف يدل عليها سابق الكلام، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة، عظيم. نعت لقوله: «عار».

ص - فإن سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء جزم نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾(١) وشرط الجزم بعد النهى صحة حلول «إنْ لا» محله نحو «لا تدن من الأسد تسلم»، بخلاف «يأكلك» ويجزم أيضاً بلم نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾(٢) ولما نحو ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾(٣) وباللام و«لا» الطلبتين نحو (لينفقْ، ليقض، لا تشركْ، لا تؤاخذْنا) .. ويجزم فعلين: إن، وإذْ مَا، وَأَيْنَ، وأنى، وأيانَ. وَمَتَى، ومَهْمَا، وَمَنْ، ومَا، وحَيْثُمَا، نحو ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾(٤) ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (٥) ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾(٦) ويسمى الأول شرطاً والثانى جواباً وجزاء، وإذا لم يصلح لمباشرة الأداة قرن بالفاء نحو ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(٧)، أو بإذا الفجائية نحو ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٨).

ش - لَمَّا انقضى الكلام على ماينصب الفعل المضارع شرعت فى الكلام على ما يجزمه، والجازم ضربان: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين.

فالجازم لفعل واحد خمسة أمور:

أحدها: الطلب، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظٌ دالٌّ على أمر أو نهى أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقصد به الجزاء، فإنه يكون مجزوما بذلك الطلب لمافيه من معنى الشرط، وَنَعْنى بقصد الجزاء أنك تقدره مسببا عن ذلك المتقدم كما أن جزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن فعل الشرط، وذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ تقدم الطلب وهو ﴿تَعَالَوْا﴾ وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو «أتل»، وقصد به الجزاء، إذ أن المعنى تعالوا فإن تأتوا أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم، فلذلك جزم، وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو وقول الشّاعر:

٢٤ . قِفا نبْكِ مِن ذِكرىَ حبيبٍ ومنزِلِ بِسِقْطِ اللّوَى بين الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ (٩)

وتقول «ائتنى أُكْرِمْك» و«هل تأتينى أُحَدِّثْك؟» و «لا تَكْفُرْ تدخلِ الجنة».

(١) سورة الأنعام: ١٥١ (٢) سورة الإخلاص: ٣ (٣) سورة عبس: ٢٣
(٤) سورة النساء: ١٣٣، والأنعام: ١٣٣، وإبراهيم: ١٩، وفاطر: ١٦
(٥) سورة النساء: ١٢٣ (٦) سورة البقرة: ١٠٦ (٧) سورة الأنعام: ١٧ (٨) سورة الروم: ٣٦
(٩) البيت لا مرئ القيس، قفا: فعل أمر مبنى على حذف النون، وألف الاثنين فاعل. نبك: فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر: بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها. والفاعل ضمير مستتر وجوبا=

ولو كان المتقدم نفيا أو خبرا مثبتا لم يجزم الفعل بعده: فالأول نحو «ما تأتينا تُحدِّثنا» برفع تحدثنا وجوبا، ولا يجوز لك جزمه، وقد غلط فى ذلك صاحب المُجْمَل.

والثانى: نحو «أنت تأتينا تحدثنا» برفع تحدثنا وجوبا باتفاق النحويين، وأما قول العرب «اتقى الله امرؤ فعل خيرا يُثَبْ عليه» بالجزم فوجهه أن «اتقى» الله و«فعل»، وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب، والمعنى: ليَتَّقِ اللّهَ امرؤ وليفعلْ خيرا، وكذلك قوله تعالى ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[1] فجزم «يَغْفِرْ» لأنه جواب لقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾[2]، لكونه فى معنى آمنوا وجاهدوا، وليس جوابا للاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبَّبُ عن نفس الدَّلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جَزْمُهَ، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[3] فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء، وإن كان مسبوقا بالطلب وهو «خذ» لكونه ليس مقصودا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة، فتطهرهم صفة لصدقة، ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس، كما قرئ قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾[4] بالرفع على جعل «يرثنى» صفة لوليا، وبالجزم على جعله جزاء للأمر، وهذا بخلاف قولك «ائْتِنِى بِرَجُلٍ يُحِبُّ اللّهَ ورسُولَه» فإنه لا يجوز فيه الجزم لأنك لا تريد أن محبة الرجل للّه ورسوله مسببة عن الإتيان (به) كما تريد فى قولك «ائْتِنِى أُكْرِمْكَ» بالجزم، لأن الإكرام مسبَّب عن الإتيان، وإنما أردت ائتنى برجل موصوف بهذه الصفة.

واعلم أنه لا يجوز الجزم فى جواب النهى إلا بشرط أن يصح تقدير شرط فى موضعه مقرون بلا الناهية، مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك «لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ» و«لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ» فإنه لوقيل فى موضعهما «إنْ لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ» و«إن لا تَدْنُ من الأسد تسلم بخلاف «لاتكفر تدخل النار» و«لاتدن من الأسد يأكلك» فإنه ممتنع

= تقديره نحن، من ذكرى: جار وجرور متعلق بنبكى. وذكرى: مضاف وقوله: «حبيب»: مضاف إليه ومنزل معطوف بالواو على حبيب. بسقط: جار ومجرور متعلق بقوله قفا. اللوى: مضاف إليه. بين: ظرف. الدخول: مضاف إليه. فحومل: معطوفة على الدخول.

(١) سورة الصف: ١٠ ـ ١٢. (٢) سورة الصف: ١١

(٣) سورة التوبة: ١٠٣. (٤) سورة مريم: ٥، ٦.

فإنه لايصح أن يقال «إن لاتكفر تدخل النار» و«إن لاتدن من الأسد يأكلك» ولهذا أجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ (١) لأنه لا يصح أن يقال «إن لا تمنن تستكثر» وليس هذا بجواب، وإنما هو فى موضع نصب على الحال من الضمير فى «تمنن» فكأنه قيل: ولا تمنن مستكثرا، ومعنى الآية: أن الله تعالى نهى نبيه ﷺ عن أن يهب شيئا وهو يطمع أن يَتَعَوَّضَ من الموهوب له (أكْثَرَ من الموهوب).

فإن قلت: فما تَصْنَعُ بقراءة الحسن البصرى (تستكثر) بالجزم؟.

قلت: يَحْتملُ ثلاثَةَ أَوْجُه:

أحدها: أن يكون بدلاً من «تَمْنُن» كأنه قيل: لا تستكثر، أى:لا تَرَ ما تُعْطيه كثيرًا.

والثانى: أن يكون قَدّرَ الوقف عليه لكونه رأس آية، فسكَّنه لأجل الوقف، ثم وصلة بنيَّة الوقف.

والثالث: أن يكون سَكَّنه لتناسب رؤوس الآى، وهى فأنذرْ. فكبرْ. فطهرْ، فاهجرْ.

الثانى: مما يجزم فعلا واحدا: «لم» وهو حرف يَنْفى المضارع ويقلبهُ ماضيا، كقولك: «لَمْ يَقُمْ، ولَمْ يَقْعُدْ» وكقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٢)

الثالث: «لَمَّا» أُخْتُها، كقوله تعالى: ﴿كَلاَّ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ (٣): ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ (٤).

---

(١) سورة المدثر: ٦ (٢) سورة الإخلاص: ٣ (٣) سورة عبس: ٢٣ (٤) سورة ص: ٨

لم ولما تسميان: حرفى نفى وجزم وقلب لأنهما تنفيان المضارع وتقلبان زمانه من الحال أو الاستقبال إلى المضى. فإذا قلت: «لم أكتب» كان المعنى إنك ما كتبت فيما مضى، غير أن «لم» للنفى المطلق، فلا يجب استمرار نفى مصحوبها إلى الحال بل يجوز الاستمرار كقوله تعالى: ﴿لم يلد ولم يولد﴾ ويجوز عدمه، ولذلك صح أن تقول «لم أفعل ثم فعلت» وأما «لما» فهى للنفى المستغرق جميع أجزاء الزمان الماضى حتى يتصل بالحال ولذلك لا يصح أن تقول «لما أفعل ثم فعلت» لأن معنى قولك «لما أفعل» أنك لم تفعل حتى الآن، وقولك: «ثم سافرت» يناقض ذلك ثم إن المنفى بلم لا يتوقع حصوله، والمنفى بلما متوقع الحصول فإذا قلت «لما أسافر» فسفرك منتظر ويجوز وقوع لم بعد أداة شرط، نحو «إن لم تجتهد تندم» ولا يجوز وقوع «لما» بعدها ويجوز حذف مجزوم «لما» نحو «قاربت المدينة ولما» أى: ولما أدخلها. ولا يجوز ذلك فى مجزوم «لم» إلا فى الضرورة كقول الشاعر:

احفظ وديعتك التى استودعتها

يوم الأعازب، إن وصلت وإن لم

وتشارك «لم» فى أربعة أمور، وهى: الحرفية، والاختصاص بالمضارع وجزمه، وقلب زمانه إلى المضى.

وتفارقها فى أربعة أمور: أحدها: أن المنفى بها مُسْتَمِرّ الانتفاء إلى زمن الحال، بخلاف المنفى بلم: فإنه قد يكون مستمرا، مثل ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾. وقد يكون منقطعا، مثل ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾(١)، لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئا مذكورا، ومن ثم امتنع أن تقول: «لما يقم ثم قام» لما فيه من التناقض، وجاز «لم يقم ثم قام». والثانى: أن لما تؤذن كثيرا بتوقّع ثبوت ما بعدها، نحو ﴿بل لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾(٢) أى: إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه «ولم» لا تقضى ذلك، ذكر هذا المعنى الزمخشرى، والاستعمال والذوق، يشهدان به. والثالث: أن الفعل يحذف بعدها، يقال: هل دخلت البلد؟ فتقول: «قاربتُهَا ولما» تريد ولما أدخلها، ولا يجوز «قاربتها ولم». والرابع: أنها لا تقترن بحرف الشرط، بخلاف «لم» تقول:، «إن لم تقم قمت» ولا يجوز «إن لما تقم قمت».

الجازم الرابع: اللاّم الطلبية. وهى الدالة على الأمر، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾(٣) أو الدعاء. نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(٤).

الجازم الخامس: «لا» الطَّلبية، وهى الدالَّة على النهى، نحو ﴿لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾(٥)، أو الدعاد نحو ﴿لا تُؤَاخِذْنَا﴾(٦).

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلا واحداً.

وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة وهى:

= أى وإن لم تصل، هذا «ولما» الداخلة على الفعل الماضى ليست نافية جازمة، وإنما هى بمعنى «حين» فإذا قلت: «لما اجتهد أكرمته» فالمعنى: حين اجتهد أكرمته، ومن الخطأ إدخالها على المضارع إذا أريد بها معنى «حين» فلا يقال: «لما اجتهد أكرمه» بل الصواب أن يقال: «حين يجتهد» لأنها لا تسبق المضارع إلا إذا كانت نافية جازمة.

(١) سورة الإنسان: ١ (٢) سورة ص: ٨

(٣) سورة الطلاق: ٧ (٤) سورة الزخرف: ٧٧

(٥) سورة لقمان: ١٣ (٦) سورة البقرة: ٢٨٦

١. «إن» نحو: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾(١).

٢. و«أين» نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾(٢).

٣. و«أي» نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾(٣).

٤. و«مَنْ» نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾(٤).

٥. و«ما» نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾(٥).

٦. «مَهْمَا» كقول امرئ القيس:

٢٥ . أَغَرَّكِ مِنِّى أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِى   وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِى الْقَلْبَ يَفْعَلِ (٦)

٧. و«متى» كقول الشاعر:

٢٦ . مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِى (٧)

---

(١) سورة النساء: ١٣٣ (٢) سورة النساء: ٧٨

(٣) سورة الإسراء: ١١٠ (٤) سورة النساء: ١٢٣

(٥) سورة البقرة: ١٩٧

(٦) أغرك: الهمزة للاستفهام، غر: فعل ماض والكاف مفعول به، منى: جار ومجرور متعلق بغر، أن: حرف توكيد ونصب، حب: اسم أن، والكاف مضاف إليه، قاتلى: خبر أن، وياء المتكلم مضاف إليه، وأن مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مرفوع فاعل غر، وأنك: الواو حرف عطف، أن حرف توكيد ونصب، والكاف اسم أن. مهما: اسم شرط جازم يجزم فعلين، تأمرى، فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بهما، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله. والقلب: مفعول به لتأمرى، منصوب بالفتحة الظاهرة. يفعل: فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بهما أيضاً.

(٧) صدر البيت: **أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا**

أنا مبتدأ. ابن: خبر المبتدأ. جلا: مضاف إليه. مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها: التعذر. وطلاع: معطوف على ابن. الثنايا: مضاف إليه. متى: اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل شرط، والثانى جوابه وجزاؤه. أضع: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى وعلامة جزمه السكون. والفاعل مستتر وجوبا تقديره أنا. العمامة: مفعول به، تعرفونى: فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه. مجزوم بمتى. وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به.

٨. و«أيان» كقوله:

٢٧. فأيان ما تعتدل به الريح تنزل (١)

٩. و«حيثما» كقوله:

٢٨. حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجاحًا فِى غَابِرِ الأَزْمَانِ (٢)

١٠. و«إذْ مَا» كقوله:

٢٩. وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِياً (٣)

١١. و«أَنَّى» كقوله:

٣٠. فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا (٤)

---

(١) أيان: اسم شرط جازم يجزم فعلين، تعتدل فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بأيان، وعلامة جزمه السكون، به: جار ومجرور متعلق بتعتدل، الريح. فاعل تعتدل، تنزل فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأيان أيضا وعلامة جزمه السكون.

(٢) حيثما: حيث اسم الشرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثانى جوابه وجزاؤه. وهو مبنى على الضم فى محل نصب. ما: زائدة. تستقم: فعل مضارع فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت. يقدر: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون. لك: جار ومجرور متعلق بيقدر. الله: فاعل بيقدر، نجاحا: مفعول به ليقدر، فى غابر: جار ومجرور متعلق بقوله: يقدر، الأزمان: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

(٣) وإنك: الواو حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب، الكاف اسمها، إذ ما: حرف شرط جازم يجزم فعلين. الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه، تأت: فعل مضارع، فعل الشرط، والفاعل مستتر وجوبا تقديره أنت، ما: اسم موصول مفعول به لتأت، مبنى على السكون فى محل نصب. أنت مبتدأ، آمر: خبر المبتدأ،. به: جار ومجرور متعلق بآمر. وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. تلف: فعل مضارع جواب الشرط. مجزوم بإذما. وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر إن . «من» اسم موصول مفعول أول لتلف. إيا: ضمير منفصل مفعول له لتأمر مقدم عليه. والهاء حرف دال على الغيبة. «تأمر» فعل مضارع والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من «آتيا» مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٤) صحة الشطر الثانى من البيت. «كلا مركبيها تحت رجليك شاجر» «أصبحت» أصبح فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، والتاء ضمير المخاطب اسم أصبح: «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين «تأتها» (تأت) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وها: مفعول به «تستجر» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنى وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا =

فهذه الأدوات التى تجزم فعلين، ويسمى الأول منهما شرطا، ويسمى الثانى جوابا وجزاءاً (١).

= تقديره أنت. بها: جار ومجرورمتعلق بتستجر. وجملة الشرط والجواب فى محل نصب خبر أصبح، كلا: مبتدأ مرفوع بالابتداء ومركبيها: مضاف إليه، مجرور بالياء لأنه مثنى، وها: مضاف إليه، تحت: ظرف مكان متعلق بشاج، ورجلى: مضاف و(الكاف) ضمير المخاطب مضاف إليه، بشاجر: خبر المبتدأ الذى هو كلا.

(١) هذا ويجب فى الشرط أن يكون فعلا خبريا متصرفا غير مقترن بقد أو لن النافية أو ما النافية أو السين أو سوف فإن وقع اسم بعد أداة من أدوات الشرط فهناك فعل مقدر كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة: ٦) فأحد فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط: وجملة استجارك المذكورة مفسرة للفعل المحذوف والمراد بالفعل الخبرى ما ليس أمرا ولا نهيا ولا مسبوقا بأداة من أدوات الطلب كالاستفهام والعرض والتحضيض فذلك كله لا يقع فعلا للشرط.

والأصل فى جواب الشرط أن يكون كفعل الشرط أى الأصل فيه يكون صالحا لأن يكون شرطا. غير أنه قد يقع جوابا ما هو غير صالح لأن يكون شرطا فيجب حينئذ اقترانه بالفاء لتربطه بالشرط، بسبب فقد المناسبة اللفظية حينئذ بينهما وتكون الجملة جميعها فى محل جزم على أنها جواب الشرط، وتسمى هذه الفاء فاء الجواب، لوقوعها فى جواب الشرط، وفاء الربط، لربطها الجواب بالشرط ويجب ربط جواب الشرط بالفاء فى اثنى عشر موضعا:

١. أن يكون الجواب جملة اسمية ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (الأنعام: ١٧)

٢. أن يكون فعلا جامدا، نحو ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ (الكهف: ٣٩).

٣. أن يكون فعلا طلبيا، نحو ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (آل عمران: ٣١).

٤. أن يكون ماضيا لفظا ومعنى، وحينئذ يجب أن يكون مقترنا بقد ظاهرة نحو ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ (يوسف: ٧٧) أو مقدرة، نحو ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ (يوسف: ٢٦) ولو لم تقدر «قد» لوجب أن يكون الفعل الماضى هنا مستقبل المعنى، وليس الأمر كذلك. ألا ترى أنك إن قلت: «إن جئتنى أكرمتك» كان المعنى إن تجئنى أكرمك «وإن قلت» :إن جئتنى فقد أكرمتك «فالمعنى» إن تجئنى فقد سبق إكرامى إياك فيما مضى».

٥. أن يقترن بقد، نحو «إن تذهب فقد أذهب.

٦. أن يقترن بـ «ما» النافية، نحو ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ (يونس: ٧٢).

٧. أن يقترن بلن، نحو ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ (آل عمران: ١١٥)

٨. أن يقترن بالسين، نحو ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ (النساء: ١٧٢).

٩. أن يقترن بسوف نحو ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ (التوبة: ٢٨).

١٠. أن يصدر برب: نحو إن تجئ فربما أجئ»

١١. أن يصدر بكأنما، نحو ﴿أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٣٢)

١٢. أن يصدر بأداة شرط، نحو ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾ (الأنعام: ٣٥) ونحو أن تقول: «من يجاورك فإن كان حسن الخلق فتقرب منه».

فإن كان الجواب صالحا لأن يكون شرطا فلا حاجة إلى ربطه بالفاء. لأن بينهما مناسبة لفظية تغنى عن ربطه بها. إلا أن يكون مضارعا مثبتا أو منفيا بلا فيجوز أن يربط بها وأن لا يربط، وترك الربط أكثر استعمالا نحو: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ (الأنفال: ١٩)، ونحو ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ (المائدة: ٩٥) ونحو ﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا﴾ (الجن: ١٣) وقد تخلف فاء الجواب «إذا» الفجائية إن كانت الأداة إن أو إذا وكان الجواب جملة اسمية خبرية غير مقترنة بأداة نفى أو «إن» نحو ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم: ٣٦) ونحو ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (الروم: ٤٨).

وقد يحذف فعل الشرط بعد «إن» المردفة بلا، نحو «تكلم بخير، وإلا فاسكت» قال الشاعر:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أى وإن لا تتكلم بخير فاسكت وإن لا تطلقها يعل مفرقك الحسام. ومما يحذف فيه الشرط أن يقع الجواب بعد الطلب، نحو «جد تسد» والتقدير «جد فإن تجد تسد».

ويحذف جواب الشرط إن دل عليه دليل بشرط أن يكون الشرط ماضيا لفظا نحو «أنت فائز إذا اجتهدت» أو مضارعا مقترنا بلم نحو «أنت خاسر إن لم تجتهد»

وقد يحذف الشرط والجواب معا وتبقى الأداة وحدها إن دل عليها دليل،

وذلك خاص بالشعر للضرورة، كقوله:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ: يَاسَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا

قالت: وإن أى وإن كان فقيرا معدما فقد رضيته، وقد يجوز فى النثر على قلة، أما إن بقى شىء من متعلقات الشرط والجواب فيجوز حذفها فى شعر ونثر ومنه قولهم: «من سلم عليك فسلم عليه، وإلا فلا» أى ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه، ومنه حديث أبى داود « من فعل فقد أحسن ومن لا فلا» أى: «من لم يفعل فما أحسن» وقولهم «الناس مجزيون بأعمالهم: إن خيرا فخيرا، وإن شرا فشرا»: أى إن عملوا خيراً فيجزون خيراً، وإن عملوا شرا فيجزون شراً».

وإذا لم تصلحُ الجملةُ الواقعةُ جواباً لأن تقعَ بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء، وذلك إذا كانت الجملة اسميةً، أو فعلية فعلها طلبىٌّ، أو جامد، أو منفىٌّ بلن، أوما، أو مقرون بقد، أو حرف تنفيس نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(١) ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾(٢) ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّي﴾(٣) ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾(٤) ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾(٥) ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾(٦) ﴿وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾(٧) ويجوزُ فى الجملة الاسمية أن تقترن بإذا الفجائية كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٨) وإنما لم أقيد فى الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا عليها، فأغنانى ذلك عن الاشتراط.

٢٥ـ النكرة والمعرفة

تعريف النكرة:

ص: فصل: الاسم ضربان: نكرة وهو ما شاع فى جنس: موجود كرجل، أو مقدر كشمس، ومعرفة وهى ستة: الضمير، وهو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب، وهو إما مُسْتَتِرٌ كالمقدر وجوباً فى نحو « أقومُ» و «نقومُ» أو جوازاً فى نحو «زيد يقومُ» أو بارز وهو إما متصل كتاء «قمتُ» وكاف «أكرمُكَ» وهاء «غلامهُ» أو منفصل كـ «أَنَا» و «أَنْتَ» و«هُوَ» «وإيَّاى» ولا فصل مع إمكان الوصل إلا فى نحو الهاء من «سَلْنِيهِ» بمَرْجُوحِيَّةٍ و«ظَنَنْتُكَه» و «كُنْتَهُ» «بِرُجْحَانٍ».

= ويجوز أن تقول: (إن خيرا فخيرٌ وإن شرا فشرٌ) برفع ما بعد الفاء على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فجزاؤهم خير، فجزاؤهم شر. فتكون الجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم على أنها جواب الشرط.

والشرط والجواب يكونان مضارعين وماضيين ويكون الأول ماضيا والثانى مضارعا وبالعكس وهو قليل.

(١) سورة الأنعام: ١٧ (٢) سورة آل عمران: ٣١

(٣) سورة الكهف: ٣٩، ٤٠ (٤) سورة آل عمران: ١١٥

(٥) سورة الحشر: ٦ (٦) سورة يوسف: ٧٧

(٧) سورة النساء: ٧٤ (٨) سورة الروم: ٣٦

ش. ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف قسمين: نكرة وهى الأصل، ولهذا قدمتها ومعرفة، وهى الفرع ولهذا أخرتها.

فأما النكرة فهى عبارة عَمّا شاع فى جنس موجود أو مقدر، فالأول كَرَجُل فإنه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا، فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه، والثانى كشمس فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل، فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له فى الخارج، ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحا فإنه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو، وإنما وُضِعَ وَضْعَ أسماء الأجناس.

٢٦ـ المعرفة وأقسامها

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام:

القسم الأول: الضمير

وهو أَعْرَفُ الستة، ولهذا بدأت به، وعطفت بقية المعارف عليه بثُمَّ.

وهو عبارة عَمَّا دل على متكلم كأنا، أو مخاطب كأنت، أو غائب كهو.

وينقسم إلى مستتر وبارز، لأنه لا يخلو: إما أن يكون له صورة فى اللفظ، أولا، فالأول البارز كتاء «قُمْتُ» والثانى المستتر كالمقدر فى نحو قولك «قُمْ».

ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار.

فأما المستتر فينقسم ـ باعتبار وجوب الاستتار وجوازه ـ إلى قسمين: واجب الاستتار، وجائزه، ونعنى بواجب الاستتار: ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقومُ، أو بالنون كنقومُ، أو بالتاء كتقومُ، ألا ترى أنك لا تقول «أقومُ زيدٌ» ولا تقول «نقوم عمرو.

ونعنى بالمستتر جوازاً: ما يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب نحو «زيد يقوم»، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: «زيد يقومُ غُلامُه».

وأما البارز فإنه ينقسم ـ بحسب الاتصال والانفصال ـ إلى قسمين: متصل، ومنفصل، فالمتصل هو: الذى لا يستقل بنفسه، كتاء «قُمْتُ» والمنفصل هو: الذى يستقل كأنا، وأنت، وهو.

وينقسم المتصل ـ بحسب مواقعه فى الإعراب ـ إلى ثلاثة أقسام: مرفوع المحل، ومنصوبه، ومخفوضه، فمرفوعه كتاء «قمت» فإنه فاعل، ومنصوبه ككاف «أكرمك» فإنه مفعول، ومخفوضه كهاء «غلامه» فإنه مضاف إليه (١).

وينقسم المنفصل ـ بحسب مواقعه فى الإعراب ـ إلى مرفوع الموضع، ومنصوبه.

فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة: أنا، نحن، أنت، أنت، أنتما، أنتم، أنتن، هو، هى، هما، هم، هن، ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضا: إياى، إيانا، إياكَ، وإياكِ، وإياكما، إياكم، إياكن، إياه، إياها، وإياهما، إياهم، إياهن، فهذه الاثنتا عشرة كلمة لا تقع إلا فى محل النصب، كما أن تلك الأول لا تقع إلا فى محل الرفع، تقول: «أنا مؤمن» فأنا مبتدأ والمبتدأ حكمه الرفع و «إياك أكرمتُ» فإياك مفعول مقدم، والمفعول حكمه النصب، ولا يجوز أن يعكس ذلك، فلا تقول «إياى مؤمن»، و«أنت أكرمت» وعلى ذلك فقس الباقى.

وليس فى الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع، بخلاف المتصلة.

ولما ذكرت أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرت بعد ذلك إلى أنه مهما أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، لا تقول «قام أنا» «ولا أكرمت إياك» لتمكنك من أن تقول «قمت» و« أكرمك» بخلاف قولك «ما قام إلا أنا» و«ما أكرمت إلا إياك» فإن الاتصال هنا متعذر، لأن «إلا» مانعه منه، فلذلك جىء بالمنفصل (٢).

---

(١) إذا لحقت ياء المتكلم الفعل أو اسم الفعل وجب الفصل بينهما بنون تسمى «نون الوقاية» لأنها تقى ما تتصل به من الكسر، أى تحفظه منه، تقول: أكرمنى، ويكرمنى، وأكرمنى وتكرموننى، وأكرمتنى، وأكرمتنى فاطمة ونحو: «رويدنى» و«عليكنى».

وإن لحقت الأحرف المشبهة بالفعل، فالكثير إثباتها مع «ليت» وحذفها مع «لعل» وبه ورد القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٧٣) وقال جل شأنه القدير ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾ (غافر: ٣٦) وندر حذفها مع «ليت» وإثباتها مع «لعل».

أما مع «إن، وأن، ولكن » فأنت بالخيار: إن شئت أثبتها، وإن شئت حذفتها، وإن لحقت ياء المتكلم «من، وعن» من حروف الجر فصلت بينهما بنون الوقاية وجوبا، وشذ قول الشاعر:

أَيُّهَا السائِلُ عَنْهُمُ وَعنى ... لَسْتَ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِى

أما ما عداهما فلا فصل بها.

(٢) الضمير قائم مقام الاسم الظاهر، والغرض من الإتيان به الاختصار، والضمير المتصل أخصر من الضمير المنفصل. =

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل.

وضابط الأولى: أن يكون الضمير ثانى ضميرين أولهما أعرف من الثانى، وليس مرفوعا، نحو «سَلْنِيهِ» و «خِلْتُكَهُ» يجوز أن تقول فيها «سَلْنِى إيَّاهُ» و «خلتك إياه» وإنما قلنا الضمير الأول فى ذلك أعرف لأن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وضمير المخاطب، أعرف من ضمير الغائب.

وضابط الثانية: أن يكون خبراً لكان أو إحدى أخواتها، سواء كان مسبوقا بضمير أم لا. فالأول نحو «الصَّديقُ كُنْتَهُ» والثانى نحو «الصَّديقُ كَانَهُ زَيْدٌ» يجوز أن تقول فيهما: «كُنْتَ إيَّاه» و «كان إياه زَيْدٌ».

واتفقوا على أن الوصل أرجح فى الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قَلْبيًا، نحو «سَلْنِيهِ و أَعْطنيه» ولذلك لم يأت فى التنزيل إلا به كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾(1) ﴿إن يَسْأَلْكُمُوهَا﴾(2) ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾(3).

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً، نحو «خِلْتُكَهُ» و «ظَنَنْتُكَهُ» وفى باب كان نحو «كُنْتَهُ» و «كَانَهُ زيدُ» فقال الجمهور: الفصل أرجح فيهن، واختار ابن مالك فى جميع كتبه الوصل فى كان، واختلف رأيه فى الأفعال القلبية، فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم.

= فكل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل، فيقال: «أكرمتك»، ولا يقال:« أكرمت إياك» فإن لم يمكن اتصال الضمير تعين انفصاله، وذلك إذا اقتضى المقام تقديمه: كقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أو كان مبتدا، نحو «أنت مجتهد»، أو خبراً، نحو «المجتهدون أنتم»، أو محصوراً بإلا أو إنما، كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ (يوسف: ٤٠) وقول الشاعر:

أنا الذائدُ الحامى الذمار وإنَّما   يدافع عَن أحسابهم أنا أو مثلى

أو كان عامله محذوفا، مثل «إياك وما يعتذر منه»، أو مفعولا لمصدر مضاف إلى فاعله، مثل (يسرنى إكرام الأستاذ إياك) أو كان تابعا لما قبله فى الإعراب، كقوله تعالى: « ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وإِيَّاكُمْ﴾ (الممتحنة: ١)

(١) سورة هود: ٢٨   (٢) سورة محمد: ٣٧

(٣) سورة البقرة: ١٣٧

٢٧ ـ العلم (١)

ص – ثم العلم، وهو إما شخصى كزيد، أو جنسى، كأسامة، وإما اسم كما مثلنا، أو لقب: كزين العابدين، وقفة، أو كنية: كأبى عمرو، وأم كلثوم، ويؤخر اللقب عن الاسم تابعا له مطلقا، أو مخفوضا بإضافته إن أَفْرِدَا كَسَعِيد كُرْزٍ:

ش ـ الثانى ـ من أنواع المعارف: العلم وهو «ما علق على شىء بعينه غير متناول ما أَشْبَهَهُ».

وينقسم (٢) باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة:

---

(١) العلم اسم يدل على معين بحسب وضعه بلا قرينة كخالد وفاطمة ودمشق والنيل، ومنه أسماء البلاد والأشخاص والدول والقبائل والأنهر والبحار والجبال وإنما قلنا. « بحسب وضعه» لأن الاشتراك بحسب الاتفاق لا يضر، كخليل المسمى به أشخاص متعددة فاشتراكهم فى التسمية إنما كان بحسب الاتفاق والتصادف، ولا بحسب الوضع لأن كل واحد من الواضعين إنما وضع هذا الاسم لواحد بعينه، أما النكرة: كرجل، فليس لها اختصاص بحسب الوضع بذات واحدة.

(٢) ومن أقسام العلم: العلم الشخصى وهو ما خصص فى أصل الوضع بفرد واحد، فلا يتناول غيره من أفراد جنسه كخالد وسعيد وسعاد، ولا يضره مشاركة غيره إياه فى التسمية لأن المشاركة إنما وقعت بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع وقد سبق الكلام عليه. والعلم الجنسى: ما تناول الجنس كله غير مختص لواحد بعينه: كأسامة علما على الأسد، وأبى جعدة على الذئب، وكسرى على من ملك الفرس، وقيصر على من ملك الروم، وخاقان على من ملك الترك، وتبع على من ملك اليمن، والنجاشى على من ملك الحبشة، وفرعون على من ملك القبط، والعزيز على من ملك مصر.

وعلم الجنس نكرة فى المعنى لأنه غير مختص بواحد من أفراد جنسه، كما يختص علم الشخص، وتعريفه إنما هو من جهة اللفظ فهو يعامل معاملة علم الشخص فى أحكامه اللفظية، فالفرق بينهما إنما هو من جهة المعنى لأن العلم الشخصى موضوع لواحد بعينه ، والعلم الجنسى موضوع للجنس كله، أما من جهة اللفظ فهو كعلم الشخص من حيث أحكامه اللفظية تماما: فيصح الابتداء به مثل «ثعالة مراوغ، ومجىء الحال منه مثل «هذا أسامة مقبلا» ويمنع من الصرف إذا وجد مع العلمية علة أخرى، مثل: «ابتعد عن ثعالة» ولا يسبقه حرف التعريف، فلا يقال: «الأسامة» كما يقال: «الأسد» ولا يضاف، فلا يقال: (أسامة الغابة) كما تقول: (أسود الغابة) وكل ذلك من خصائص المعرفة فهو بهذا الاعتبار معرفة.

والفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة: أن اسم الجنس النكرة نكرة لفظا ومعنى. أما معنى: فلعدم اختصاصه بواحد معين، وأما لفظا فلأنه تسبقه (أل) فيعرف بها ولأنه لا يبتدأ به ولا تجىء منه الحال، وأما علم الجنس فهو نكرة من حيث معناه لعدم اختصاصه، معرفة من حيث لفظه، فله أحكام العلم اللفظية كما قدمنا. =

فينقسم ـ باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه ـ إلى قسمين: علم شخص وعلم جنس: فالأول كزيد وعمرو؛ والثانى كأسامة للأسد، وثعالة للثعلب، وذؤالة للذئب، فإن كلا من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من أفراد هذه الأجناس، تقول لكل أسد رأيته: هذا أسامة مقبلا، وكذا البواقى، ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو فتقول: أسامة أشجع من ثعالة أى: صاحب هذه الحقيقة، أشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب، لا تقول لمن بينك وبينه عهد فى أسد خاص: ما فعل أسامة. وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركب، فالمفرد كزيد وعمر وأسامة، والمركب ثلاثة أقسام.

١ـ مُرَكَّبٌ تركيبَ إضافةٍ: كعبد الله، وحكمه أن يعرب الجزء الأول من جزئيه بحسب العوامل الداخلة عليه، ويخفض الثانى بالإضافة دائما.

٢ـ ومُرَكَّب تركيبَ مَزْج: كبعلبك وسيبويه وحكمه أن يعرب بالضمة رفعا، وبالفتحة نصبا وجرا كسائر الأسماء التى لا تنصرف، هذا إذا لم يكن مختوما بوَيْهِ كَبَعْلَبَكَّ، فإن ختم بها بنى على الكسر كسيبويه.

٣ـ ومركبٌ تركيب إسنادٍ وهو ما كان جملة فى الأصل كشَابَ قَرْنَاها، وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيها شيئا بل يحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل.

وينقسم إلى اسم، وكنية، ولقب، وذلك لأنه إن بدئ بأب أو أم كان كنية كأبى بكر وأم بكر، وأبى عمرو وأم عمرو، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أوضعته: كقفة، وبطة، وأنف الناقة، فلقب، وإلا فاسم: كزيد وعمرو.

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وَجَبَ ـ فى الأفصح ـ تقديم الاسم وتأخير اللقب، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفرداً والثانى مضافا كزيد زين العابدين، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفة ـ وجب كون الثانى تابعا للأول فى إعرابه: إما على أنه بدل منه، أو عطف بيان عليه. وإن كانا مفردين كزيد قفة. وسعيد كرز. فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين:

= ولا فرق بينه وبين المعرف بأل الجنسية من حيث الدلالة على الجنس برمته ومن حيث التعريف اللفظى، تقول: (أسامة شجاع) كما تقول (الأسد شجاع) فهما نكرتان من جهة المعنى، معرفتان من جهة اللفظ. فعلم الجنس عند التحقيق كالمعرف بأل الجنسية من حيث المعنى والاستعمال اللفظى.

أحدهما: اتباع اللقب الاسم كما تقدم فى بقية الأقسام.

والثانى: إضافة الاسم إلى اللقب، وجمهور البصريين يوجبون الإضافة، والصحيح الأول، والإتباع أقيس من الإضافة، والإضافة أكثر.

٢٨ـ اسم الإشارة (١)

ص ـ ثم الإشارة وهى ذا للمذكر ، وذى وذه وته وتا للمؤنث، وذان، وتان للمثنى: بالألف رفعا، وبالياء جراً ونصبا، وأولاء لجمعهما، والبعيد بالكاف مجردة من اللام مطلقا، أو مقرونة بها، إلا فى المثنى مطلقا، وفى الجمع فى لغة من مده، وفيما تقدمته ها التنبيه.

ش ـ الثالث من أنواع المعارف: اسم الإشارة.

وينقسم ـ بحسب المشار إليه ـ إلى ثلاثة أقسام: ما يشار به للمفرد، وما يشار به للمثنى، وما يشار به للجماعة، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث.

فللمفرد المذكر لفظة واحدة، وهى «ذا»

وللمفردة المؤنثة عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بـذال، هى: ذى، وذهى ـ بالإشباع ـ وذهِ بالكسر، وذهْ ـ بالإسكان، وذَاتُ، وهى أَغْرَبُها، وإنما المشهور استعمال ذاتُ بمعنى صاحبة، كقولك «ذاتُ جمال» أو بمعنى التى فى لغة بعض طيىء. حكى الفراء: بالفَضْل ذُو فَضَّلكم الله به، والكرامة ذاتُ أكرمكم الله بها، فلها حينئذ ثلاثة استعمالات، وخمسة مبدوءة بالتاء، وهى: تِى، وتِهِى ـ بالإشباع ـ وتِهِ بالكسر وتِهْ بالإسكان، وتا.

ولتثنية المذكر: ذان ـ بالألف رفعا، كقوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾(٢) ـ وذين ـ بالياء جراً ونصبا ـ كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ﴾(٣).

---

(١) اسم الإشارة ما يدل على معين بواسطة إشارة حسية باليد ونحوها، إن كان المشار إليه حاضرا، أو إشارة معنوية إن كان المشار إليه معنى أو ذاتا غير حاضره.

(٢) سورة القصص: ٣٢

(٣) سورة فصلت: ٢٩

ولتثنية المؤنث: تان - بالألف رفعا كقولك «جاءتنى هاتان»، وهاتين بالياء جراً ونصبا كقوله تعالى: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ﴾(١) ﴿هَاتَيْنِ﴾(٢).

ولجمع المذكر والمؤنث: قال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾(٣): قال تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾(٤) وبنو تميم يقولون أولى - بالقصر، وقد أشرت إلى هذه اللغة بما ذكرته بعدُ من أن اللام لا تلحقه فى لغة من مَدَّه.

ثم المشار إليه إما أن يكون قريبا، أو بعيداً.

فإن كان قريبا جىء باسم الإشارة مجرداً من الكاف وجوباً، ومقروناً بها التنبيه جوازاً، تقول: «جاءنى هذا» و «جاءنى ذا» «ويُعْلَمُ أن ها التنبيه تلحق اسم الإشارة بما ذكرته بعدُ من أنها إذا لحقته لم تلحقه لام البُعْد.

وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف: إما مجردة من اللام، نحو «ذاك»، أو مقرونة بها نحو « ذلك».

وتمتنع اللام فى ثلاث مسائل: إحداها: المثنى، تقول: ذلك، لا يقال «ذان لك»

---

(١) (ذان وتان) يستعملان فى حالة الرفع مثل:(جاء هذان الرجلان وهاتان المرأتان) و (ذين وتين) يستعملان فى حالتى النصب والجر مثل: (أكرم هذين الرجلين وهاتين المرأتين) و(مررت بهذين الرجلين وهاتين المرأتين)، وهما فى حالة الرفع مبنيان على الألف، وفى حالتى النصب والجر مبنيان على الياء، وليسا معربين بالألف رفعا وبالياء نصبا وجراً كالمثنى لأن أسماء الإشارة مبنية لا معربة، ومن العلماء من يعربها إعراب المثنى، فلم يخطئ محجة الصواب، وأما قوله تعالى: ﴿ إنْ هذان لساحران﴾ (طه: ٦٣) فى قراءة من قرأ (إن) مشددة فقالوا: إنه جاء على لغة من يلزم المثنى بالألف فى أحوال الرفع والنصب والجر. أما ذه، وته: فهما بسكون الهاء وكسرها، وإن كسرت فلك أن تختلس الكسرة وأن تشبعها فتمدها.

وكاف الخطاب حرف وهى ككاف الضمير فى حركتها وما يلحق بها من العلامات تقول: (ذاك كتابك يا تلميذ وذاك كتابك يا تلميذة، وذالكما كتابكما يا تلميذان ويا تلميذتان، وذلكم كتابكم يا تلاميذ، وذلكن كتابكن يا تلميذات).

وتمثيل المؤلف بهذه الجملة سهو لأن «اللذين» اسم موصول وليس اسم إشارة. والتمثيل الصحيح بقوله تعالى: ﴿ إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (سورة طه ٦٣) فى قراءة من شدّد «إنّ».

(٢) سورة القصص: ٢٧ (٣) سورة البقرة: ٥ (٤) سورة هود: ٧٨

ولا«تان لك». الثانية: الجمع فى لغة من مده، تقول أولئك، ولا يجوز «أولاء لك»، ومن قصره قال:« أولا لك» الثالثة: إذا تقدمت عليها ها التنبيه، تقول: «هذاك ولا يجوز «هذا لك».

٢٩ ـ الاسم الموصول

ص ـ ثُمّ الموصُولُ، وهو: الذى، والتى، واللذانِ، واللتان ـ بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً ـ ولجمع المذكر: الذين ـ بالياء مطلقا ـ والأُولى، ولجمع المؤنث: اللائى، وبمعنى الجميع: من، وما، وأى، وأل فى وصف صريح لغير تفضيل كالضارب والمضروب وذو فى لغة طيىء، وذا بعد ما أومن الاستفهاميتين، وصلة أل الوَصْفُ، وصلة غيرها: إما جملة خبرية ذات ضمير مطابق للموصول يسمى عائداً، وقد يحذف نحو ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(١) ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾(٢) ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾(٣) ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾(٤). أو ظرف أو جار ومجرور تامان متعلقان باستقر محذوفا.

ش ـ الباب الرابع مع أنواع المعارف: الأسماء الموصولة، وهى: المفتقرة إلى صلة، وعائد.

وهى على ضربين خاصة، ومشتركة:

فالخاصة «الذى» للمذكر، «والتى» للمؤنث، و «اللذان» لتثنية المذكر، و «اللتان» لتثنية المؤنث، ويستعملان بالألف رفعا وبالياء جراً ونصباً، و«الأولى» لجمع المذكر، وكذلك «الذين» وهو بالياء فى أحواله كلها، وهذيل وعقيل يقولون: «الّذُون» رفعاً، و«الّذِين» جراً ونصباً، و«اللاتى»، ولك فيهما إثبات الياء وتركها.

والمشتركة: من، وما، وأى، وأل، وذو، وذا فهذه الستة تطلق على المفرد. والمثنى والمجموع. المذكر من ذلك كله والمؤنث، تقول فى من: «يعجبنى مَنْ جاءك. ومَنْ جاءتك، ومَنْ جاءاك، ومَنْ جاءتاك، ومَنْ جاءوك، ومَنْ جئنك» وتقول فى «ما» لمن قال: اشتريت حماراً أو أتاناً أو حمارين، أو أتانين، أو حُمُرًا، أو أُتُنًا: «أعجبنى ما اشتريته، وما اشتريتها، وما اشتريتهما، وما اشتريتهم وما اشتريتهن»، وكذلك تفعل فى البواقى.

---

(١) سورة مريم: ٦٩

(٢) سورة بس: ٣٥

(٣) سورة طه: ٧٢

(٤) سورة المؤمنون: ٣٣

وإنما تكون «أل» موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبهة: كالحسن، فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل، أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى، فهى حرف تعريف.

وإنما تكون «ذو» موصولة فى لغة طيىء خاصة، تقول: «جاءنى ذو قام» وسمع من كلام بعضهم: «لا، وذو فى السماء عرشه»، وقال شاعرهم:

٣١. فإنَّ الماءَ مَاءُ أَبِى وَجَدِّى وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ (١)

وإنما تكون «ذا» موصولة بشرط أن يتقدمها «ما» الاستفهامية، نحو ﴿ماذا أنزل ربُّكُم﴾(٢) أو «مَنْ» الاستفهامية نحو قوله

٣٢. وقصيدةٍ تأْتِى الملوكَ غريبةٍ قَدْ قُلْتُها ليُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا (٣)

أى: ما الذى أنزل ربكم؟ ومن الذى قالها؟

---

(١) إن حرف توكيد ونصب، الماء: اسم إن، ماء: خبر إن، أبى: مضاف إليه، وأب: مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجدى: الواو حرف عطف، وجدى: معطوف على الأب وياء المتكلم مضاف إليه، وبئرى: الواو حرف عطف، وبئر: مبتدأ وياء المتكلم: مضاف إليه، ذو: اسم موصول بمعنى التى خبر المبتدأ،حفرت: فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بحفر محذوف تقديره: وبئرى ذو حفرتها، وذو: الواو حرف عطف، وذو اسم موصول معطوف على الاسم الموصول، طويت: فعل وفاعل وجملتها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: وبئرى ذو طويتها.

(٢) سورة النحل: ٢٤ ، ٣٠

(٣) البيت للأعشى، الواو: حرف عطف، قصيدة: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد. وتأتى: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازا، الملوك مفعول به والجملة فى محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله أو فى محل جر صفة له باعتبار لفظه، غريبة: صفة لقصيدة أيضا، قد: حرف تحقيق، قلتها: فعل وفاعل ومفعول والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، ليقال: اللام لام التعليل يقال: مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المضمرة جوازا بعد لام التعليل، من: اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع. ذا: اسم موصول خبر المبتدأ قالها: فعل ماض ومفعول به وفاعله مستتر يعود على ذا صلة الموصول، وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها فى محل رفع نائب الفاعل ليقال.

فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهى اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة خلافا للكوفيين، واستدلوا بقوله:

٣٣. عَدَسْ مالِعبَّادٍ عليكَ إمارَةٌ ... أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ (١)

قالوا: «هذا» موصول مبتدأ، و «تحملين» صلته، والعائد محذوف و «طليق» خبره، والتقدير: والذى تحملينه طليق.

وهذا لا دليل فيه، لجواز أن يكون «ذا» للإشارة وهو مبتدأ «طليق» خبره، «تحملين» جملة حالية، والتقدير: وهذا طليق فى حالة كونه محمولاً لك، ودخولُ حرف التنبيه عليها يدل على أنها للإشارة لا موصولة.

فهذا خلاصَةُ القول فى تَعْدَاد الموصولات: خاصِّها، ومُشْتَرِكها.

فأما الصلة فهى على ضَرْبَين (٢): جملة، وشبه جملة، والجملة على ضربين

---

(١) البيت ليزيد بن مفرغ. عدس: اسم صوت مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ما: نافية، لعباد، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، عليك: جار ومجرور متعلق بإمارة مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة، أمنت: فعل وفاعل، وهذا: الواو واو الحال، ها: حرف تنبيه، ذا اسم موصول مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع، تحملين: فعل مضارع وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف، والتقدير: والذى تحملينه، طليق: خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلا لأمن.

(٢) يحتاج الاسم الموصول إلى صلة وعائد ومحل من الإعراب.

فالصلة هى الجملة التى تذكر بعده فتتم معناه، وتسمى صلة الموصول، مثل: «جاء الذى أكرمته» ولا محل لهذه الجملة من الإعراب.

والعائد ضمير يعود إلى الموصول تشتمل عليه هذه الجملة، فإن قلت: «تعلم ما تنتفع به» فالعائد الهاء لأنها تعود إلى «ما» وإن قلت: «تعلم ما ينفعك» فالعائد المستتر فى «ينفع» العائد على «ما».

ويشترط فى الضمير العائد إلى الموصول الخاص أن يكون مطابقا له إفراداً وتثنية وتذكيرا وتأنيثا، تقول: «أكرم الذى كتب، والتى كتبت، واللذين كتبا، واللتين كتبتا والذين كتبوا، واللاتى كتبن».

أما الضمير العائد إلى الموصول المشترك فلك فيه وجهان: مراعاة لفظ الموصول فتفرده وتذكره مع الجميع، وهو الأكثر، ومراعاة معناها فيطابقه إفراداً وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثاً، تقول «أكرم من هذبك» للجميع، إن راعيت لفظ الموصول، وتقول أكرم من هذبك ومن هذبتك، ومن هذباك، ومن هذبتاك ومن هذبوك، ومن هذبنك إن راعيت معناها. =

اسمية وفعلية.

وشرطها أمران أحدهما: أن تكون خبرية، أعنى محتملة للصدق والكذب فلا يجوز «جاء الذى أضربه»، «ولا جاء الذى بعْتُكَهُ» إذا قصدت به الإنشاء بخلاف «جاء الذى أبوهُ قائمُ»، «جاء الذى ضَرَبْتُه» والثانى: أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول فى إفراده، وتثنيته وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه، نحو «جاء الذى أكرمته»، و«جاءت التى أكرمْتُها»، «جاءِ اللذان أكرمتهما»، و «جاء اللتان أكرمتها» و «جاء الذين أكرمتهم» و «اللاتى أكرمتهن».

وقد يحذف الضمير سواء كان مرفوعا نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(١) أى: الذى هو أشد، أو منصوبا، نحو ﴿وما عَمِلَتْهُ أيديهم﴾(٢). قرأ غير حمزة والكسائى وشعبه (عَمِلَتْهُ) بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بحذفها، أو مخفوضا بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿فاقْضِ ما أنتَ قاضٍ﴾(٣) أى: ما أنت قاضية.

وقوله الشاعر:

٣٤. سَتُبْدِى لَكَ الأَيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلاً وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ (٤)

= ومحل الموصول من الإعراب على حسب موقعه فى الكلام فتارة يكون فى محل رفع، مثل ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ (الأعلى: ١٤) وتارة يكون فى محل نصب، مثل «أحب من يحب الخير» وتارة يكون فى محل جر، مثل «جد بما تجد»ويشترط فى صلة الموصول أن تكون جملة خبرية مشتملة على ضمير بارز أو مستتر يعود إلى الموصول ويسمى هذا الضمير «عائداً» لعوده على الموصول.

وتقع صلة الموصول ظرفا وجاراً ومجروراً مثل:« أكرم من عنده أدب وأحسن إلى من فى دار العجزة» لأنهما شبيهان بالجملة فإن التقدير «من استقر أو وجد عنده أدب،ومن استقر أو وجد فى دار العجزة» والصلة فى الحقيقة إنما هى الجملة المحذوفة، وحرف الجر والظرف متعلقان بفعلها.

(١) سورة مريم: ٦٩ (٢) سورة يس: ٣٥ (٣) سورة طه: ٧٢

(٤) البيت لطرفة من معلقته، ستبدى فعل مضارع: لك جار ومجرور، متعلق بتبدى. الأيام: فاعل لتبدى. ما: اسم موصول مفعول به لتبدى، كان: فعل ماض ناقص والتاء اسم كان، جاهلا: خبر كان والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير مجرور محلا بالإضافة، المضاف هو قوله جاهلا والتقدير: ما كنت جاهله، ويأتيك: الواو حرف عطف، يأتى: فعل مضارع والكاف مفعول به، بالأخبار: جار ومجرور متعلق بيأتى، من: اسم موصول فاعل يأتى، لم: حرف نفى وجزم وقلب. تزود: فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل مستتر وجوبا تقديره أنت، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بتزود محذوف، والتقدير: من لم تزوده.

أى ما كنت جاهله:

أو مخفوضًا بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾(١) أى منه وقول الشاعر:

٣٥. نُصَلِّى للذى صَلَّتْ قُرَيْشُ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ العُمُوُم (٢)

أى: نصلى للذى صلت له قريش

وفى هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر.

وشبه الجملة ثلاثة أشياء: الظرف، نحو «الذى عندك»، والجار والمجرور، نحو «الذى فى الدار» والصفة الصريحة، وذلك فى صلة «أل»، وقد تقدم شرحه.

وشرط الظرف، والجار والمجرور أن يكون تَامّيْن (٣) فلا يجوز «جاء الذى بك» ولا «جاء الذى أمس» لنقصانهما، وحكى الكسائى «نزلنا المنزل الذى البارحة» أى الذى نزلناه البارحة، وهو شاذ.

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوبا، تقديره استقر والضمير الذى كان مستتراً فى الفعل انتقل منه إليهما.

---

(١) سورة المؤمنون: ٣٣

(٢) نصلى: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر، للذى: اللام حرف جر والذى: اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر، صلى من صلتك: فعل ماض والتاء علامة التأنيث، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف والتقدير: الذى صلت قريش له، ونعبده: الواو حرف عطف نعبد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر، والهاء مفعول به والجملة معطوفة على جملة نصلى، وإن: الواو عاطفة على محذوف، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين، جحد: فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم العموم: فاعل جحد، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبل أداة الشرط.

(٣) الظرف التام هو الذى يكون تعلقه بالسكون العام مؤديا لمعنى عام، والظرف الناقص هو الذى يكون تعلقه بالسكون العام غير مؤد لمعنى ذى فائدة.

٣٠ـ المحلى بأل

ص ـ ثم ذو الأداة، وهى «أل» عند الخليل وسيبويه، لا اللام وحدها، خلافا للأخفش، وتكون للعهد نحو ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾ (النور: ٣٥) و «وجاء القاضى» أو للجنس كأهلك الناس الدينار والدرهم ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (الأنبياء: ٣٠) أو لاستغراق أفراده نحو ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨) أو صفاته نحو «زَيْدٌ الرَّجُلُ».

ش ـ النوع الخامس من أنواع المعارف: ذو الأداة، نحو الفرس، والغلام.

والمشهور بين النحويين أن المعرِّف «أل» عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان، والثانى عن بقية النحويين، ونقله بعضهم عن الأخفش، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل فى أن المعرف «أل»، وقال: وإنما الخلاف بينهما فى الهمزة أزائدة هى أم أصلية، واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه.

وتلخص «أن فى المسألة ثلاثة مذاهب: أحدها: أن المعرف «أل» والألف أصل. الثانى: أن المعرف «أل» والألف زائدة. الثالث: أن المعرف «اللام» وحدها، والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعى تطويلا لا يليق بهذا الإملاء ـ

وتنقسم «أل» المعرفة إلى ثلاثة أقسام، وذلك أنها إما: لتعريف العهد، أو لتعريف الجنس، أو للاستغراق.

فأما التى لتعريف العهد فتنقسم قسمين: لأن العهد إما ذكرى، وإما ذهنى، فالأول كقولك «اشتريت فرسا ثم بعت الفرس» أى: بعت الفرس المذكور، ولو قلت «ثم بعت فرساً» لكان غير الفرس الأول، قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾(١)، والثانى كقولك: «جاء القاضى» إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى قاض خاص.

وأما التى لتعريف الجنس كقولك: «الرجل أفضل من المرأة» إذا لم ترد به رجلا بعينه ولا امرأة بعينها، وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحد من

(١) سورة النور: ٣٥

النساء، لأن الواقع بخلافه، وكذلك قولك: «أهلك الناس الدينار والدرهم»، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾(١) وأل هذه هي التي يعبر عنها بالجنسية، ويعبر عنها أيضا بالتي لبيان الماهية، وبالتي لبيان الحقيقة.

وأما التي للاستغراق فعلى قسمين: لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد، أو باعتبار صفات الأفراد، فالأول نحو: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾(٢) أي كل واحد من جنس الإنسان ضعيف، والثاني نحو قولك: «أنت الرجل» أي الجامع لصفات الرجال المحمودة.

وضابط الأولى: أن يصح حلول «كل» محلها على جهة الحقيقة، فإنه لو قيل: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨) لصح ذلك على جهة الحقيقة.

وضابط الثاني: أن يصح حلول «كل» محلها على جهة المجاز فإنه لو قيل «أنت كل رجل» لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام «كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الفَرَا» وقول الشاعر:

٣٦. لَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي وَاحِدِ (٣)

ص . وإبدال اللام ميما لغة حميرية.

ش . لغة حمير إبدال لام «أل» ميما، وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بلغتهم إذ قال: «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»، وعليه قول الشاعر:

٣٧. ذَاكَ خَلِيلِي وذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ (٤)

---

(١) سورة الأنبياء: ٣٠ (٢) سورة النساء: ٢٨

(٣) البيت لأبي نواس، ليس: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. على الله: جار ومجرور بقوله. متعلق بقوله مستنكر، بمستنكر: الباء حرف جر زائد. ومستنكر: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، أن: حرف مصدري ونصب، يجمع :فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو، العالم: مفعول به ليجمع، وأن ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم ليس مؤخر.

(٤) ينسب لبجير بن عنمة الطائي.

ذا: اسم إشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، والكاف حرف خطاب، خليل: خبر المبتدأ، =

٣١ـ المضاف إلى المعرفة

ص ـ والمضاف إلى واحد مما ذكر، وهو بحسب ما يضاف إليه، إلا المضاف إلى الضمير فكالعلم.

ش ـ النوع السادس من المعارف ما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة، نحو «غلامى» وغلام زيد، وغلام هذا، وغلام الذى فى الدار، وغلام القاضى».

ورتبته فى التعريف كرتبة ما أضيف إليه، فالمضاف إلى العلم فى رتبة العلم، والمضاف إلى الإشارة فى رتبة الإشارة، وكذا الباقى، إلا المضاف إلى المضمر: فليس فى رتبة المضمر، وإنما هو فى رتبة العلم.

والدليل على ذلك أنك تقول: «مررت بزيد صاحبك» فتصف العلم بالاسم المضاف إلى المضمر، فلو كان فى رتبة المضمر لكانت الصفة أعرف من الموصوف، وذلك لا يجوز على الأصح.

٣٢ـ المبتدأ والخبر

ص ـ باب: المبتدأ والخبر مرفوعان (١)، كـ «الله ربنا» ومحمد نبينا».

= مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وياء المتكلم مضاف إليه، وذو: الواو حرف عطف، ذو: اسم موصول معطوف على خليلى، مبنى على السكون فى محل رفع، يواصل: فعل مضارع مسستر جوازا تقديره هو، والنون للوقاية: والياء مفعول به والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، يرمى: فعل مضارع وفاعله مستتر جوازا تقديره هو. وراء ظرف مكان متعلق بيرمى وأمسلمة: الواو حرف عطف، أمسلمة: معطوف على أمسهم مجرور بالكسرة الظاهرة.

(١) المبتدأ يجب رفعه وقد يجر بالباء أو من الزائدتين، أو رب التى هى حرف جر شبيه بالزائد، فالأول: نحو: «بحسبك الله، والثانى نحو ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ (فاطر: ٣)، والثالث نحو: يارَبَّ كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة.

وإعراب بحَسْبك : الباء: حرف زائد. وحسب: مجرور لفظا بالباء الزائدة مرفوع محلا على أنه مبتدأ. الله: خبره، من حرف جر زائد وخالق مجرور لفظا بالباء الزائدة مرفوع محلا على أنه مبتدأ، و«إعراب» يارب، رب حرف جر شبيه الزائد وكاسية مجرور لفظا برب مرفوع محلا على أنه مبتدأ وعارية خبره.

ش ـ المبتدأ هو «الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد».

فـ «الاسم جنس يشمل الصريح كزيد فى نحو «زيد قائم»، والمؤول فى نحو ﴿وأن تصوموا﴾ فى قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1]، فإنه مبتدأ مخبر عنه بخبر، وخرج بـ (المجرد) نحو «زيد» فى «كان زيد عالما»، فإنه لم يتجرد عن العوامل اللفظية، ونحو قولك فى العدد: واحد، اثنان، ثلاثة، فإنها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها ودخل تحت قولنا: (للإسناد) ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده، نحو: زيد قائم، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده، نحو « أقائم الزيدان».

والخبر هو: (المسند نحو الذى تتم به مع المبتدأ فائدة) فخرج بقولى «المسند» الفاعل نحو: «أقام الزيدان؟» فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة لكنه مسند إليه لا مسند، وبقولى: (مع المبتدأ) نحو: (قام) فى قولك: قام زيد.

وحكم المبتدأ والخبر الرفع.

ص ـ ويقع المبتدأ نكرة إنْ عَمَّ أو خَصّ؛ نحو: «ما رجل فى الدار» و ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾[2] و ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[3] و «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ».

ش ـ الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة، لأن النكرة مجهولة غالبا، والحكم على المجهول لا يفيد [4] ويجوز أن يكون نكرة. إن كان عاماً أو خاصاً: فالأول: «ما رجل فى الدار» وكقوله تعالى: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ فالمبتدأ فيهما عام لوقوعه فى سياق النفى

---

(١) سورة البقرة: ١٨٤

(٢) سورة النمل: ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.

(٣) سورة البقرة: ٢٢١

(٤) تكون النكرة المبتدأ بها مفيدة بما يأتى

١. بالإضافة لفظا نحو «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ**» أو معنى نحو: «كل يموت»، ونحو: ﴿**قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ**﴾ (الإسراء: ٨٤) أى كل أحد.

٢. بالوصف لفظا نحو: ﴿**وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ**﴾ (البقرة: ٢٢١) أو تقديرا، نحو «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ» ونحو «أمر أتى بك» أى شر عظيم وأمر عظيم، أو معنى بأن تكون مصغرة نحو: «رجيل عندما» أى رجل حقير، لأن التصغير فيه معنى الوصف. =

= ٣. بأن يكون خبرها ظرفا أو جاراً ومجروراً مقدما عليها، نحو: «**وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ**» «**وَلِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ**».

٤. بأن تقع بعد نفى أو استفهام أو لولا أو إذا الفجائية، فالأول نحو: «ما أحد عندنا» والثانى نحو: «**أإله مع الله**» والثالث كقول الشاعر:

لَوْلاَ اصْطِبَارِى لأَ وْدَى كُلّ ذى مقة.

والرابع: نحو خرجت فإذا أسد رابض.

٥. بأن تكون عاملة نحو «إعطاءُ قرشًا فى سبيل العلم ينهض بالأمة» ونحو «أمر بمعروف صدقة، ونهى عن منكر صدقة» فإعطاء :عملت النصب فى «قرشا» على أنه مفعول به. وأمر، ونهى تعلق بهما حرف الجر، والمجرور مفعول لهما غير صريح.

٦. بأن تكون مبهمة كأسماء الشرط، والاستفهام، وما التعجبية. فالأول نحو: « من يجتهد يفلح»، والثانى نحو: «من مجتهد؟» وكم علما فى صدرك؟» والثالث نحو: «ما أحسن العلم!».

٧. بأن تكون مفيدة للدعاء بخير أو شر. فالأول نحو: «سلام عليكم» والثانى نحو: «ويل للمطففين».

٨. بأن تكون خلفا عن موصوف، نحو «عالم خير من جاهل» أى رجل عالم.

٩. بأن تقع صدر جملة خالية مرتبطة بالواو أو بدونها فالأول كقول الشاعر:

سَرَيْنَا ونجم قد أضاء فمذ بدا مُحَيَّاك أخفى ضوءُه كُلَّ شارقِ

والثانى كقول الآخر:

الذئب يطرقها فى الدهر واحدة وكل يوم ترانى مدية بيدى

١٠. بأن يراد بها التنويع، أى التفصيل والتقسيم.

كقول الشاعر:

فيوم علينا، ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر

١١. بأن تعطف على معرفة أو يعطف عليها معرفة، فالأول نحو: «خالد ورجل يتعلمان النحو» والثانى نحو «رجل وخالد يتعلمان البيان».

١٢. بأن تعطف على نكرة موصوفة، أو تعطف عليها نكرة موصوفة. فالأول نحو: «**قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى**» والثانى نحو: «طاعة وقول معروف».

١٣. بأن يراد بها حقيقة الجنس لا فرد واحد منه، نحو «تمرة خير من جرادة» ورجل أقوى من امرأة.

١٤. بأن تقع جوابا، نحو: «رجل» فى جواب من قال: «من عندك؟»

هـذا ولم يشترط سيبـويه والمتقدمون من النحاة لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة فكل نكرة أفادت إن ابتدئ بها صح أن تقع مبتدأ ولهذا لم يجز الابتداء بالنكرة الموصوفة. والتى خبرها ظرف أو جار ومجرور مقدما عليها إن لم تفد، فلا يقال: «رجل من الناس عندنا، ولا عند رجل مال، ولا لإنسال ثوب» لعدم الفائدة.

والاستفهام، والثانى كقوله تعالى: ﴿ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ فِى اليومِ والليلةِ، فالمبتدأ فيهما خاص، لكونه موصوفا فى الآية ومضافا فى الحديث، وقد ذكر بعض النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً وأنهاها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعا، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم فليتأمل ذلك:

ص - **والخبر جملة لها رابط: ك «زَيْدٌ أبوه قائم»، ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذلك خَيْرٌ﴾ (الأعراف: ٢٦) و ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾،(الحاقة: ١، ٢) و «زيدٌ نعم الرجلُ» إلا فى نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.**

ش - أى: ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة:

أحدها: الضمير، وهو الأصل فى الربط كقولك: «زَيْدٌ أَبُوه قائمٌ» فزيد مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه، وقائم خبر المبتدأ الثانى، والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير.

الثانى: الإشارة كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[1] فلباس مبتدأ والتقوى مضاف إليه، وذلك مبتدأ ثانى، وخير خبر المبتدأ الثانى، والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الإشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، نحو: «﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾[2]، فالحاقة: مبتدأ أول و«ما»: مبتدأ ثان، والحاقة: خبر المبتدأ الثانى، والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

الرابع: العموم، «زيد نعم الرجل» فزيد: مبتدأ، ونعم الرجل: جملة فعلية خبره، والرابط بينهما العموم، وذلك لأن «أل» فى «الرجل» للعموم، وزيد فرد من أفراده، فدخل فى العموم، فحصل الربط.

وهذا كله إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ فى المعنى، فإن كانت كذلك لم يحتج إلى رابط، كقوله تعالى:«﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[3] فهو: مبتدأ: والله أحد: مبتدأ وخبر، والجملة

---

(١) سورة الأعراف: ٢٦ (٢) سورة الحاقة: ١، ٢

(٣) سورة الإخلاص: ١

خبر المبتدأ الأول، وهى مرتبطة به، لأنها نفسه فى المعنى لأن «هو» بمعنى الشأن، وكقوله صلى الله عليه وسلم: «**أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِىَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ**».

ص - وظرفا منصوبا نحو: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾(١) وجاراً ومجروراً كـ: ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٢) وتعلقهما بمستقر أو استقر محذوفين.

ش - أى: ويقع الخبر ظرفا منصوبا كقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ وجاراً ومجروراً كقوله تعالى:﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقراً أو استقر؛ والأول اختيار جمهور البصريين وحجتهم أن المحذوف هو الخبر فى الحقيقة والأصل فى الخبر أن يكون اسما مفرداً. والثانى اختيار الأخفش، والفارسى، والزمخشرى وحجتهم أن المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل فى العامل أن يكون فعلا.

ص - ولا يخبر بالزمان عن الذات، و «اللَّيْلَةَ الْهِلاَلُ» مُتَأَوَّلٌ.

ش - ينقسم الظرف إلى: زمانّى، ومكانّى، والمبتدأ إلى: جوهر، كزيد وعمرو، وعرض كالقيام والقعود، فإن كان الظرف مكانيا صح الإخبار به عن الجوهر والعرض تقول: «زيدُ أمامك، والخيرُ أمامك»، وإن كان زمانيا صح الإخبار به عن العرض دون الجوهر، تقول: «الصومُ اليَوْمَ» ولا يجوز «زَيْدٌ اليومَ» فإن وجد فى كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله، كقولهم: «الليلةَ الهلاَلُ» فهذا على حذف مضاف، والتقدير: الليلة طلوع الهلال.

ص - ويغنى عن الخبر مرفوع وصف معتمد على استفهام أو نفى، نحو: « أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى» و «مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَان».

ش - إذا كان المبتدأ وصفا معتمداً على نفى أو استفهام، استغنى بمرفوعه عن الخبر، تقول «أَقَائِمٌ الزيدان؟» و «مَا قائمٌ الزيدان»، فالزيدان: فاعل بالوصف، والكلام مستغن عن الخبر: لأن الوصف هنا فى تأويل الفعل، ألا ترى أن المعنى: أيقومُ الزيدان؟، ومَايقوم الزيدان، والفعل لا يصح الإخبار عنه، فكذلك ما كان فى موضعه وإنما مثلت بقاطن ومضروب ليعلم أنه لا فرق بين كون الوصف رافعا للفاعل، أو النائب عن الفاعل.

ومن شواهد النفى قوله:

---

(١) سورة الأنفال: ٤٢ (٢) سورة فاتحة الكتاب: ١

٣٨. **خَلِيلَىَّ مَا وافٍ بِعَهْدِى أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِى عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ** (١)

ومن شواهد الاستفهام قوله:

٣٩. **أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا؟ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا** (٢)

ص ـ وقد يتعدد الخبر، نحو ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾.

ش ـ يجوز أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد، وهو الأصل، نحو «زيد قائم» أو بأكثر، كقوله تعالى ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾(٣)، وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدده، وقدر لما عدا الخبر الأول فى هذه الآية مبتدآت، أى: وهو الودود، وهو ذو العرش، وأجمعوا على عدم التعدد فى مثل: «زيد شاعر وكاتب» وفى نحو:

---

(١) البيت غير معروف قائله؛ خليلى: منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا لأنه مثنى، وياء المتكلم: مضاف إليه، ما: حرف نفى، واف: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين. بعهدى: الباء: حرف جر، وعهد: مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم: منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وياء المتكلم مضاف إليه، أنتما: ضمير منفصل، فاعل بواف الذى وقع مبتدأ، وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر المبتدأ، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. لم: حرف نفى وجزم وقلب، تكونا: فعل مضارع ناقص. مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين: اسم تكون، لى: جار ومجرور متعلق بتكون، على: حرف جر، من: اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى، والجار والمجرور خبر، أقاطع: فعل مضارع، وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنا، والجملة لا محل لها صلة الموصول وهو من، والعائد إلى الموصول محذوف والتقدير: على من أقاطعه، فما واف بعهدى أنتما.

(٢) الهمزة للاستفهام، قاطن: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، قوم: فاعل بقاطن، سد مسد خبر المبتدأ، سلمى: مضاف إليه، أم: حرف عطف، نووا: فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره المحذوف للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر، واو الجماعة: فاعل، ظعنا: مفعول به لنووا منصوب بالفتحة الظاهرة، إن: حرف شرط جازم، يظعنوا: فعل مضارع فعل شرط مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعل، فعجيب: الفاء واقعة فى جواب الشرط، عجيب: خبر مقدم على مبتدئه، عيش: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، من: اسم موصول مضاف إليه، قطنا: فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له والألف للإطلاق، وفاعله مستتر جوازا تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من، والعائد هو الضمير المستتر المرفوع على الفاعلية، وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر فى محل جزم جواب الشرط.

(٣) سورة البروج: ١٤ ـ ١٦

«الزيدان شاعر وكاتب»، وفى نحو: «هذا حُلْوٌ حَامِضٌ»، لأن ذلك كله لا تعدد فيه فى الحقيقة: أما الأول فلأن الأول خَبَرٌ، والثانى معطوف عليه، وأما الثانى فلأن كل واحد من الشخصين مخبر عنه بخبر واحد، وأما الثالث فلأن الخبرين فى معنى الخبر الواحد، إذ المعنى هذا مُزٌّ.

ص ـ وقد يتقدم الخبر، نحو:«فى الدار زَيْدٌ» و «وأين زيدٌ»؟

ش ـ قد يتقدم الخبر على المبتدأ جوازا أو وجوبا.

فالأول نحو: «فى الدار زيدٌ» وقوله تعالى: ﴿سلامٌ هيَ﴾(1) ﴿وآيةٌ لهم الليل﴾(2)، وإنما لم يجعل المقدم فى الآيتين مبتدأ والمؤخر خبرا لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

والثانى كقولك: «فى الدار رَجُلٌ» و«أَيْنَ زَيْدٌ»؟. وقولهم: «على التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا» وإنما وجب فى ذلك تقديمه لأن تأخيره فى المثال الأول يقتضى التباس الخبر بالصفة، فإنَّ طَلَبَ النكرةِ الوصفَ لِتَخْتَصَّ به طلبٌ حَثِيثٌ، فالتزم تقديمه دفعا لهذا الوهم، وفى الثانى إخراج ماله صدر الكلام ـ وهو الاستفهام ـ عن صدريته، وفى الثالث عَوْدَ الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

ص ـ وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر؛ نحو ﴿سلامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ﴾ (الذاريات: ٢٥) أى: عليكم أنتم.

ش ـ وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه.

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِن ذلكُمُ النَّارُ﴾(3) أى هى النار» وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أنزلْناها﴾(4) أى هذه سورة.

والثانى كقوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دائمٌ وظِلُّهَا﴾(5) «أى دائم» وقوله تعالى: ﴿قل أأنتم أعلم أم اللَّهُ﴾(6) أى أم الله أعلم.

وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فى قوله تعالى: ﴿سلامٌ قومٌ منكرون﴾(7) فسلام مبتدأ حذف خبره، أى سلام عليكم، وقوم: خبر حذف مبتدؤه، أى أنتم قوم

(1) سورة القدر: ٥ (2) سورة يس: ٣٧

(3) سورة الحج: ٧٢ (4) سورة النور: ١

(5) سورة الرعد: ٣٥ (6) سورة البقرة: ١٤٠ (7) سورة الذاريات: ٢٥

ص ـ ويجب حذف الخبر قبل جوابى «لولا»، والقسم الصريح، والحال الممتنع كونها خبراً، وبعد واو المصاحبة الصريحة نحو: ﴿لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(١) و «ولعمرك لأفعلن» و «ضربى زيدا قائما» و « كل رجل وضيعته».

ش ـ يجب حذف الخبر فى أربع مسائل:

إحداها: قبل جواب «لولا» نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ أى: لولا أنتم صددتمونا عن الهدى، بدليل أن بعده: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُم﴾(٢).

الثانية: قبل جواب القسم الصريح: نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(٣) أى لعمرك يمينى، أو قسمى، واحترزت بالصريح عن نحو: «عهد الله»، فإنه يستعمل قسما وغيره، حتى تقولوا فى القسم: «عهد الله لأفعلن»، وفى غيره: عهد الله يجب الوفاء به» فلذلك يجوز ذكر الخبر، تقول: عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ».

الثالثة: قبل الحال التى يمتنع كونها خبرا عن المبتدأ كقولهم:«ضربى زَيدًا قائمًا» أصله: ضَرْبى زيدًا حاصلٌ إذا كان قائما، فحاصل: خبر، وإذا ظرف للخبر مضاف إلى «كان» التامة، وفاعله مستتر فيها، عائد على مفعول المصدر، وقائما: حال منه، وهذه الحال لا يصح كونها خبرا عن هذا المبتدأ، فلا تقول: ضربى قائم لأن الضرب لا يوصف بالقيام، وكذلك «أكثر شربى السويق مَلْتُوتًا» و «أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ قائمًا» تقديره: حاصل إذا كان ملتوتاً، أو قائماً، وعلى ذلك فقس (٤).

---

(١) سورة سبأ: ٣١

(٢) سورة سبأ: ٣٢

(٣) سورة الحجر: ٧٢

(٤) وذلك أن يكون المبتدأ مصدراً، أو اسم تفضيل مضافا إلى مصدر، وبعدهما حال لا تصلح أن تكون خبرا، وإنما تصلح أن تسد مسد الخبر فى الدلالة عليه، فالأول نحو: «تأديبى الغلام مسيئا» والثانى نحو: «أفضل صلاتك خاليا مما يشغلك»، ولا فرق بين أن يكون اسم التفضيل مضافا إلى مصدر صريح كما مثل، أو مؤول، نحو: «أحسن ما تعمل الخير مستتراً» وكذا لا فرق بين أن تكون الحال مفردة كما ذكر أو جملة، كحديث: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**» وقول الشاعر ـ وقد اجتمعت فيه الحالان: المفردة والمركبة:

خَيْرُ اقْتِرَابِى من الْمولى حَلِيفُ رِضًا ... وَشَرُّ بُعْدِى عَنْهُ وهو غضبانُ

الرابعة: بعد واو المصاحبة الصريحة، كقولهم: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» أى: كل رجل مع ضيعته مقرونان، والذى دل على الاقتران ما فى الواو من معنىً المعية.

٣٣ـ النواسخ

صـ باب: النواسخُ لِحُكْم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع: أحدها: كان وأمسى، وأصبح وأضحى، وظل وبات، وصار، وليس، ومازال، وما فتئ، وما انفك، وما برح، ومادام، فيرفعن المبتدأ اسما لهن، وينصبن الخبر خبرا لهن؛ نحو: ﴿وكَانَ رَبُّكَ قَدِيرا ﴾(١)

ش – النواسخ: جمع ناسخ، وهو فى اللغة من النسخ بمعنى الإزالة. يقال: نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ، أزالته، وفى الاصطلاح: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر.

وهو ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها، وما ينصبهما معاً وهو ظن وأخواتها.

ويُسَمَّى الأول من باب كان اسما وفاعلا، ويسمى الثانى خبرا ومفعولا، ويسمى الأول من معمولى باب إن اسما، والثانى خبراً، ويسمى الأول من معمولى باب ظن مفعولا أولا والثانى مفعولا ثانياً.

٣٤ـ كان وأخواتها

والكلام الآن فى باب كان وألفاظه ثلاثَ عشرةَ لفظةً، وهى على ثلاثة أقسام: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط، وهى ثمانية :كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفى أو شبهه، وهو أربعة: زال، وبرح، وفتئ، وانفك، فالنفى نحو قوله تعالى: ﴿ولا يزالُونَ مُخْتَلفينَ﴾(٢) وشبهه هى النهى والدعاء: فالأول كقوله:

٤٠ـ صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ (٣)

---

(١) سورة الفرقان: ٥٤ (٢) سورة هود: ١١٨

(٣) صاح: منادى مرخم بحذف نداء محذوف، وأصله يا صاحبى، شمر: فعل أمر. وفاعله مستتر تقديره أنت، ولا: الواو حرف عطف، ولا: حرف نهى، تزل: فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ذاكر: خبر تزل منصوب بالفتحة الظاهرة، الموت: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، فنسيانه: الفاء =

والثاني كقوله:

٤١ . ألاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ (١)

وما يعلمه بشرط أن يتقدم عليه «ما» المصدرية الظرفية، وهو دام، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (مريم: ٣١) أي: مدة دوامى حيا، وسميت «ما» هذه مصدرية، لأنها تقدر بالمصدر، وهو الدوام وظرفية، لأنها تقدر بالظرف، وهو المدة.

ص ـ وقد يتوسط الخبر نحو: * **فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ** *

ش ـ يجوز فى هذا الباب أن يتوسط الخبر بين الاسم والفعل، كما يجوز فى باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٢) ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾(٣) وقرأ حمزة وحفص:﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾(٤) بنصب البر، وقال الشاعر:

٤٢ . سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ◆ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ ◆ (٥)

= حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والهاء: ضمير الغائب إليه مبنى على الضم فى محل جر، ضلال: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، مبين: نعت لضلال.

(١) ألا: أداة استفتاح وتنبيه، يا: حرف نداء والمنادى محذوف، تقديره: ياهذه مثلا ـ اسلمى: فعل أمر، مبنى على حذف النون، وياء المونثة المخاطبة فاعل، يا: حرف نداء، دار: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، مى: مضاف إليه. على البلى: جار ومجرور متعلق باسلمى، ولا: الواو حرف عطف. لا: حرف دعاء، زال: فعل ماض ناقص، منهلا: خبر زال مقدم، بجرعائك: جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بقوله: «منهلا»، القطر: اسم زال مؤخر.

(٢) سورة الروم: ٤٧ (٣) سورة يونس: ٢

(٤) سورة البقرة: ١٧٧

(٥) البيت للسموأل، سلى: فعل أمر مبنى على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعله مبنى على السكون فى محل رفع، إن: حرف شرط جازم، جهل: فعل ماض فعل الشرط، مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم بإن، والتاء فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، تقديره: إن جهلت فاسألى، اليأس: مفعول به لسلى، عنا: جار ومجرور متعلق بسلى، وعنهم: الواو حرف عطف. عنهم: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، فليس: الفاء: حرف دال على التعليل، ليس: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، سواء: خبر ليس مقدم، عالم: اسم ليس مؤخر، وجهول: الواو حرف عطف، وجهول: معطوف على عالم.

وقال آخر:

٤٣ . لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ (١)

وعن ابن درستويه أنه منع تقديم خبر ليس، ومنع ابن معط فى ألفيته تقديم خبر دام، وهما محجوجان بما ذكرنا من الشواهد وغيرها.

ص ـ وقد يتقدم الخبر، إلا خبر دام، وليس.

ش ـ للخبر ثلاثة أحوال:

أحدها: التأخير عن الفعل واسمه، وهو الأصل كقوله تعالى: ﴿وكان ربُّكَ قَديراً﴾(٢).

الثانى: التوسط بين الفعل واسمه، كقوله تعالى: ﴿وكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمنين﴾(٣) وقد تقدم شرح ذلك.

والثالث: التقدم على الفعل واسمه كقولك: «عَالِمًا كان زيدٌ» والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿أهَؤُلاء إيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾(٤) فإياكم: مفعول يعبدون، وقد تقدم على كان، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل. ويمتنع ذلك فى خبر «ليس» و «دام».

فأما امتناعه فى خبر دام فبالاتفاق. لأنك إذا قلت: «لا أَصْحَبُك ما دامَ زيدُ صَدِيقَكَ»، ثم قَدَّمْتَ الخبر على «ما دام» لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول الحرفى وصلته، وذلك لا يجوز، لا تقول «عَجِبْتُ ممَّا زَيْداً تَصْحَبُ»: وإنما يجوز ذلك فى الموصول الاسمى، غير الألف واللام؛ تقول: «جَاءَنِى الذى زَيْداً ضَرَبَ» ولا يجوز فى نحو «جَاءَ الضَّارِبُ زَيْداً» أن تُقَدِّمَ زَيْداً على الضارب،

---

(١) لا: نافية للجنس تعمل عمل إن، طيب: اسمها، للعيش: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، ما: مصدرية ظرفية؛ دام: فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له، والتاء علامة تأنيث، منغصة: خبر دام مقدم، لذاته: لذات اسم دام مؤخر، والهاء: مضاف إليه، بادكار: جار ومجرور متعلق بمنغصة، الموت: مضاف إليه، والهرم: معطوف على الموت.

(٢) سورة الفرقان: ٥٤

(٣) سورة الروم: ٤٧

(٤) سورة سبأ: ٤٠

وأما امتناع ذلك فى خبر «ليس» فهو اختيار الكوفيين والمبرد، وابن السراج، وهو الصحيح، لأنه لم يسمع مثل «ذَاهباً لَسْتُ» ولأنها فعل جامد، فأشبهت عسى وخبرها لا يتقدم باتفاق، وذهب الفارسى، وابن جنى إلى الجواز، مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلا يومَ يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾(١) لأن « يوم» متعلق بمصروفا وقد تقدم على لَيْسَ. وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل، والجواب أنهم توسعوا فى الظروف ما لم يتوسعوا فى غيرها، ونقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع.

ص ـ وتختص الخمسة الأول بمرادفة صار.

ش ـ يجوز فى «كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل» أن تستعمل بمعنى صار كقوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا * فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنْبَثًّا * وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلاثَةً﴾(٢) ﴿فَأَصْبَحْتُم بنعْمَته إِخْوَانًا﴾(٣) ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾(٤) وقال الشاعر:

٤٤ ـ أَمْسَتْ خَلاَءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احتملوا ... اخنى عَلَيْهَا الذِى أَخْنَى عَلَى لُبَدِ (٥)

وقال الآخر:

٤٥ ـ أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِى وَيَضْرِبُنِى ... أَبَعْدَ شَيْبِى يَبْغِى عِنْدِيَ الأَدَبَا (٦)

---

(١) سورة هود: ٨ (٢) سورة الواقعة: ٥ ـ ٧

(٣) سورة آل عمران: ١٠٣ (٤) سورة النحل: ٥٨

(٥) البيت للنابغة، أمسى: فعل ماض ناقص مبنى على الفتح المقدر لا محل له والتاء علامة التأنيث، واسم أمسى ضمير مستتر جواز تقديره هى، خلاء: خبر أمسى، وأمسى الواو حرف عطف، وأمسى: فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر لا محل له. وأهلها: أهل: اسم أمسى مرفوع بالضمة الظاهرة والضمير: مضاف إليه، احتمل: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة فى محل نصب خبر أمسى، أخنى: فعل ماضى. عليها: جار ومجرور متعلق بأخنى. الذى: اسم موصول فاعل أخنى، أخنى فعل ماضى وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو والجملة لا محل لها صلة الموصول، على لبد: جار ومجرور متعلق بأخنى.

(٦) أضحى: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو. يمزق: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله مستتر جوازاً، والجملة فى محل نصب خبر أضحى، أثواب: مفعول به ليمزق منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. ويضربنى: الواو حرف عطف، يضرب: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هو. والنون للوقاية والياء مفعول به، أبعد: الهمزة: للاستفهام. بعد: ظرف زمان منصوب على الظرفية مضاف =

ص - وغير «ليس، وفتئ، وزال» بجواز التمام، أي الاستغناء عن الخبر نحو ﴿وإن كانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ و ﴿فَسُبْحانَ اللَّه حينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾، ﴿خالدين فيها ما دامت السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ﴾.

ش - أي: ويختص ما عدا «فتئ، وزال، وليس» من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تاماً، ومعنى التمام: أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب: كقوله تعالى: ﴿وإن كانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾(١) ﴿فَسُبْحانَ اللَّه حين تُمْسُونَ وَحِين تُصْبِحُونَ﴾(٢) ﴿خالدين فيها ما دامت السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ﴾(٣).

وقال الشاعر:

٤٦ - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإثْمِدِ ... وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ (٤)

وَذَلِكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِي ... وَخُبِّرْتُهُ عَنْ بَنِي الأَسْوَدِ

= إليه، شيب: مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، يبغى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتراً جوازا تقديره هو. عندي: ظرف مكان منصوب على الظرفية وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر، الأدباء: مفعول به والألف للإطلاق.

(١) سورة البقرة: ٢٨٠ (٢) سورة الروم: ١٧ (٣) سورة هود: ١٠٧

(٤) الأبيات لامرئ القيس، تطاول: فعل ماض، ليل: فاعل والكاف مضاف إليه، بالإثمد: جار ومجرور متعلق بتطاول، وبات: الواو حرف عطف، بات: فعل ماض، الخلى: فاعل بات، ولم: الواو حرف عطف. لم: حرف نفى وجزم وقلب، ترقد: فعل مضارع مجزوم بلم، وبات: الواو حرف عطف، بات: فعل ماض وفاعله مستتر تقديره هو، وباتت: الواو عاطفة، بات: فعل ماض والتاء علامة التأنيث، له: جار ومجرور متعلق بباتت، ليلة: فاعل باتت، كليلة: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة الوقاع فاعلا، ذى: مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، العائر: مضاف إليه. الأرمد: نعت لذى مجرور بالكسرة الظاهرة، وذلك: الواو حرف عطف، ذا: اسم إشارة مبتدأ. واللام للبعد، والكاف حرف دال على الخطاب، من نبأ: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، جاء: فعل ماض، فاعله مستتر جوازاً، والنون للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به والجملة، في محل جر صفة لنبأ: «وخبرته» الواو حرف عطف، خبر: فعل ماض مبنى للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل مبنى على الضم في محل رفع، وهو المفعول الأول، والهاء ضمير الغائب يعود لنبأ مفعول ثان، مبنى على الضم في محل نصب، عن: حرف جر، بنى: مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم. الأسود: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بخبرته.

وما فسرنا به التمام هو الصحيح، وعن أكثر البصريين أنّ معنى تمامها دلالتُها على الحدث والزمان، وكذلك الخلاف فى تسمية ما يَنْصِبَ الخبر ناقصاً، لم سُمِّىَ ناقصاً،؟ فعلى ما اخترناه سُمِّىَ ناقصا لكونه لم يكتف بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان، والصحيح الأول.

ص . وكان يجوز زيادتها متوسطة، نحو «ما كان أَحْسَنَ زَيْدًا».

ش – ترد «كان» فى العربية على ثلاثة أقسام:

ناقصة: فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾(١) وتامة، فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾(٢) وزائدة: فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب.

وشرط زيادتها أمران، أحدهما: أن تكون بلفظ الماضى، والثانى أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، كقولك: «ما كان أَحْسَنَ زَيْدًا» أصله: ما أحسن زيداً، فزيدت «كان» بين «ما» وفعل التعجب، ولا نعنى بزيادتها أنها لم تدل على معنى البتة، بل أنها لم يؤت بها للإسناد.

ص – وحذف نون مضارعها المجزوم وصلا إن لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب متصل.

ش . تختص «كان» بأمور: منها مجيئها زائدة وقد تقدم، ومنها: جواز حذف آخرها وذلك بخمسة شروط، وهى أن تكون بلفظ المضارع، وأن تكون مجزومة. وأن لا تكون موقوفا عليها، ولا متصلة بضمير نصب، ولا بساكن، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾(٣) أصله أكون فحذفت الضمة للجازم، والواو للساكنين، والنون للتخفيف، وهذا الحذف جائز والحذفان، الأولان واجبان، ولا يجوز الحذف فى نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾(٤) لأجل اتصال الساكن بها فهى مكسورة لأجله فهى متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة، ولا فى نحو: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ» لاتصال الضمير المنصوب بها، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، ولا فى الموقوف عليها، نص على ذلك

---

(١) سورة الفرقان: ٥٤ (٢) سورة البقرة: ٢٨٠

(٣) سورة مريم: ٢٠ (٤) سورة البينة: ١

ابن خروف، وهو حسن لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقى على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك: «عِهْ وَلَمْ يَعِهْ»، فـ «لَمْ يَكُ» بمنزلة «لَمْ يَعِ» فالوقف عليه بإعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن، ولا يقال مثله فى «لم يَعِ» لأن إعادة الياء تُؤَدِّى إلى إلغاء الجازم، بخلاف «لَمْ يَكُنْ» فإن الجازم إنما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا.

ص - وحذفها وحدها معوضا عنها «ما» فى مثل «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ» ومع اسمها فى مثل «إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ» و «الْتَمِسْ خَاتماً مِنْ حَدِيدٍ».

ش - من خصائص «كان» جواز حذفها ، ولها فى ذلك حالتان: فتارة تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر، ويعوض عنها «ما»؛ وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يعوض عنها شىء.

فالأول بعد «أن» المصدرية فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل، كقولهم: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ» أصله انطلقت لأن كنت منطلقا، فقدمت اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به، أو لقصد الاختصاص، فصار لأن كنت منطلقا انطلقت، ثم حذف الجار اختصاراً كما يحذف قياساً من أَنْ كقوله تعالى: ﴿فلا جُناح عَلَيْه أن يطَّوف بهما﴾(١) أى: فى أن يطوف بهما، ثم حذفت «كان» اختصاراً أيضا، فانفصل الضمير، فصار أن أنت، ثم زيد «ما» عوضاً، فصارت «أَنْ مَا أنت» ثم أدغمت النون فى الميم، فصار «أَمَّا أنت»، وعلى ذلك قول العباس بن مرداس:

٤٧ . أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِى لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ (٢)

---

(١) سورة البقرة: ١٥٨

(٢) البيت للعباس بن مرداس السلمى.

أبا: منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، خراشة: مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية، والتأنيث، أما: مركب من حرفين أحدهما: أن، والآخر ما، فأما أن: فمصدرية، وما: زائدة معوض بها عن كان المحذوفة، أنت: اسم كان المحذوفة ذا: خبر كان، نفر: مضاف إليه، فإن: الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، قومى: قوم: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم مضاف إليه، لم :حرف نفى وجزم وقلب، تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وهم: ضمير الغائبين مفعول به، الضبع: فاعل والجملة فى محل رفع خبر إن.

أصله لأن كنت، فعمل فيه ما ذكرنا.

والثانى بعد «إن» و «لو» الشرطيتين، مثال ذلك بعد «إن» قولهم: «المَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ به، إن سيفًا فَسَيْفٌ وإنْ خِنْجَراً فَخِنْجَرٌ» و «الناسُ مَجْزِيُّون بأعْمَالِهم، إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ» وقال الشاعر:

٤٨ ـ لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظَالِماً أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُوماً (١)

أى: إن كان ما قتل به سيفاً فالذى يقتل به سيف، وإن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كنت ظالما، وإن كنت مظلوما، ومثاله بعد «لو» قوله عليه الصلاة والسلام: «**الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ**» وقول الشاعر:

٤٩ ـ لاَ يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والْجَبَلُ (٢)

أى: ولو كان ما تلتمس خاتما من حديد، ولو كان الباغى ملكا.

٣٥ ـ ما الحجازية

ص ـ و «ما النافية عند الحجازيين كليس؛ إن تقدم الاسم ولم يسبق بإنْ، ولا بمعمول الخبر إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا اقترن الخبر بإلاَّ، نحو ﴿ما هذا بشراً﴾

---

(١) البيت لليلى الأخيلية.

لا ـ ناهية «تقربن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، فى محل جزم بلا الناهية ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، الدهر: مفعول فيه، آل: مفعول به، مطرف: مضاف إليه، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل شرط والثانى جوابه وجزاؤه، ظالما: خبر كان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: إن كنت ظالما، وكان المحذوفة: فعل الشرط وجواب الشرط محذوف والتقدير: إن كنت ظالما فلا تقربهم، وإن: الواو حرف عطف وإعراب الباقى كإعراب ما سبق.

(٢) لا: ناهية. يأمن: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، الدهر: مفعول به. ذو: فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، بغى: مضاف إليه، ولو: الواو: عاطفة على محذوف، لو: شرطية غير جازمة، ملكا: خبر لكان المحذوفة مع اسمها، وكان المحذوفة هى فعل الشرط وجواب الشرط محذوف أيضا، والتقدير: لا يأمن ذو البغى الدهر لو لم يكن ملكا ولو كان ملكا فلا يأمنه، جنود: مبتدأ، والهاء ضمير مضاف إليه، ضاق: فعل ماض، عنها: جار ومجرور متعلق بضاق، السهل: فاعل ضاق، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة الملك، والجبل: الواو: حرف عطف، والجبل: معطوف على السهل.

ش ـ اعلم أنهم أجـروا ثلاثة حـروف من حـروف النفى مـجـرى «ليس»: فى رفع الاسم ونصب الخبر، وهى: «ما، ولا، ولات»، ولكل منها كلام يخصها:

والكلام الآن فى «مـا» وإعـمـالهـا عـملَ ليس، وهى لغـةُ الحـجـازيين، وهى اللغـة القَويمَةُ، وبها جاء التنزيلُ، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾(١) ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾(٢).

ولإعمالها عندهم ثلاثةُ شُروط: أن يتقدَّم اسمُها على خبرها، وأن لا تَقترنَ بإنْ الزائدة، ولا خبرُها بإلا، فلهذا أهْملت فى قولهم فى المثل: «ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ» لتقدَمَ الخبر، وفى قول الشاعر:

٥٠. بَنِى غُدانَةَ ما إن أنْتُمْ ذَهَبٌ   ولاَ صَرِيفٌ ولكن أنْتُمُ الخزَفُ (٣)

لوجود «إنْ» المذكورة، وفى قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾(٤) ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ﴾(٥) لاقتران خَبرهَا بإلاَّ:

وبنو تميم لاَ يُعْمِلُونَ «ما» شيئا ولو استوفتْ الشروط الثلاثةَ، فَيقولُونَ: ما زيدُ قائمٌ ويقرءون «مَا هَذَا بشرٌ»:

٣٦ ـ «لا» التى تعمل عمل ليس

ص ـ وكذا «لا» النّافيَةُ فى الشِّعْر، بشرط تَنْكير معمولها؛ نحو:

تَعَزَّ فَلاَ شَىْءٌ عَلى الأرْض بَاقِيًا   وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيًا.

ش ـ الحرف الثانى مما يعمل عمل ليس «لا» كقوله:

٥١. تَعَزَّ فَلاَ شَىْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا   وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيا (٦)

---

(١) سورة يوسف: ٣١   (٢) سورة المجادلة: ٢

(٣) بنى: منادى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مذكر سالم، غدانة: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، ما: نافية إن: زائدة، أنتم: ضمير منفصل مبتدأ، ذهب: خبر المبتدأ، ولا: الواو: حرف عطف لا: حرف زائد لتأكيد النفى. صريف: معطوف على ذهب، ولكن: الواو عاطفة. لكن: حرف استدراك، أنتم: ضمير منفصل مبتدأ، الخزف: خبر المبتدأ.

(٤) سورة آل عمران: ١٤٤   (٥) سورة القمر: ٥٠

(٦) تعز: فعل أمر مبنى على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، فلا: الفاء حرف دال على التعليل، لا: نافية تعمل عمل ليس، شىء: اسم لا. على: الأرض =

ولإعمالها أربعةُ شروط:

(١) أن يتقدَّم اسمُها.

(٢) وأن لا يقترن خبرها بإلا.

(٣) وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

(٤) وأن يكون ذلك فى الشعر، لا فى النثر.

فلا يجوز إعمالها فى نحو «لا أَفْضَلُ منْكَ أَحَدٌ» ولا فى نحو «لاَ أَحَدٌ إلاَّ أفْضَلُ منْكَ» ولا فى نحو «لا زيدٌ قائمٌ ولا عَمْرٌو»، ولهذا غلط المتنبى فى قوله:

٥٢ . إذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنَ الأَذَى فلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلاَ المَالُ بَاقِياً (١)

وقد صرحت بالشرطين الأخيرين، وَوَكَلْتُ معرفة الأولين إلى القياس على ما، لأن «ما» أقوى من «لا» ولهذا تعمل فى النثر، وقد اشترطت فى «ما» أن لا يتقدم» خبرها، ولا يقترن بإلا، فأما اشتراط أن لا يقترن الاسم بإنْ فلا حاجة هنا لأن اسم «لا» لا يقترن بإن.

= جار ومجرور متعلق بقوله باقيا. باقيا: خبر لا، ولا: الواو: عاطفة ولا: نافية تعمل عمل ليس، وزر: اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة،مما: من: حرف جر .ما: اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر، بمن: والجار والمجرور متعلق بقوله: واقيا. قضى: فعل ماض، الله: فاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بقضى، واقيا: خبر لا الناهية منصوب بالفتحة الظاهرة.

(١) إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، الجود: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذى بعده والتقدير: إذا لم يرزق الجود، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها، لم: حرف نفى وجزم وقلب، يرزق: فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو، والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة، خلاصا: مفعول ثان ليرزق، والمفعول الأول هو نائب الفاعل، من الأذى: جار ومجرور متعلق بخلاص. فلا: الفاء واقعة فى جواب إذا، لا: نافية تعمل عمل ليس، الحمد: اسم لا مرفوع، مكسوبا: خبر لا منصوب بالفتحة الظاهرة، باقيا: خبر لا.

٣٧ - لات

ص - و«لات» لكن فى الحين، ولا يجمع بين جُزْءَيْها، والغالب حذف المرفوع، نحو ﴿ولات حين مناصٍ﴾(ص: ٣).

ش - الثالث مما يعمل عمل ليس «لات» وهى «لا» النافية، زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو للمبالغة.

وشرط إعمالها:

(١) أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين.

(٢) أن يحذف أحد الجزءين والغالب أن يكون المحذوف اسمها - كقوله تعالى: ﴿فنادوا ولات حين مناصٍ﴾(١) والتقدير - والله أعلم - فنادى بعضهم بعضاً أن ليس الحين حين فرار، وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها، كقراءة بعضهم، ﴿ولات حينٌ﴾ بالرفع.

٣٨ - إن وأخواتها

ص - الثانى: إنَّ، وأَنَّ للتأكيد، وَلكنَّ للاستدراك، وكَأَنَّ للتشبيه أو الظن. ولَيْتَ للتمنى، ولَعَلَّ للترجى أو الإشفاق أو التعليل فَيَنْصِبْنَ الُمبتدأَ اسمًا لَهُنَّ، ويرفعن الخبر خبراً لهن.

ش - الثانى من نواسخ المبتدأ والخبر ما ينصب الاسم ويرفع الخبر: وهو ستة أحرف:

إنَّ، وأَنَّ ومعناهما التوكيد، تقول: زَيْدٌ قَائِمٌ، ثم تدخل «إنَّ» لتأكيد الخبر وتقديره، فتقول: إنَّ زَيْداً قائمٌ، وكذلك أَنَّ، إلا أنها لابد أن يسبقها كلام، كقولك: بَلَغَنِى أو أَعْجَبَنِى، ونحو ذلك.

ولكنَّ، ومعناها الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه يقال: زَيْدٌ عالمٌ، فيوهم ذلك أنه صالح فتقول: لَكِنَّه فاسقٌ، وتقول مَا زَيْدٌ شُجَاعٌ فيوهم ذلك أنه ليس بكريم فتقول: لَكِنَّهُ كَرِيمٌ.

---

(١) سورة ص: ٣

وكأنَّ للتشبيه، كقولك: كَأَنَّ زيداً أسَدٌ أو الظن: كقولك: كَأَنَّ زيداً كاتبٌ.

ولَيْتَ للتمنى، وهو: طلب ما لا طمع فيه كقول الشيخ:

لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً (١).

أو ما فيه عُسْرَ، كقول الْمُعْدِمُ الآيس: لَيْتَ لى قنطاراً مِنَ الذهب.

ولَعَلَّ للترجى، وهو طلب المحبوب المستقربُ حصوله كقولك: لَعَلَّ اللَّهَ يرحمنى، أو للإشفاق، وهو، توقع المكروه، كقولك: لَعَلَّ زيداً هالِكُ، أو للتعليل كقوله تعالى: ﴿فقولا له قولاً لَيِنًا لَعلَّهُ يتذكَّرُ﴾ (٢) أى: لكى يتذكر، نَصَّ على ذلك الأخفش:

ص ـ إن لم تقترن بهن «ما» الحرفية، نحو ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ إلا «ليت» فيجوز الأمران:

ش ـ إنما تنصب هذه الأدوات الأسماء وترفع الأخبار بشرط أن لا تقترن بهن «ما» الحرفية فإن اقترنت بهن بطل عملهن، وصح دخولهن على الجملة الفعلية قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (٣) وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يساقون إلى الْمَوْتِ﴾ (٤)

---

(١) البيت بتمامه لأبى العتاهية وهو:

أَلا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا ... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

ألا: أداة استفتاح، ليت: حرف تمن ونصب، الشباب: اسم ليت، يعود: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ليت، يوما: ظرف زمان، فأخبره: الفاء فاء السببية: أخبر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية: وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول به لأخبر مبنى على الضم فى محل نصب، بما: الباء حرف جر، ما: اسم موصول بمعنى الذى، مبنى على السكون فى محل جر بالباء، والجار والمجرور متعلق بأخبر، فعل: فعل ماض، المشيب: فاعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بفعل، والتقدير: فأخبره بالذى فعله المشيب.

(٢) سورة طه: ٤٤

(٣) سورة الأنبياء: ١٠٨

(٤) سورة الأنفال: ٦

وقال الشاعر:

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ ... وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ (١)

وقال الآخر:

أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا (٢)

ويستثنى منها «ليت» فإنها تكون باقية مع «ما» على اختصاصها بالجملة الاسمية، فلا يقال: لَيْتَما قَامَ زيدُ، فلذلك أَبْقَوْا عَمَلَها،، وأجازوا فيها الإهمال حَمْلاً على أخواتها، وقد روى بالوجهين قول الشاعر:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ (٣)

برفع «الحمام» ونصبه

---

(١) فوالله: الواو: حرف جر وقسم ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف، ما: نافية، فارقتكم: فارق: فعل ماض، والتاء فاعل، والكاف مفعول به، والميم حرف دال على الجمع، قالياً: حال من ضمير المتكلم منصوب بالفتحة الظاهرة، لكم: جار ومجرور متعلق بقال، ولكن ما: الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك ونصب، ما: اسم موصول اسم لكن، يقضى: فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو والجملة من الفعل، ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول، فسوف: الفاء: زائدة، سوف: حرف دال على التنفيس، يكون: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لكن.

(٢) البيت للفرزدق، أعد: فعل أمر، وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت، نظراً: مفعول به، يا: حرف نداء، عبد: منادى، قيس: مضاف إليه، لعلما: لعل: حرف ترج، وما كافة، أضاء: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، لك: جار ومجرور متعلق بأضاء، والنار: فاعل أضاء، والحمار: مفعول به لأضاء، المقيدا: صفة للحمار، والألف للإطلاق.

(٣) البيت للنابغة الذبيانى، قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، ألا: أداة استفتاح. ليت: حرف تمن ونصب، وما زائدة، هذا: ها حرف تنبيه، ذا: اسم مبنى على السكون فى محل نصب اسم ليت، الحمام: بدل من اسم الإشارة، وبدل المنصوب منصوب، لنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت، إلى: حرف جر، حمامتنا: حمامة مجرور بإلى والجار والمجرور حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور، (ونا ضمير المتكلمين) مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر، أو: حرف عطف بمعنى الواو معطوف على اسم الإشارة إما بالنصب وإما بالرفع، والهاء ضمير مضاف إليه. فقد: الفاء فاء الفصيحة، وقد: اسم بمعنى كاف وهو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: إن حصل ذلك فهو كاف.

وقولى: «ما الحرفية» احتراز عن ما الاسمية، فإنها لا تبطل عملها، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ (١)، فـ«ما» هنا اسم بمعنى الذى، وهو فى موضع نصب بإن، وصنعوا صلة، والعائد محذوف، وكيد ساحر: الخبر، والمعنى إن الذى صنعوه كيد ساحر.

ص - كإن المكسورة مخففة.

ش - معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإهمال فى «ليتما» كذلك يجوز فى «إن» المكسورة إذا خففت، كقولك: «إنْ زَيْدٌ لمنطلقٌ»، و «إنْ زَيْدًا منطلقٌ»، والأرجح الإهمالُ، عكس ليت، قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (٢) ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (٣)وقال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (٤) قرأ الحرميان وأبو بكر بالتخفيف والإعمال.

ص - فَأَمَّا لَكِنْ مُخَفَّفَةً فَتُهْمَلُ.

ش - وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (٥) وقال تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (٦)، فدخلت على الجملتين.

ص - وأما (أَنّ) فتعمل، ويجب فى غير الضرورة حذف اسمها ضمير الشأن وكون خبرها جملة مفصولة إن بدئت بفعل متصرف غير دعاء - بقد، أو تنفيس، أو نفى، أَوْ لَوْ.

ش - وأما (أَنَّ) المفتوحةُ فإنها إذا خففت بَقِيَتْ على ما كانت عليه من وجوب الإعمال لكن يجب فى اسمها ثلاثة أمور: أن يكون ضميراً لا ظاهراً، وأن يكون بمعنى الشأن وأن يكون محذوفا، ويجب فى خبرها أن يكون جملة لا مفرداً، فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو متصرف، وهو دعاء، لم تحتج إلى فاصل يفصلها من آن.

مثال الاسمية قوله تعالى: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٧) تقديره: إنه الحمد لله، أى: الأمر والشأن، فخففت وحذف اسمها، ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل.

(١) سورة طه: ٦٩
(٢) سورة الطارق: ٤
(٣) سورة يس: ٣٢
(٤) سورة هود: ١١١
(٥) سورة الزخرف: ٧٦
(٦) سورة النساء: ١٦٢
(٧) سورة يونس: ١٠

ومثال الفعلية التى فعلها جامد: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ (١)، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ﴾ (٢) التقدير: وأنه عسى، وأنه ليس.

ومثال التى فعلها متصرف، وهو دعاء ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ (٣) فى قراءة من خفف أن وكسر الضاد.

فإن كان الفعل متصرفا وكان غير دعاء، وجب أن يُفْصَلُ من (أَنْ) بواحد من أربعة وهى: (قد) نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ (٤) ﴿لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا﴾ (٥) وحرف التنفيس. نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ (٦) و حرف النفى، نحو: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ (٧)، ولو نحو: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾ (٨).

وربما جاء فى الشعر بغير فصل، كقوله:

٥٧ . عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا   قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ (٩)

وربما جاء اسم أن فى ضرورة الشعر مصرحا به غير ضمير شأن، فيأتى خبرها حينئذ مفرداً وجملة، وقد اجتمعا فى قوله:

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ   وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ (١٠)

(١) سورة الأعراف: ١٨٥ (٢) سورة النجم: ٣١

(٣) سورة النور: ٩ (٤) سورة المائدة: ١١٣

(٥) سورة الجن: ٢٨ (٦) سورة المزمل: ٢٠

(٧) سورة طه: ٨٩ (٨) سورة الجن: ١٦

(٩) علموا: فعل وفاعل، أن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، يؤملون: فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة نائب فاعل، والجملة فى محل رفع خبر أن المخففة. فجادوا: الفاء عاطفة، جادوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة، علموا، قبل: ظرف زمان منصوب على الظرفية، أن: مصدرية؛ يسألوا: فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة نائب فاعل، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه «بأعظم: جار ومجرور متعلق بجادوا، وسؤل: مضاف إليه.

(١٠) بأنك: الباء حرف جر، أن مخففة: من الثقيلة، والكاف ضمير المخاطب، اسم أن. ربيع: خبر أن، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء وهى متعلقة بعلم فى البيت السابق. وغيث، الواو عاطفة، غيث: معطوف على ربيع، مريع: صفة لغيث، وأنك: الواو عاطفة، (أن) مخففة من الثقيلة =

ص . وأما كأن: فتعمل، ويقل ذكر اسمها، ويفصل الفعل منها بلم، أو قد.

ش . إذا خففت (كَأَن) وجب إعمالها كما يجب إعمال أَنْ، وليكن ذكر اسمها أكثر من ذكر اسم أن، ولا يلزم أن يكون ضميراً، قال الشاعر:

٥٩ . وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ (١)

يروى بنصب الظبية على أنها الاسم، والجملة بعدها صفة، والخبر محذوف، أى: كأن ظبية عاطية هذه المرأة، فيكون من عكس التشبيه، أو كأن مكانها ظبية، على حقيقة التشبيه، ويروى برفعها على حذف الاسم، أى: كأنها ظبية.

وإذا كان الخبر مفرداً أو جملة اسمية لم يحتج لفاصل، فالمفرد كقوله: «كأن ظبية» فى رواية من رفع، والجملة الاسمية كقوله:

«كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ» (٢)

وإن كان فعلا وجب أن يفصل منها، إما بلم أو قد، فالأول كقوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾(٣)

= أيضا والكاف اسمها، هناك: هنا ظرف زمان متعلق بتكون، والكاف حرف دال على الخطاب، تكون: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، الثمال: خبر تكون منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة تكون واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر: مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور بالباء.

(١) يوما: ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بقوله: توافينا، توافى: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازا، ونا: مفعول به، بوجه: جار ومجرور متعلق بتوافى، مقسم: نعت لوجه، كأن: حرف تشبيه ونصب، ظبية: على رواية النصب اسم كأن، تعطو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هى، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب صفة لظبية، وخبر كأن محذوف، والتقدير: كأن ظبية عاطية فى مكان هذه المرأة.

(٢) صدر البيت: * وَصَدْرٌ مُشْرِقُ اللَّوْنِ *. وصدر: برفع صدر، وجره، فمن رفع أعربه على أنه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، «وخبره محذوف» والتقدير، ولها صدر.. والجر: على أن الواو واو رب. وصدر: مبتدأ مرفوع بضمة مقدروة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، مشرق: صفة الصدر، اللون: مضاف إليه، كأن: حرف تشبيه ونصب، واسمه ضمير محذوف، ثدياه: مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى والهاء مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر، حقان: خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة على الضمة لأنه مثنى والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كأن.

(٣) سورة يونس: ٢٤

وقول الشاعر:

٦١. كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إِلَى الصَّفَا   أَنِيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ (١)

والثانى كقوله:

٦٢. أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا   لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدِ (٢)

ص - ولا يتوسط خبرهن، إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: ﴿إن في ذلك لعبرة﴾(٣)، ﴿إنَّ لدينا أنكالاً﴾ (٤).

ش . لا يجوز فى الباب توسط الخبر بين العامل واسمه ولا تقديمه عليهما كما جاز فى باب كان، لا يقال: إنَّ قائمٌ زيداً، كما يقال: كان قائماً زيدٌ، والفرق بينهما أن الأفعال أَمْكَنُ للعمل من الحروف، فكانت أَحْمَلَ لأن يُتَصَرَّفَ فى معمولها، وما أحسن قول ابن عنين يشكو تَأَخُّره:

٦٣. كَأَنِّى مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ وَلَمْ يُجِزْ   لَهُ أَحَدٌ فِى النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفا، أو جاراً ومجروراً فإنه يجوز فيهما أن يتوسط لأنهم قد يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا فى غيرهما كما قال الله تعالى:

﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً﴾ (٥)، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾(٦).

---

(١) كأن: حرف تشبيه ونصب واسمه ضمير محذوف، يكن: مجزوم بلم بين متعلق بمحذوف خبر، الحجون: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، إلى الصفا: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحجون، أنيس: اسم يكن، والجملة من يكن واسمها وخبرها فى محل رفع خبر كأن، ولم: الواو: عاطفة، لم: حرف نفى وجزم وقلب، يسمر: فعل مضارع مجزوم بلم، بمكة: جار ومجرور متعلق بيسمر وعلامة الجر الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث. سامر: فاعل يسمر، مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها.

(٢) البيت للنابغة الذبيانى، أزف: فعل ماض، الترحل: فاعل، غير: منصوب على الاستثناء، أن: حرف توكيد ونصب، ركابنا: اسم أن، ونا: مضاف إليه، لما: نافية جازمة، تزل: فعل مضارع مجزوم بلما، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن، وأن مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه، برحالنا: جار ومجرور ومضاف إليه، وكأن: الواو حرف عطف، كأن: حرف تشبيه ونصب، واسمه ضمير محذوف، والتقدير كأنه، أى الحال والشأن، قد: حرف تحقيق حذف مدخول «قد» والأصل: وكأن قد زالت وجملة قد ومدخولها المحذوف خبر.

(٣) سورة آل عمران: ١٣، وسورة النور: ٤٤   (٤) سورة المزمل: ١٢

(٥) سورة المزمل: ١٣   (٦) سورة النازعات: ٢٦

واستغنيت بتنبيهى على امتناع التوسط فى غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدم، لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس.

ولا يلزم من ذكرى توسيطهم الظرف والمجرور أن يكونوا يجيزون تقديمه لأنه لا يلزم من تجويزهم فى الأسهل تجويزهم فى غيره (1).

ص - وتكسر إن فى الابتداء، نحو: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ وبعد القسم نحو: ﴿حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ والقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ وقبل اللام، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ (المنافقون: ١).

ش - تكسر إن فى مواضع:

أحدها : أن تقع فى ابتداء الجملة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ (٢) ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (٣) ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٤).

الثانى: بعد القسم، كقوله تعالى: ﴿حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ (٥) ﴿يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾(٦).

الثالث: أن تقع محكية بالقول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾(٧).

---

(١) يحذف خبر إن وأخواتها وجوبا إذا كان كونا عاماً من الكلمات التى تدل على وجود، أو كون مطلقين، فلا يفهم منها حدث خاص أو فعل معين: ككائن أو موجود أو حاصل وذلك فى موضعين:

١ـ الأول بعد «ليت شعرى» إذا وليها استفهام، نحو «ليت شعرى»، هل تنهض الأمة؟ وليت شعرى متى تنهض؟.

قال الشاعر

ألاَ لَيْتَ شِعْرِى كَيْفَ جَادَتْ بِوَصْلِهَا وَكَيْفَ تُرَاعِى وَصْلَةَ الْمُتَغَيِّبِ

أى ليت شعرى - أى علمى - حاصل، والمعنى ليتنى أشعر بذلك أى: أعلمه وأدريه، وجملة الاستفهام فى موضع على أنها مفعول به لشعرى، لأنه مصدر شعر.

٢ـ أن يكون فى الكلام ظرف أو جار ومجرور يتعلقان به فيستغنى بهما عنه، نحو «إن العلم فى الصدور. وإن الخير أمامك» فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف المقدر بكائن أو حاصل.

(٢) سورة القدر: ١ (٣) سورة الكوثر: ١

(٤) سورة يونس: ٦٢ (٥) سورة الدخان: ١ - ٣

(٦) سورة يس: ١ - ٣ (٧) سورة مريم: ٣٠

الرابع: أن تقع اللام بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ واللَّهُ يشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (١) فكسرت بعد «يعلم» و «يشهد»، وإن كانت قد فتحت بعد علم، وشهد في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾، (البقرة: ١٨٧) ﴿شهد اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ (آل عمران: ١٨) وذلك لوجود اللام في الأولين دون الآخرين (٢).

---

(١) سورة المنافقون: ١

(٢) تكسر همزة (إن) وجوبا حيث لا يصح أن يؤول ما بعدها بمصدر، وذلك فى أثنى عشر موضعاً:

١ـ أن تقع فى ابتداء الكلام، إما حقيقة كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ أو حكماً كقوله عزَّ وجل؛ ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ وإن وقعت بعد حرف تنبيه مثل ها، أو استفتاح كالا، وأما، أو تحضيض كهلا، أو ردع ككلا أو جواب كنعم ولا، فهى مكسورة الهمزة لأنها فى حكم الواقعة فى الابتداء، وكذا إن وقعت بعد حتى الابتدائية، نحو، مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، وقل ما له حتى إنهم لا يكلمونه، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية.

٢ـ أن تقع بعد «حيث» نحو: «اجلس حيث إن العلم موجود».

٣ـ أن تقع بعد إذ نحو: «جئتك إذ إن الشمس تطلع».

٤ـ أن تقع صدر الجملة الواقعة صلة للموصول، نحو: جاء الذى إنه مجتهد، ومنه قوله تعالى: ﴿وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة﴾.

٥ ـ أن تقع هى وما بعدها جوابا للقسم، نحو «والله إن العلم نور» ومنه قوله تعالى: ﴿والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين﴾.

٦ـ أن تقع بعد القول الذى لا يتضمن معنى الظن، كقوله تعالى: ﴿قال إنى عبد الله﴾ فإن تضمن معناه فتحت بعده لأن ما بعدها مؤول حينئذ بالمفعول به، نحو: أتقول أن عبد الله يفعل هذا؟ أى «أتظن أنه يفعل؟»

٧ـ أن تقع مع ما بعدها حالا، نحو: «جئت وإن الشمس تغرب» ومنه قوله تعالى: ﴿كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون﴾.

٨ـ أن تقع صدر جملة استئنافية نحو: «يزعم زيد أنى أسأت إليه، إنه لكاذب» وهذه من الواقعة ابتداء.

٩ـ أن يقع فى خبرها لام الابتداء نحو: «علمت إنك لمجتهد» ومنه قوله تعالى: ﴿والله يعلم إنك لرسوله واللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون: ١)

١٠ـ أن تقع مع ما بعدها خبرا عن اسم عين، نحو «خليل إنه كريم» ومنه قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة﴾. =

= **وتفتح همزة «إن» وجوبا** حيث يجب أن يؤول ما بعدها بمصدر مرفوع أو مجرور، فى أحد عشر موضعا.. فيؤول ما بعدها بمصدر مرفوع فى خمس مواضع:

١. أن تكون هى وما بعدها فى موضع الفاعل، نحو: بلغنى أنك مجتهد ومنه قوله تعالى: **﴿أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب﴾**، ومن ذلك أن تقع بعد «لو» نحو: «لو أنك اجتهدت لكان خيراً لك» فما بعد «أن» فى تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف، والتقدير: «لو ثبت اجتهادك» ومنه قوله تعالى: **﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير﴾**.

٢. ومن ذلك أن تقع بعد «ما» المصدرية الظرفية نحو «لا أكلمك ما أنك كسول» فما بعد ما فى تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف تقديره «ثبت»، والتأويل «ما ثبت كسلك» ومنه قولهم: «لا أكلمه ما أن فى السماء نجماً».

٣. أن تكون هى وما بعدها موضع نائب الفاعل، نحو: «علم أنك منصرف» ومنه قوله تعالى: **﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾** (الجن: ١).

٤. أن تكون هى وما بعدها فى موضع المبتدأ، نحو «حسن أنك مجتهد» ومنه قوله تعالى: **﴿ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة﴾**.

٥. أن تكون هى وما بعدها فى موضع الخبر عن اسم معنى هومبتدأ أو اسم لأن نحو: «حسبك أنك كريم، وإن ظنى أنك فاضل» فإن كان المخبر عنه اسم عين وجب كسرها، كما تقدم لأنك لو قلت: «خليل أنه كريم بفتحها لكان التأويل خليل كرمه» فيكون المعنى ناقصاً.

٦. أن تكون هى وما بعدها فى موضع تابع لمرفوع على أنه معطوف عليه أو بدل منه فالأول نحو: «بلغنى اجتهادك وأنك حسن الخلق». والثانى: «يعجبنى سعيد أنه مجتهد».

وتؤول بمصدر منصوب فى ثلاثة مواضع:

١. أن تكون هى وما بعدها فى موضع المفعول به نحو: «علمت أنك مجتهد» ومنه قوله تعالى: **﴿ولا تخافون أنكم أشركتم بالله﴾** ومن ذلك أن تقع بعد الفعل المتضمن معنى الظن كما سبق.

٢. أن تكون هى وما بعدها فى موضع خبر لكان أو إحدى أخواتها بشرط أن يكون اسمها معنى، نحو: كان علمى أويقينى أنك تتبع الحق».

٣. أى تكون هى وما بعدها فى موضع تابع لمنصوب بالعطف أو البدلية فالأول نحو: علمت مجيئك وأنك منصرف ومنه قوله تعالى: **﴿اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم على العالمين﴾** والثانى نحو: «احترمت خالدا أنه حسن الخلق»، ومنه قوله تعالى: **﴿وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم﴾**.

وتؤول بمصدر مجرور فى ثلاثة مواضع أيضا:

١. أن تقع بعد حرف الجر، فما بعدها فى تأويل مصدر مجرور به نحو: «عجبت من أنك مهمل»، ومنه قوله تعالى: **﴿وذلك بأن الله هو الحق﴾**.

ص - ويجوز دخول اللام على ما تأخر من خبر «إنَّ» المَكْسُورَة، أو اسمها أو ما توسط من معمول الخبر، أو الفصل، ويجب مع المخففة إن أهملت ولم يظهر المعنى.

ش - يجوز دخولُ لام الابتداء بعد إن المكسورة على واحد من أربعة: اثنين متأخرين، واثنين متوسطين: فأما المتأخران فالخبر نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ (1) والإسم نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ (2)، وأما المتوسطان فمعمول الخبر، (إن زيدا لطعامك آكل) والضمير المسمى عند البصريين فصلا، وعند الكوفيين عمادا، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ (3) ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ۞ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾ (4).

وقد يكون دخول اللام واجبا وذلك إذا خففت إن، وأهملت، ولم يظهر قصد الإثبات كقولك: (إن زيداً لمنطلق) وإنما وجبت هنا فرقاً بينها وبين إن النافية كالتى فى قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا﴾(5) ولهذا تسمى اللام الفارقة، لأنها فرقت بين النفى والإثبات.

فإن اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزا، لا واجبا، لعدم الالتباس، وذلك إذا شُدِّدَتْ نحو: (إنْ زَيْدًا قائمٌ) أو خُفِّفَتْ وأعملت نحو: «إنْ زيداً قائمٌ»، وخُفِّفَتْ وأهملت وظهر المعنى، كقول الشاعر:

٢٤ . أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ... وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ (6)

= ٢. أن تقع مع ما بعدها فى موضع المضاف إليه نحو: «جئت قبل أن الشمس تطلع، ومنه قوله تعالى: **﴿وإنه لحق مثلما أنكم تنطقون﴾**.

٣. أن تقع هى وما بعدها فى موضع تابع لمجرور بالعطف أو البدلية، مثل «سررت من أدب خليل وأنه عاقل» «وعجبت منه أنه مهمل».

(1) سورة الرعد: ٦ (2) سورة النازعات: ٢٦، سورة آل عمران: ١٣

(3) سورة آل عمران: ٦٢ (4) سورة الصافات: ١٦٥، ١٦٦

(5) سورة يونس: ٦٨

(6) أنا: مبتدأ، ابن خبر المبتدأ، أباة مضاف إليه، الضيم: مضاف إليه، من حرف جر، آل: مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف مرفوع على أنه خبر للمبتدأ ثان، مالك: مضاف إليه، إن: حرف تؤكيد ونصب مخففة من الثقيلة مهملة، مالك: مبتدأ، كانت. كان: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث، واسم كان مستتر جوازاً تقديره هى، كرام: خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، المعادن: مضاف إليه.

٣٩ - لا النافية للجنس

ص - ومثل إنَّ (لا) النافية للجنس، لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها، نحو (لاَ صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ) و (لا عِشْرِينَ دِرْهَمًا عِنْدِى).

وإن كان اسمها غير مضاف ولا شبهه بُنِىَ على الفتح فى نحو (لاَ رَجُلَ) و (لاَ رِجَالَ)، وعليه أو على الكسر فى نحو (لا مُسْلِمَاتٍ) وعلى الياء فى نحو «لا رَجُلَيْنِ ولا مُسْلِمِينَ».

ش - يجرى مجرى «إنَّ» فى نصب الاسم ورفع الخبر (لا) بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون نافية للجنس.

والثانى: أن يكون معمولاها نكرتين.

والثالث: أن يكون الاسم مقدما، والخبر مؤخرًا.

فإن انْخَرَمَ الشرطُ الأولُ: بأن كانت ناهية، اختصت بالفعل وجزمته، نحو: ﴿لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ (١) أو زائدة لم تعمل شيئا ، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (٢)، أو نافية للوحدة عملت عمل ليس، نحو: (لا رجل فى الدار، بل رجلان).

وإن انخرم أحد الشرطين الأخيرين لم تعمل، ووجب تكرارها، مثال الأول: (لا زَيْدٌ فى الدار ولا عَمْرٌو) ومثال الثانى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ (٣).

وإذا استوفت الشروط فلا يخلو اسمها: إما أن يكون مضافا أو شبيها به، أو مفردا:

فإن كان مضافاً أو شبيها به ظهر النصب فيه، فالمضاف كقولك: (لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ) و «لا صاحبَ جُودٍ مذمومٌ».

والشبيه بالمضاف: ما اتصل به شىء من تمام معناه: إما مرفوع به، نحو (لا قبيحاً فِعْلُهُ ممدوحٌ): أو منصوبٌ به نحو: (لا طَالِعاً جَبَلاً حاضر) أو مخفوض بخافض يتعلق به، نحو (لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنا).

---

(١) سورة التوبة: ٤٠ (٢) سورة الأعراف: ١٢

(٣) سورة الصافات: ٤٧

وإن كان مُفْرَداً - أي: غير مضاف ولا شبيه به (فإنه يُبْنَى على ما ينصب به لو كان معرباً، فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بنى على الفتح، نحو: (لا رَجُلَ ولا رجَالَ) وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالما فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء، تقول: (لارَجُلَيْن) و(ولا مُسْلِمَينَ عندى)، وإن كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسر، وقد يبنى على الفتح، نحو (لا مُسْلِمَاتِ فى الدار) وقد روى بالوجهين قول الشاعر:

٦٥. لاَ سَابِغَاتِ وَلاَ جَأْوَاءَ بَاسِلَةً تَقِى الْمَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاء آجَالِ (١)

ص - ولك فى نحو: «لا حول ولا قوة» فتح الأول، وفى الثانى: الفتح والنصب وإن لم تَتَكَرَّرْ (لا)، أو فصلت الصفة، أو كانت غير مفردة، امتنع الفتح.

ش - إذا تكررت «لا» مع النكرة جاز فى النكرة الأولى الفتح والرفع، فإن فتحت فلك فى الثانية ثلاثة أوجه: الفتح، والنصب، والرفع،

وإن رفعت فلك فى الثانية وجهان: الرفع، والفتح، ويمتنع النصب.

فتحصَّل أنه يجوز فتح الاسمين ورفعهما وفتح الأول، ورفع الثانى، وعكسه وفتح الأول ونصب الثانى فهذه خمسة أوجه فى مجموعة التركيب.

فإن لم تتكرر «لا» مع النكرة الثانية، لم يجز فى الأولى الرفع، ولا فى الثانية الفتح، بل تقول: «لا حَوْلَ وقوّةً، أو قوةٌ» بفتح حول لا غير ونصب قوة أو رفعها، قال الشاعر:

---

(١) لا: نافية للجنس، سابغات: اسم لا مبنى على الكسرة نيابة عن الفتح فى محل نصب، ولا: الواو عاطفة، لا: نافية للجنس، جأواء :اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب، باسلة: صفة لجأواء، تقى: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازا، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لا الأولى، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر الأول، المنون: مفعول به لتقى، لدى: ظرف بمعنى متعلق بتقى، استيفاء: مضاف إليه، آجال: مضاف إليه.

٦٦ . فَلاَ أبَ وابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وابْنِهِ (١)

ويجوز «فلا أبَ وابنٌ»

وإن كان اسم «لا» مفردا ، ونُعتَ بمفرد، ولم يَفْصِلْ بينهما فاصلٌ . مثل «لا رجلَ ظريفٌ فى الدَّار» . جاز فى الصفة: الرفعُ على موضع «لا» مع اسمها فإنهما فى موضع الابتداء، والنصب على موضع اسمها، فإن موضعه نصب بلا العاملة عمل إن، أو الفتح على تقدير أنك رَكَّبْتَ الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر، ثم دخلت «لا» عليهما.

فإن فَصَلَ بينهما فاصل، أو كانت الصفة غير مفردة، جاز الرفع والنصب، وامتنع الفتح، فالأول نحو: «لا رَجُلَ فى الدار ظريفٌ، وظريفًا» والثانى نحو: «لا رَجُلَ طالعاً جَبَلاً» « وطالعٌ جَبَلاً».

٤٠ . ظن وأخواتها

ص . الثالث: ظَنَّ، ورَأَى، وحَسِبَ، ودَرَى، وخَالَ، وزَعَمَ، ووَجَدَ، وعَلِمَ . القَلْبِيَّاتُ. فَتَنْصِبُهُمَا مفعولين؛ نحو.

«﴿ رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلُّ شَيْءٍ ﴾»

وَيُلْغَيْن برُجْحان إن تأخَّرن، نحو: «القومُ فى أَثَرِى ظَنَنْتُ» وبمُسَاوَاة إنْ تَوَسَّطْنَ، نَحْوُ

«﴿ وَفِى الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ ﴾»

وإنْ وَلِيهُنَّ «ما» أو «لا» أو «إن» النَّافِيَاتُ، أو لاَمُ الابتداء أو القسم أو الاستفهام . بطل عملهن فى اللفظ وجوبا، وَسُمِّى تعليقا، نحو: ﴿لنعْلَم أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ (٢).

---

(١) تتمة البيت: * إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا * . «لا» نافية للجنس، أب: اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب، وابنا: الواو: حرف عطف، ابنا: معطوف على محل اسم لا منصوب بالفتحة الظاهرة، مثل: خبر لا مرفوع بالضمة الظاهرة، أو خبر محذوف، والتقدير: فلا أب وابنا مماثلان لمروان وابنه موجودان، مروان: مجرور بإضافة مثل إليه، وعلامة جره الفتحة نيابة الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، «وابنه»: الواو عاطفة، ابن: معطوف على مروان، والهاء مضاف إليه، إذا: بمعنى إذ الدالة على التعليل، هو: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، ارتدى: فعل ماض، وفاعله مستتر جوازا تقديره هو، والجملة لا محل لها مفسرة ،وتأزر: معطوف على ارتدى، والألف للإطلاق، والفاعل مستتر جوازا تقديره هو.

(٢) سورة الكهف: ١٢

ش ـ الباب الثالث من النواسخ: ما ينصب المبتدأ والخبر معاً، وهو أفعالُ القلوب، وهو ظن: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ (١)، ورأى نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾(٢): وقول الشاعر:

٧٦. رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُوداً (٣)

وحسب، نحو: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ (٤) ودرى، كقوله:

٦٨. دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ (٥)

و «خال» كقوله:

٦٩. يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرَا (٦)

و «زَعَمَ». كقوله:

٧٠. زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيباً (٧)

---

(١) سورة الإسراء: ١٠٢ (٢) سورة المعارج: ٦، ٧

(٣) رأيت فعل وفاعل، الله منصوب على التعظيم، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول، أكبر مفعول ثان، كل مضاف. شيء: مضاف إليه، محاولة: تمييز، وأكثرهم: الواو حرف عطف، وأكثر: معطوف على أكبر وهم مضاف إليه. جنوداً: تمييز.

(٤) سورة النور: ١١

(٥) درى: فعل ماض مبنى للمجهول، وتاء المخاطب: نائب فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع، وهو المفعول الأول، الوفى: مفعول ثان، العهد: مضاف إليه، يا: حرف نداء، عرو: منادى مرخم مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم، فى محل نصب. فاغتبط: الفاء: حرف عطف، اغتبط: فعل أمر، والفاء: حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، اغتباطاً: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، بالوفاء: جار ومجرور ومتعلق باغتباط، حميد: خبر إن.

(٦) صدر البيت: (وَحَلَّتْ بُيُوتِى فِى يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ).

وهو للنابغة الذبيانى، حَلّ: فعل ماض، والتاء للتأنيث ، بيوتى : فاعل ومضاف إليه ، فى يفاع : جار ومجرور متعلق بحل، ممنع: صفة ليفاع. يخال: فعل مضارع مبنى للمجهول. به: جار ومجرور متعلق بيخال، راعى: نائب فاعل ليخال، وهو المفعول الأول (الحمولة) مضاف إليه، طائرا: مفعول ثان ليخال.

(٧) البيت لأبى أمية الحنفى. رغم: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول. شيخا: مفعول ثان. ولست بشيخ: الواو واو الحال، ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم: اسمه، والباء حرف جر زائد. وشيخ: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وليس واسمها وخبرها: فى محل نصب الحال، إنما: أداة حصر، مبتدأ، من: اسم موصول خبر المبتدأ يدب: فعل مضارع، وفاعله مستتر تقديره هو. والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب

و «وجد»، كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عندَ اللَّه هُوَ خَيْراً وأَعْظَمَ أَجْراً﴾ (١).

و «علم»، كقوله تعالى: ﴿فإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ (٢).

ومن أحكام هذه الأفعال أن يجوز فيها: الإلغاء، والتعليق:

فأما الإلغاء: فهو عبارة عن «إبطال عملها فى اللفظ والمحل» لتوسطها بين المفعولين أو تأخرها عنهما.

مثال توسطها بينهما قولك: «زيدًا ظننت عالما» بالإعمال، ويجوز: «زيدٌ ظننت عالمٌ» بالإهمال

قال الشاعر:

٧١ . أَبِالأَرَاجِيزِ يَابْنَ اللؤمِ تُوعِدُنِى ... وَفِى الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ (٣)

فاللوم: مبتدأ مؤخر، و «فى الأراجيز» فى موضع رفع؛ لأنه خبر مقدم، وألغيت «خلت» لتوسطها بينهما، وهل الوجهان سواء، أو الأعمال أرجح؟ فيه مذهبان.

ومثال تأخرها عنهما قولك: «زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ» بالإهمال وهو الأرجح بالاتفاق، ويجوز «زَيْداً عَالِماً ظَنَنْتُ».

قال الشاعر:

٧٢ . القومُ فى أَثَرِى ظَنَنْتُ فَإِنْ يَكُنْ ... مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا (٤)

---

(١) سورة المزمل: ٢٠ (٢) سورة الممتحنة: ١٠

(٣) البيت لمنازل.. أبا لأراجيز: الهمزة للاستفهام، والباء حرف جر، والأراجيز: مجرور بالباء والجار والجرور متعلق بقوله توعدنى. با: حرف نداء. ابن: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، اللؤم: مضاف إليه، توعد: فعل مضارع، وفاعله مستتر وجوبا تقديره: أنت، والنون: للوقاية، والياء مفعول به، وفى الأراجيز: الواو واو الحال، وفى الأراجيز: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. خال: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره، (اللوم) مبتدأ مؤخر، والخور معطوف على اللؤم.

(٤) القوم: مبتدأ ، فى: حرف جر، أثر: مجرور بفى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وياء المتكلم: مضاف إليه، ظننت: فعل وفاعل، الفاء: حرف دال على التفريع، إن حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه، ويكن: فعل مضارع تام فعل الشرط. مجزوم بإن، =

فالقوم: مبتدأ، و «فى أثرى» فى موضع رفع على أنه خبره، وأهملت «ظن» لتأخرها عنهما.

ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معا، لم يجز الإهمال، ولا تقول: ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، بالرفع، خلافًا للكوفيين.

وأما التعليق: فهو عبارة عن «إبطال عملها لفظا لا محلا» لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها والمراد بما له صدر الكلام «ما» النافية، كقولك: «عَلِمْتُ ما زَيْدٌ قائم»، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ (١) فهؤلاء: مبتدأ، وينطقون: خبره، وليسا مفعولا أولا وثانيا، و «لا» النافية، كقولك: «علمت لازيد قائم ولا عمرو»، و«إن» النافية، كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٢)، أى ما لبثتم إلا قليلا، ولام الابتداء نحو قولك: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ (٣)، ولام القسم، كقول الشاعر:

٧٣ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ الْمَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا (٤)

والاستفهام. كقوله: «عَلِمْت أزيدُ قائمُ»، وكذلك إذا كان فى الجملة اسم استفهام،

= ما: اسم موصول: فاعل يكن. قد: حرف تحقيق، ظننت: فعل وفاعل والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول و«مفعولا ظننت محذوفان» أى: فإن يحصل الذى ظننته واقعا، فقد: الفاء واقعة فى جواب الشرط، قد: حرف تحقيق، ظفرت: فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جزم جواب الشرط، وخابوا: الواو عاطفة، خابوا: فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط.

(١) سورة الأنبياء: ٦٥ (٢) سورة الإسراء: ٥٢

(٣) سورة البقرة: ١٠٢

(٤) البيت للبيد بن ربيعة العامرى من معلقته. لقد: اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق، علمت: فعل وفاعل، لتأتين: اللام واقعة فى جواب القسم، تأتى: فعل مضارع، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة. منية: فاعل تأتى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه، لا محل لها من الإعراب جواب القسم، إن: حرف توكيد ونصب، المنايا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر، لا: حرف نفى، تطيش: فعل، سهام: فاعل، وها: مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن.

سواء كان أحد جُزْءَى الجملة، أو كان فضلة، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ولتعلمنَّ أَيُّنا أَشَدُّ عَذَابًا وأَبْقَىٰ﴾ (1)، والثانى كقوله تعالى: ﴿وسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ (2)، فأى منقلب: منصوب بينقلبون على المصدرية، أى ينقلبون أى انقلاب، و«يعلم» معلقة عن الجملة بأسرها لما فيها من اسم الاستفهام، وهو أى، وربما توهم بعض الطلبة انتصاب «أى» بيعلم، وهو خطأ، لأن الاستفهام له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله.

وإنما سمى هذا الإهمال تعليقا لأن العامل فى نحو قولك: «عَلِمْتُ مَازَيْدٌ قَائِمٌ» عامل فى المحل، وليس عاملا فى اللفظ، فهو عامل لا عامل، فَشُبِّه بالمرأة المعلقة التى هى لا مزوجة ولا مطلقة، والمرأة المعلقة: هى التى أساء زوجها عشرتها والدليل على أن الفعل عامل فى المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كقول كثير:

٧٤. وَمَا كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ (٣)

---

(١) سورة طه: ٧١

(٢) سورة الشعراء: ٢٢٧

(٣) ما: نافية، كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، أدرى: فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان، قبل: ظرف زمان، وهو متعلق بأدرى، عزة: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث، ما: اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع، البكا: خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بأدرى سدت مسد مفعوليها، ولا: الواو حرف عطف، لا: نافية، وموجعات: معطوف على محل البكى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، القلب: مضاف إليه حتى: حرف غاية وجر، تولى: فعل ماض، والتاء حرف دال على التأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عزة.

المرفوعات

١- الفاعل

ص - باب الفاعل مرفوع، «كقام زيدُ» و «مات عمرٌو» ولا يتأخر عامله عنه، ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، بل يقال: قام رجلان ورجال ونساء كما يقال: قام رجل، وشذ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل» «أو مخرجى هم»، وتلحقه علامة تأنيث إن كان مؤنثا، كـ «قامت هند» و «وطلعت الشمس» ويجوز الوجهان فى مجازى التأنيث الظاهر نحو: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ (يونس: ٥٧) ﴿قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾ (الأعراف: ٧٣) وفى الحقيقى المنفصل، نحو «حضرت القاضى امرأة» والمتصل فى باب نعم وبئس، نحو: «نعمت المرأة هند» وفى الجمع، نحو: ﴿قالت الأعراب﴾ إلا جمعى التصحيح فكمفرديهما نحو: «قام الزيدون» و«قامت الهندات، وإنما امتنع فى النثر: « ما قامت إلا هند» لأن الفاعل مذكر محذوف فى نحو: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾(١)، و ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾(٢) و ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾(٣) ويمتنع فى غيرهن.

ش - لما انقضى الكلام فى ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ، شرعت فى ذكر باب الفاعل، وما يتعلق به من باب النائب، وباب التنازع، وما يتعلق به من باب الاشتغال.

اعلم أن الفاعل عبارة عن «اسم صريح أو مؤول به، أُسْنِدَ إليه فعل أو مُؤَوَّل به، مقدم عليه بالأصالة واقعا منه، أو قائما به».

مثال ذلك «زَيْدٌ» من قولك: «ضرب زيدٌ عمراً» و «عَلِمَ زيدُ»، فالأول اسم أسند إليه فعل واقع منه، فإن الضرب واقع من زيد، والثانى: اسم أسند إليه فعل قائم بزيد.

وقولى أولا: «أو مؤول به» يدخل فيه نحو: «أن تخشع» فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾(٤)فإنه فاعل مع أنه ليس باسم، ولكنه فى تأويل الاسم وهو الخشوع.

وقولى ثانيا: « أو مؤول به» يدخل فيه مختلف فى قوله تعالى: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ (٥)، فإنه: فاعل ولم يسند إليه فعل، ولكن أسند إليه مؤول بالفعل، وهو مختلف فإنه فى تأويل يختلف.

(١) سورة البلد: ١٤ (٢) سورة هود: ٤٤ (٣) سورة مريم: ٣٨
(٤) سورة الحديد: ١٦ (٥) سورة النحل: ٦٩

وخرج بقولى: «مقدم عليه» نحو: «زيد» من قولك: «زيد قام» فليس فاعل، لأن الفعل المسند إليه ليس مقدما عليه، بل مؤخراً عنه، وإنما هو مبتدأ والفعل خبره.

وبقولى: «بالأصالة» نحو: «زيد» من قولك: «قام زيد » فإنه وإن أسند شىء مؤول بالفعل وهو مقدم عليه، لكن تقديمه عليه بالأصالة لأنه خبر فهو فى نية التأخير.

وخرج بقولى: «واقعا» منه إلخ. ونحو« «زيد» من قولك: «ضرب زيد» فإن الفعل المسند إليه واقع عليه، وليس واقعا منه ولا قائما به.

وإنما مثلت الفاعل «بقَامَ زَيْدٌ» و «مات عمرو» ليعلم أنه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أن مسماه أحدث شيئا بل كونه مسندا إليه على الوجه المذكور ألا ترى أن عمرا لم يحدث الموت، ومع ذلك يسمى فاعلا.

وإذا عرفت الفاعل، فاعلم أن له أحكاماً:

أحدها: أن لا يتأخر عامله عنه، فلا يجوز فى نحو: «قام أخواك» أن تقول: أخواك قام، وقد تضمن ذلك الحد الذى ذكرناه، وإنما يقال: أخواك قاما، فيكون أخواك مبتدأ وما بعده فعل وفاعل والجملة خبر.

والثانى: أنه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع فلا يقال: «قاما أخواك» ولا «قاموا إخوتك» ولا «قُمْنَ نسْوتك» بل يقام فى الجميع «قام» بالإفراد كما يقال: «قام أخوك» هذا هو الأكثر، ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل فعلا كان كقوله عليه الصلاة والسلام: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**» أو اسما كقوله عليه الصلاة والسلام: «**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ**» قال ذلك لما قال له ورقة بن نوفل: وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك والأصل أو «مُخْرِجُوىَ هم »فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فى الياء، والأكثر أن يقال: يَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ أَوْ مُخْرِجِىَ هم - بتخفيف الياء.

والثالث: أنه إذا كان مؤنثا لحق عامله تاء التأنيث الساكنة إن كان فعلا ماضيا، أو المتحركة إن كان وصفا، فتقول:«قَامَتْ هِنْدُ» و «زَيْدٌ قَائِمَةٌ أُمُّهُ».

ثم تارة يكون إلحاق التاء «جائزاً» وتارة يكون واجباً.

فالجائزة فى أربع مسائل: **إحداها**: أن يكون المؤنث اسما ظاهرا مجازى التأنيث ونعنى به ما لا فَرْج له، تقول: طلعت الشمس؛ والأول أرجح، قال الله تعالى: ﴿**قَدْ**

جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ (1) وفى آية أخرى: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾ (2).

والثانية: أن يكون المؤنث اسما ظاهراً حقيقى التأنيث، وهو منفصل من العامل بغير إلا وذلك كقولك: «حَضَرَتِ القَاضِيَ امْرَأَةٌ» ويجوز: «حَضَرَ القَاضِيَ امرأةٌ» والأول أفصح.

الثالثة: أن يكون الفاعل نعم أو بئس، نحو «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدُ»، و«نعم المرأة هند».

الرابعة: أن يكون الفاعل جمعاً نحو: «جاء الزُّيُودُ» و «جاءت الزُّيُودُ» و «جاءت الهُنُودُ» و «جاء الهُنُودُ» فمن أنث فعلى معنى الجماعة، ومن ذكر فعلى معنى الجمع، ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح فإنه يحكم لهما بحكم مفرديهما، فتقول: «جاءت الهِنْدَاتُ» بالتاء لاغير، كما تفعل فى «جاءت هند» و «قام الزَّيْدُون» بترك التاء لاغير، كما تفعل فى «قام زيد».

والواجب فيما عدا ذلك وهو مسألتان إحداهما: المؤنث الحقيقى التأنيث الذى ليس مفصولا ولا واقعا بعد نعم أو بئس، نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ (3) الثانية: أن يكون ضميراً متصلا، كقولك: «الشمسُ طلعتْ».

وكان الظاهر أن يجوز فى نحو «ما قام إلا هِنْدٌ» الوجهان ويترجح التأنيث كما فى قولك: «حضر القاضيَ امرأةٌ» ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء فى النثر، لأن ما بعد «إلا» ليس الفاعل فى الحقيقة، إنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر، فلذلك ذكر العامل والتقدير ما قام أحدٌ إلا هند.

وهذا أحد المواطن الأربعة التى يطرد فيها حذف الفاعل. والثانى: فاعل المصدر كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (4) تقديره: أو إطعامه يتيما. والثالث: فى باب النيابة، نحو: ﴿وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾ (5) أصله - والله أعلم - وقضى الله الأمر. والرابع: فاعل أفعل فى التعجب إذا دل عليه مقدم مثله، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (6) أى: «وأبصر بهم» فحذف «بهم» من الثانى لدلالة الأول عليه،

(1) سورة يونس: 57

(2) سورة الأعراف: 73، 85 وكلتاهما بتأنيث الفعل بالتاء (قد جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ) وفى سورة الأنعام: (جاءكم بَيِّنَةٌ) بحذف التاء.

(3) سورة آل عمران: 35

(4) سورة البلد: 14، 15

(5) سورة هود: 44

(6) سورة مريم: 38

وهو فى موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور.

ص ـ والأصل أن يلى عامله، وقد يتأخر جوازا نحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ وكما أتى ربهُ موسى قدر. ووجوبا نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾، وضربنى زيد، وقد يجب تأخير المفعول كـ «ضربتُ زيداً» و «ما أحْسَنَ زيداً»، و«ضرب موسى عيسى» بخلاف «أرْضَعَت الصغرى الكبرى» وقد يتقدم على العامل: جوازا نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ (الأعراف: ٣٠) ووجوبا نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ (الإسراء: ١١٠).

وإذا كان الفعل نعم أو بئس فالفاعل إما معرف بأل الجنسية نحو: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ (ص: ٣٠) أو مضاف لما هى فيه نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (النحل: ٣٠) أو ضمير مستتر مفسر بتمييز مطابق للخصوص، نحو ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف: ٥٠).

ش ـ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقهما أن يتصلا وحق المفعول أن يأتى بعدهما قال الله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ (١) وقد يتأخر الفاعل عن المفعول وذلك على قسمين جائز وواجب.

فالجائزة كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ (٢)

وقول الشاعر:

٧٥ـ جَاءَ الْخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ (٣)

فلو قيل فى الكلام «جَاءَ النُّذُرُ آل فِرْعَون» لكان جائزاً وكذلك لو قيل: كما أتى موسى ربه» وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائداً على متقدم لفظا ورتبة وذلك هو الأصل فى عود الضمير.

---

(١) سورة النمل: ١٦ (٢) سورة القمر: ٤١

(٣) البيت لجرير فى عمر بن عبد العزيز، جاء: فعل ماض، والفاعل هو ، الخلافة: مفعول به. أو: حرف عطف بمعنى الواو، كان: فعل ماض ناقص، والتاء : علامة التأنيث واسمها ضمير مستتر جوازا، قدراً: خبر كان، كما: الكاف حرف تشبيه وجر، وما: حرف مصدرى، أتى: فعل ماض، رب: منصوب على التعظيم مفعول به، والهاء: مضاف إليه، موسى: فاعل أتى مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، على قدر: جار ومجرور متعلق يأتى، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف.

والواجب كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (١) وذلك لأنه لو قدم الفاعل هنا ، فقيل «ابتلى ربه إبراهيم» لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وذلك لا يجوز وكذلك نحو قولك: «ضربنى زيد» وذلك أنه لو قيل: «ضرب زيد إياى» لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله، وذلك أيضا لا يجوز.

وقد يجب (أيضا) تأخير المفعول فى نحو: «ضرب موسى عيسى» لا نتفاء الدلالةعلى فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، فلو وجدت قرينة معنوية نحو: «أرضعت الصغرى الكبرى» و «أكل الكمثرى موسى» أو لفظية كقولك: «ضربت موسى سلمى» و«ضرب موسى العاقل عيسى» جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه، لانتفاء اللبس فى ذلك.

واعلم أنه كما لا يجوز فى مثل «ضرب موسى عيسى» أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل لئلايتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مُتَحَمِّل لضميره، وأن «موسى» مفعول.

ويجوز فى مثل «ضرب زيدٌ عمراً» أن يتقدم المفعول على الفعل لعدم المانع من ذلك قال الله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ (٢).

وقد يكون تقديمه واجبا كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ (٣) فأيا: مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوبا، لأنه شرط والشرط له صدر الكلام، وتدعوا مجزوم به.

وإذا كان الفعل «نعم» أو «بئس» وجب فى فاعله أن يكون اسما معرفا بالألف واللام نحو: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ (٤) أو مضافا لما فيه أل كقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (٥) ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ (٦) أو مضمرًا مستتراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (٧) أى بئس ـ هو أى البدل ـ بدلا.

(١) سورة البقرة: ١٢٤ (٢) سورة الأعراف: ٣٠
(٣) سورة الإسراء: ١١٠ (٤) سورة ص: ٤٤
(٥) سورة النحل: ٣٠ (٦) سورة النحل: ٢٩
(٧) سورة الكهف: ٥٠

وإذا استوفت «نعم» فاعلها الظاهر، أو فاعلها المضمر وتمييزه ـ جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم، فقيل:«نعم الرجلُ زيدٌ» و«نعم رَجُلاً زيدٌ».

وإعرابه مبتدأ والجملة قبله خبر، والرابط بينهما العموم الذى فى الألف واللام ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل فلا يقال: «نعم زيد الرجل» ولا على التمييز خلافا للكوفيين فلا يقال: «نعم زيدٌ رجلا» ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل نحو: «زيدٌ نعم الرجلُ» ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِّعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (١) أى هو، أى أيوب (٢).

---

(١) سورة ص: ٤٤

(٢) الفاعل على ثلاثة أقسام:

١. صريح مثل جاء الحق.

٢. ضمير: متصل أو منفصل أو مستتر وجوبا أو جوازاً.

٣. مؤول، والفاعل المؤول هو أن يأتى الفعل ويكون فاعله مصدراً مفهوما من الفعل بعده، نحو: «يحسن أن تجتهد» فالفاعل هنا هو المصدر المفهوم من تجتهد، ولذا كان الفعل الذى بعد «أن» فى تأويل المصدر الذى هو الفاعل مؤولا ويتأول الفعل بالمصدر بعد خمسة أحرف وهى: أَنْ، وأَنّ، وكى، وما، ولو المصدريتين: مثل «يعجبنى أن تجتهد» والتقدير: «يعجبنى اجتهادك»، والثانى مثل: «بلغنى أنك فاضل» والتقدير «بلغنى فضلك»، والثالث مثل «أعجبنى ما تجتهد» والتقدير: «أعجبنى اجتهادك»، والرابع مثل: «جئت لكى أتعلم» والتقدير: «جئت للتعلم» وكى لا يتأول الفعل بعدها إلا بمصدر مجرور باللام، والخامس مثل: «وددت لو تجتهد» والتقدير: «وددت اجتهادك» ولو لا يتأول الفعل بعدها إلا بالمفعول: كما رأيت، والثلاثة الأول: يتأول الفعل بعدها بالمرفوع والمنصوب والمجرور، هذا وإن وقع بعد «لو» كلمة «أن» فهناك فعل محذوف بينهما تقديره (ثبت) فإن قلت (لو أنك اجتهدت لكان خيرا لك) فالتقدير: لو ثبت اجتهادك، فيكون المصدر المؤول فاعلا لفعل محذوف تقديره (ثبت). والهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) تسمى همزة التسوية. وما بعدها مؤول بمصدر مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر وسواء قبله خبره مقدما عليه. فتقدير قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (البقرة: ٦٠) إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم، أى الأمران سيان عندهم.

٢- نائب الفاعل

ص- باب النائب عن الفاعل: يحذف الفاعل فينوب عنه فى أحكامه كلها: مفعول به، فإن لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف أو مجرور أو مصدر، ويضم أول الفعل مطلقاً، ويشاركه ثان نحو: تعلم، وثالث نحو: انطلق، ويفتح ما قبل الآخر فى المضارع، ويكسر فى الماضى ولك فى نحو: قال، وباع: الكسر مخلصاً.

ش- يجوز حذف الفاعل: إما للجهل به، أو لغرض لفظى أو معنوى. فالأول كقولك، سُرِقَ المتاعُ» ورُوِىَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «**إذَا لَمْ يُعْلَمْ السارقُ والراوى**»، والثانى كقولهم: «طَابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيَرتُهُ» فإنه لو قيل: «حَمَدَ الناسُ سيرَتَه» اختلفت السجعة، والثالث كقوله تعالى: ﴿يا أيُّها الَّذين آمَنُوا إذا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا﴾ (١). وقول الشاعر:

٧٦. وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ (٢)

فحذف الفاعل فى ذلك، لأنه لم يتعلق غرض بذكره.

وحيث حذف فاعل الفعل فإنك تقيم مقامه المفعول به، وتعطيه أحكامه المذكورة له فى بابه، فتصيره مرفوعا بعد أن كان منصوباً، وعمد بعد أن كان فضالة، وواجب التقديم بعد أن كان جائز التقديم عليه، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً، تقول فى ضرب زيد عمراً: «ضُرِبَ عمرٌو» وفى «ضرب زيد هند» «ضُرِبَتْ هندٌ». فإن لم يكن فى الكلام مفعول به ناب الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر، تقول: سِيرَ فرسخٌ، وصِيمَ رمضانُ، ومُرَّ بِزَيْدِ، وجُلِسَ جُلُوسُ الأمير.

---

(١) البيت للشنفرى، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثانى جوابه وجزاؤه، مد: فعل ماض، مبنى للمجهول، فعل الشرط، مبنى على الفتح فى محل جزم، والتاء للتأنيث، الأيدى: نائب فاعل، إلى الزاد: جار ومجرور متعلق بمد، لم: حرف نفى وجزم وقلب، أكن: فعل مضارع ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، بأعجلهم: الباء حرف جر زائد، أعجل: خبر أكن: منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، إذ: حرف دال على التعليل، أجشع: مبتدأ، القوم: مضاف إليه، أعجل: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.

(٢) سورة المجادلة: ١١

ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أنْ يكون مختصا، فلا يجوز: ضُربَ ضَرْبٌ، ولا صِيمَ زَمَنٌ، ولا اعْتُكِفَ مَكَانٌ، لعدم اختصاصها، فإن قلت: ضُربَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، وصِيمَ زَمَنٌ طَوِيلٌ، واعْتُكِفَ مَكَانٌ حَسَنٌ - جاز، لحصول الاختصاص بالوصف.

الثاني: أن يكون متصرفا، لا ملازما للنصب على الظرفية أو المصدرية، فلا يجوز «سُبْحَانُ اللّه» بالضم، على أن يكون نائبا مَنَابَ فاعل فعله المقدر على أن تقديره: يُسَبَّحُ سُبْحَانُ الله، ولا يُجاء إذا جاء زيدٌ على أن «إذا» نائبة عن الفاعل لأنهما لا ينصرفان.

الثالث: أن لا يكون المفعول به موجوداً، فلا تقول: «ضُرِبَ اليومُ زيداً» خلافا للأخفش والكوفيين. وهذا الشرط أيضاً جاز في الجار والمجرور، والخلاف جار فيه أيضاً واحتج المجيز بقراءة أبى جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [١].

ويقول الشاعر:

٧٧. وَإِنَّمَا يُرْضِى المنِيبُ رَبَّهُ ... مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ [٢]

فأقيم «بما» و «بذكر» مع وجود «قوما» «وقلبه» وأجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة. ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً فى الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾ [٣] أى: ليجزى الغفران قوماً، وإنما أقيم المفعول الثانى، وذلك جائز.

وإذا حذف الفاعل وأقيم شىء من هذه الأشياء مقامه وجب تغيير الفعل بضم أوله، ماضيا كان أو مضارعا، ويكسر ما قبل آخره فى الماضى، وبفتحه فى المضارع

(١) سورة الجاثية: ١٤

(٢) وإنما: الواو حسب ما قبلها، إنما، أداة حصر، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، يرضى: فعل مضارع، المنيب: فاعل يرضى، مرفوع بالضمة الظاهرة، رب: منصوب على التعظيم، مفعول به. منصوب بالفتحة الظاهرة، والهاء مضاف إليه. ما: مصدرية ظرفية، دام فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب، معنياً: خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو اسم مفعول، فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبنى للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل، بذكر: جار ومجرور هو نائب فاعل «معنياً»، قلب: مفعول به لمعنى، منصوب بالفتحة الظاهرة. والهاء مضاف إليه، مبنى على الضم فى محل جر.

(٣) سورة الجاثية: ١٤

نقول: ضُرِب، ويُضْرَبُ. وإذا كان الفعل مبتدأ بتاء زائدة أو بهمزة وَصْل شارك فى الضم ثانيه أوّلَه فى مسألة التاء، وثالثُه أوَّله فى مسألة الهمزة، تقول فىَّ تَعَلَّمْتُ المسألة: «تُعُلِّمَت المسألَةُ»، بضم التاء والعين، وفى انطلقْتُ بزَيْد: «انْطُلِقَ» بضم الهمزة والطاء، قال الله تعالى: ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ ﴾ (١) إذا ابتدئ بالفعل قيل «اضْطُرَّ» بضم الهمزة والطاء قال الهذلى:

٧٨. سَبَقُوا هَوِى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُل جَنْبٍ مَصْرَعُ (٢)

وإذا كان الفعل الماضى ثلاثياً معتل الوسط- نحو: قال وباع- جاز لك فيه ثلاث لغات: إحداها- وهى الفُصْحَى- كسر ما قبل الألف ياء، الثانية: إشمام الكسر شيئاً من الضم: تنبيها على الأصل. وهى لغة فصيحة أيضاً، الثالثة: إخلاصُ ضم أوله، فيجب قلب الألف واواً، فتقول: قُولَ وبُوع، وهى قليلة.

---

(١) سورة البقرة: ١٧٣

(٢) البيت لأبى ذؤيب الهذلى: سبقوا: فعل وفاعل. هوى: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر، وياء المتكلم مضاف إليه، مبنى على الفتح فى محل جر، وأعنقوا: فعل وفاعل والجملة معطوفة على الجملة السابقة، لهواهم: اللام حرف جر، هوى مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بأعنق، وهم مضاف إليه، فتخرموا: الفاء عاطفة. تخرم: فعل ماض مبنى للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل ولكل: الواو للحال. ولكل: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، جنب: مضاف إليه، مصرع: مبتدأ مؤخر. والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال

٣- باب الاشتغال

ص - باب الاشتغال، يجوز فى نحو: «زيدًا ضَرَبْتُه» أو «ضَرَبْتَ أخاه» أو «مررت به» رفع زيد بالابتداء، فالجملة بعده خبر، ونصبه بإضمار ضربت وأهنت، وجاوزت: واجبة الحذف، فلا موضع للجملة بعده، ويترجح النصب فى نحو: ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ متأول، وفي نحو: ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ للتناسب ونحو: ﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾ (١) و «مازيداً رأيته» لغلبة الفعل. ويجب فى نحو: «إن زيداً لقيته فأكرمه» و «هلا زيداً أكرمته» لوجوبه. ويجب رفع فى نحو: «خرجت فإذا زيدٌ يضربُهُ عمرٌو» لا متناعه. ويستويان فى نحو: «زيدٌ قامَ أبوه وعمرُو أكرمْتُهُ» للتكافؤ، وليس منه ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ (٢) و «أزيدٌ ذُهِبَ به».

ش - ضابط هذا الباب: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل، عامل فى ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنصبه: مثال ذلك «زيداً ضربْتُهُ» ألا ترى أنك لو حذفت الهاء وسلطت «ضَرَبْتُ» على «زيد» لقلت: (زيدًا ضَرَبْتُ) ويكون زيدا مفعولا مقدما، وهذا المثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم، ومثاله أيضا «زَيْدًا مَرَرْتُ به» فإن الضمير وإن كان مجرورا بالباء إلا أنه فى موضع نصب بالفعل، ومثالُ ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل فى الضمير نحو: قولك: «زيداً ضربت أخاه» فإن «ضَرَبَ» عامل فى الأخ نصبا على المفعولية والأخ عامل فى الضمير خفضا بالإضافة.

إذا تقرّر هذا فتقول: يجوز فى الاسم المتقدم أن يرفع بالابتداء، وتكون الجملة بعده فى محل رفع على الخبرية، وأن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور، فلا موضع للجملة حينئذ، لأنها مفسرة.

وتقدير الفعل فى المثال الأول: ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُه، وفى المثال الثانى: جاوزتُ زيداً مررت به، ولا تقدر «مَرَرْتُ» لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه، وفى الثالث أَهَنْتُ زيداً ضَرَبْتُ أخاه، ولا تقدر «ضربت»، لأنك لم تضرب إلا الأخ.

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات، فتارة يترَّجح نصبه، وتارة يجب، وتارة يترجح رفعه، وتارة يجب، وتارة يستوى الوجهان:

---

(١) سورة القمر: ٢٤ (٢) سورة القمر: ٥٢

فأما ترجيح النصب ففى مسائل:

١ـ منها: أن يكون الفعل المذكور فعلَ طَلَب، وهو الأمر، والنهى، والدعاء، كقولك: (زيداً اضْرِبْهُ)، و (زَيْدًا لا تُهِنْهُ)، و (اللّهُم عَبْدَكَ ارْحَمْهَ).

وإنما يترجّح النصب فى ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس، لأنها لا تحتمل الصدق و الكذب.

ويُشْكِلُ على هذا نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (١) فإنه نظير قولك: (زيداً وعمراً اضْرِبْ أخاهما)، وإنما رجح في ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب وكذلك قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾ (٢)، والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع فى الموضعين.

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير: مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فالسارق والسارقة: مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف وهو الجار والمجرور، واقطعوا جملة مستأنفة، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، ولم يستقم عمل فعل من جملة فى مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى، ومثله: (زيد فقير فاعْطِه)، و(خالدٌ مكسورٌ فَلا تُهِنْهُ)، وهذا قول سيبويه. وقال المبرد: أل موصولة بمعنى الذى، والفاء جىء بها لتدل على السببية، كما فى قولك: (الذى يأتينى فله درهم)، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن تفعل لو سُلِّط على الاسم لنصبه.

ومنها أن يكون الاسم مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية، كقولك: «قام زيدٌ وعمراً أكرمْتُه»، وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية، فيلزم عطف الاسمية على الفعلية، وهما متخالفان، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية، لأن التقدير، وأكرمت عمراً أكرمته، فتكون قد عطفت فعلية على فعلية، وهما متناسبان، والتناسب في العطف أولى من التخالف، فلذلك رجح النصب، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ * وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾(٣) أجمعوا على نصب «الأنعام» لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية ـ وهى، «خلق الإنسان».

(١) سورة المائدة: ٣٨

(٢) سورة النور: ٢

(٣) سورة النحل: ٤، ٥

ومنها أن يتقدم على الاسم أداة الغالبُ عليها أن تَدْخُلَ على الأفعال، كقولك: (أزيداً ضَرَبْتَهُ) و(ما زيداً رأيتُه)، قال تعالى: ﴿أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ﴾ (١).

وأما وجوب النصب ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل، كأدوات الشرط والتحضيض، كقولك: «إنْ زيداً رأيتَه فأكرمْه» و«هلا زيداً أكْرَمْتَهُ» وكقول الشاعر:

٧٩. لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ   فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكِ فَاجْزَعِي (٢)

وأما وجوب الرفع ففيما إذا تَقَدَّم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية كإذا الفجائية، كقولك: «خرجت فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عمرٌو» فهذا لا يجوز فيه النصب، لأنه يقتضى الفعل، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية.

وأما الذى يستويان فيه فضابطه. «أن يتقدم على الاسم عاطف، مسبوق بجملة فعلية، مخبر بها عن اسم قبلها» كقولك: «زيدٌ قامَ أبوه، وعمراً أكرمتُه» وذلك لأن «زيد قام أبوه» جملة كبرى ذات وجهين، ومعنى قولى: «كبرى» أنها جميلة فى ضمنها جملة، ومعنى قولى: «ذات وجهين» «أنها اسمية الصدر، فعلية العجز، فإن صدرها رفعت (عمراً)، وكانت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وإن راعيت عجزه نصبته، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فيستوى الوجهان.

وأما الذى يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك، كقولك: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) قال الله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ (٣)، أجمعت السبعة على رفعه، وقرئ شاذا بالنصب وإنما يترجح الرفع فى ذلك، لأنه الأصل، ولا مرجح لغيره وليس من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ (٤)، لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى

---

(١) سورة القمر: ٢٤

(٢) البيت للنمر بن تولب. لا: ناهية. تجزعى: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، إن: حرف شرط جازم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه، منفسا: مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن أهلكت منفسا، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط أهلكته أهلك: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل. والهاء مفعول به. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة، إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط، هلكت: فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها، فعند: الفاء زائدة، عند: ظرف متعلق باجزعى، ذا: اسم اشارة مجرور محلا بإضافة (عند) إليه، و(اللام) للبعد و(الكاف) حرف خطاب، فاجزعى: الفاء واقعة فى جواب إذا. اجزعى: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة لا محل لها جواب إذا.

(٣) سورة الرعد: ٢٣   (٤) سورة القمر: ٥٢

المراد وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شىء فى الزبر، حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى: وكل مفعول لهم ثابتٌ فى الزُّبُر، وهو مخالف ذلك المعنى، فالرفع هنا واجب، لا راجح، والفعلُ المتأخر صفة للاسم، فلا يصح له أن يعمل فيه وليس منه «أزيدٌ ذُهِبَ به» لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط.

٤- باب التنازع

ص - باب التنازع، يجوز فى «ضربنى وضربْتُ زيداً» إعمال الأول، واختاره الكوفيون، فيضمر فى الثانى كل ما يحتاجه، أو الثانى، واختاره البصريون، فيضمر فى الأول مرفوعه فقط، نحو:

٨٠. جَفَوْنِى وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ (١)

وليس منه

كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

لفساد المعنى.

ش - يُسَمَّى هذا الباب باب التنازع، وباب الإعمال أيضا.

وضابطه: «أن يتقدم عاملان أو أكثر، ويتأخر معمول أو أكثر، ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر».

مثال تنازع العاملين معمولا واحدا قوله تعالى: ﴿ءاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (٢).

---

(١) البيت هو:

جفونى ولم أجف الأخلاء، إننى ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِىَ مُهْمِلُ

جفا: فعل ماض، وواو الجماعة فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به. ولم: الواو حرف عطف، لم: حرف نفى وجزم وقلب. أجف: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، الأخلاء: مفعول به، إن: حرف توكيد ونصب النون للوقاية والياء اسم إن. لغير: جار وجرور متعلق بمهمل، جميل مضاف إليه. من: حرف جر. خليل: مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل وخليلى مضاف إليه وياء المتكلم مضاف إليه، مهمل. خبر إن.

(٢) سورة الكهف: ٩٦

وذلك لأن «آتونى» فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثان «أفرغ» فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول، وتأخر عنهما «قطرا»، وكل منهما طالب له.

ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول: «ضَرَبَ وأَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا».

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا: «كَمَا صَلَّيْتَ، وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ على إِبْرَاهِيمَ» فـ «على إبراهيم» مطلوبٌ لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام: «تُسَبِّحُونَ وتحْمَدُوْن وتُكَبِّرُون دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ» فـ «دبر» منصوبٌ على الظرفية، و«ثلاثا وثلاثين» منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما.

إذا تقرر هذا فنقول: لا خلاف فى جواز إعمال أى العاملين أو العوامل شئت، وإنما الخلاف فى المختار، فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه.

فإن أعملت الأول أضمرت فى الثانى كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك نحو: «قام وقعد أخواك» و«قام وضربْتُهُمَا أخواك» و«قام ومررت بهما أخواك» وذلك لأن الاسم المتنازع فيه - وهو «أخواك» فى المثال - فى نية التقديم، فالضمير وإن عاد على متأخر لفظا لكنه متقدم رتبة.

وإن أعملت الثانى: فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته، فقلت: «قام وقعد أخواك» وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته، فقلت: «ضربت وضربنى أخواك» و«مررت ومر بى أخواك» ولا تقل: «ضربتهما» ولا «مررت بهما»، لأن عود الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة وإنما اغتفر فى المرفوع لأنه غير صالح للسقوط، ولا كذلك المنصوب والمجرور:

وليس من التنازع قول امرئ القيس:

٨١. وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي. وَلَمْ أَطْلُبْ. قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ[1]

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوَجَّهَيْن إلى شيء واحد كما قدمنا ولو وُجِّه هنا «كفانى» و«أطلب» إلى «قليل» فسد المعنى، لأن «لو» تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان ما بعدها مثبتا كان منفيا، نحو: «لو جاءنى أكرمته» وإذا كان منفيا كان مثبتا، نحو «لو لم يسئ لم أعاقبه» وعلى هذا فقوله: «أن ما أسعى لأدنى معيشة» منفى لكونه فى نفسه مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه، ونقيض السعى لأدنى معيشة عدم السعى لأدنى معيشة، وقوله: «ولم أطلب» مثبت، لكونه منفيا بلم، وقد دخل عليه حرف الامتناع فلو وُجِّه إلى «قليل» وجب فيه إثبات طلب القليل، وهو عين ما نفاه أولا وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول «أطلب» محذوفا، وتقديره «ولم أطلب الملك» ومقتضى ذلك أنه طالب لذلك، وهو المراد:

فإن قيل: إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفانى، ولو قدرته مستأنفا محضا غير داخل تحت حكم لو.

قلت: إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط.

---

(١) البيت لامرئ القيس. لو: حرف امتناع لامتناع. أن: حرف توكيد ونصب. ما: مصدرية. أسعى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، و(ما) المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب باسم أن. لأدنى: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف والتقدير: لو ثبت كون سعى لأدنى، معيشة. مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. كفى. فعل ماض والنون للوقاية، والياء مفعول به. ولم: الواو عاطفة. لم حرف نفى وقلب، أطلب: فعل مضارع مجزوم بلم. وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، قليل: فاعل كفانى. من المال: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

١ - باب المفعول منصوب

ص: باب المفعول منصوب:

ش: قد مضى أن الفاعل مرفوع أبداً، واعلم الآن أن المفعول منصوب أبداً، والسبب فى ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً، والرفع ثقيل، و المفعول يكون واحداً فأكثر؛ والنصب خفيف، فجعلوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير، قصداً للتعادل.

ص - وهو خمسة:

ش - هذا هو الصحيح، وهى: المفعول به، كضربت زيداً، والمفعول المطلق وهو المصدر، كضربت ضرباً، والمفعول فيه، وهو الظرف، كصمت يوم الخميس «و» جَلَسْتُ أمَامك، والمفعول له، كـ «قمتُ إجلالاً لك» والمفعول معه - وكـ «سِرْتُ والنيلَ».

ونَقَصَ الزَّجاجُ منها المفعول مَعَهُ فجعلهُ مَفعُولا به، وقدَّر «سِرْتُ وجاوزتُ النِّيلَ».

ونَقَصَ الكوفيون منها المفعول له، فجعلوه من باب المفعول المطلق، مثل: قعدتُ جلوساً».

وزاد السِّيرافيُّ سادساً، وهوالمفعول منه، نحو: «واختارَ موسى قوْمَه سَبْعين رجلا» لأن المعنى من قومه.

وَسَمّى الجوهرى المستثنى «مفعولا دُونَهُ».

٢ - المفعول به

ص - المفعولُ بهِ، وهوَ: ما وَقع عَليهِ فعلُ الفاعلِ، كـ «ضرَبت زيداً».

ش - هذا الحد لابن الحاجب - رحمه اللّه -، وقد استشكل بقولك: «ما ضربتُ زيداً أو لا تضرب زيداً» وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يُعْقَلُ إلا به ألا ترى أن «زيداً» فى المثالين متعلّق بضرب، وأنّ «ضرب» يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مَقامه من المتعلقات [1].

(١) المفعول به هو اسم دل على شىء وقع عليه فعل الفاعل إثباتاً أو نفيا ولم تغير لأجله صورة الفعل، نحو «بريت القلم. وما بريت القلم».

وقد يتعدد فى الكلام إن كان الفعل متعديا إلى أكثر من مفعول به واحد، نحو: «أعطيت الفقير درهما. وظننت الأمر واقعاً. وأعلمت سعيداً الأمر جليا» والمفعول به قسمان: صريح وغير صريح.

والصريح قسمان: ظاهر، نحو: «فتح خالد الباب» وضمير متصل، نحو: «أكرمتك وأكرمتهم» أو =

٣ - المنـــادى

ص ـ ومنه المنادَى.

ش ـ أى: ومن المفعـول به المنادى، وذلك لأن قـولك: «يا عبـد اللّهِ» أصلهُ أدعـو عبداللّه، فحذف الفعل وأنيب «يا» عنه.

ص ـ وإنما يُنْصب مضافا كـ «يا عَبد اللّهِ»، أو شبهَهُ كـ «يَا حسناً وجهُهُ» و«يَا طالعاً جبَلاً» و«يا رفيقاً بالعباد» أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: «يا رَجلاً خُذْ بيدى».

ش ـ يعنى أن المنادى إنما ينصب لفظاً فى ثلاث مسائل:

= منفصل، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ونحو «إياه أريد».

وغير الصريح ثلاثة أقسام: مؤول بمصدر بعد حرف مصدرى نحو: «علمت أنك مجتهد» وجملة مؤولة بمفرد، نحو: «ظننتك تجتهد» وجار ومجرور، نحو: «أخذت بيدك».

وقد يسقط حرف الجر فينتصب المجرور على أنه مفعول به ويسمى المنصوب على نزع الخافض. فهو يرجع إلى أصله فى النصب كقول الشاعر:

تَمُرُّونَ الديارَ ولَمْ تَعُوجُوا ... كَلامُكُمُو عَلَىَّ إذاً حَرَامُ

وللمفعول به أربعة أحكام:

١- أنه يجب نصبه

٢- أنه يجوز حذفه لدليل، نحو: «رَعَتْ الماشية» ويقال: «هل رأيت الخليل؟» فتقول: «رأيت»، قال تعالى: **﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾** وقال: **﴿ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى﴾**.

وقد ينزل المتعدى منزلة اللازم لعدم تعلق غرض بالمفعول به فلا يذكر له مفعول ولا يقدر. كقوله تعالى: **﴿هل يستوى الدين يعلمون والذين لا يعلمون﴾**:.

وما نصب مفعولين من أفعال القلوب جاز فيه حذف مفعوليه معا وحذف أحدهما لدليل. فمن حذف أحدهما قوله تعالى: **﴿أين شركائى الذين كنتم تزعمون﴾**؟ أى تزعمونهم شركائى. ومن حذفهما معا قولهم: «من يسمع يخل» أى يخل ما يسمعه حقاً.

٣- أنه يجوز أن يحذف فعله لدليل، كقوله تعالى: **﴿ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً﴾** ويقال لك: من أكرم؟ فتقول: «العلماء». ويجب حذفه فى الأمثال ونحوها مما اشتهر بحذف الفعل نحو: «الكلاب على البقر»، ونحو: «كل شىء ولا شتيمة حر» ونحو: «أهلا وسهلا».. ومن ذلك حذفه فى أبواب التحذير والإغراء، والاختصاص، والاشتغال، والنعت المقطوع. وسيأتى بيان ذلك فى مواضعه.

٤- أن الأصل فيه أن يتأخر عن الفعل والفاعل. وقد يتقدم على الفاعل أو على الفعل والفاعل معا - وليس هذا موضع تفصيل ذلك.

إحداها: أن يكون مضافاً، كقولك: «يا عبدَ اللّه» و«يارسُولَ اللّه».

وقول الشاعر:

٨٢. الاَ يا عِبَادَ الله قَلْبِي مُتَيَّمُ بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِم بَعْلا (١)

الثانيـة: أن يكون شبيهاً بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، وهذا الذى به التمام إما أن يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى، كقولك: «يا محموداً فعله» و«يا حسنا وجهه» و«ياجميلا فعله» و«يا كثيراً بره» أو منصوباً به، كقولك: «يا طالعاً جبلا» أو مخفوضاً بخافض متعلق به، كقولك: «يا رفيقاً بالعباد» و«ياخيراً من زيد» أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك: «يا ثلاثة وثلاثين» فى رجل سميته بذلك.

الثالثة: أن يكون نكره غير مقصودة، كقول الأعمى: «يا رجلا خذ بيدى». وقول الشاعر:

٨٣. فَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا (٢)

(١) البيت للأخطل التغلبى النصرانى.. «ألا» أداة استفتاح وتنبيه، «يا» حرف نداء، «عباد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، عباد: مضاف. و«اللّه»: مضاف إليه، قلب: مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم. وياء المتكلم مضاف إليه، متيم»: خبر المبتدأ، «بأحسن» جار ومجرور متعلق بمتيم، وأحسن مضاف و«من» اسم موصول مضاف إليه، «صلى» فعل ماض، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازا، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة، بعلا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة. وموضوع الشاهد هو ياعباد اللّه، (فعباد) منادى منصوب لفظاً لأنه مضاف.

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى، من كلمة يقولها وقد أسرته التيم فى يوم الكلاب الثانى - أيا: حرف نداء، راكبا: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، إما: كلمة مركبة من إن وما، فإن شرطية، وما: زائدة، عرضت: فعل ماض فعل الشرط وتاء المخاطب فاعله، فبلغن: الفاء واقعة فى جواب الشرط. بلغ: فعل أمر مبنى على الفتح لا تصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، و(النون) نون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، ندامى: مفعول أول لبلغ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر، وياء المتكلم مضاف إليه، مبنى على الفتح فى محل جر، نجران: مجرور بفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من نداماى. أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، والتقدير: أنه، أى: الحال والشأن. لا: نافية للجنس تعمل عمل إن، تلاقيا: اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب، و(الألف) للإطلاق وخبر لا محذوف، تقديره: لا تلاقى لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة، وأن المخففة وما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب مفعول ثان لبلغ.

وموضع الشاهد قوله: «راكبا» فإنه نكرة غير مقصودة وهو منصوب لفظاً على النداء.

ص - والمفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به كـ «يا زيدُ» و«يا زيدان» و«يا زيدون» و«يارجلُ» لمعيَّن.

ش - يستحق المنادى البناء بأمرين: إفرادُه، وتعريفه، ونعنى بإفراده أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به، ونعنى بتعريفه أن يكون مراداً به معيَّن، سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو، أو معرفة بعد النداء - بسبب الإقبال عليه - كرجل وإنسان تريد بهما معيّنا، فإذا وجد فى الاسم هذان الأمران استحقّ أن يُبنى على ما يُرفع به لو كان معرباً، تقول: «يا زيدُ» بالضم، و«يا زيدان» بالألف، و«يا زيدون» بالواو، قال اللّه تعالى: ﴿يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا﴾ (١)، ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾ (٢).

ص - فصل: وتقول: «يا غلام» بالثلاث، وبالياء فتحاً وإسكاناً، وبالألف.

ش - إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كغلامى جاز فيه ست لغات:

إحداها: يا غلامِي، بإثبات الياء الساكنة، كقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ (٣).

والثانية: يا غلام، بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلا عليها: قال اللّه تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ (٤).

---

(١) سورة هود: ٣٢ (٢) سورة سبأ: ١٠

(٣) سورة الزخرف: ٦٨

(٤) سورة الزمر: ١٦

أحرف النداء سبعة، وهى «الهمزة، وأى، ويا، وهيا، ووا، وآ» فـ «الهمزة و أى» للمنادى القريب: و«أيا وهيا وآ» للمنادى البعيد. و«يا» لكل منادى قريبا كان أو بعيداً أو متوسط و«وا» للندبة. وهى التى ينادى بها المندوب المتفجع عليه، نحو «وا كبدى. واحسرتى».

وتتعين «يا» فى نداء اسم الله تعالى، فلا ينادى بغيرها، وفى الاستغاثة فلا يستغاث بغيرها، وتتعين هى و«وا» فى الندبة، فلا يندب بغيرهما، و«الهمزة» أكثر استعمالا منها، لأن «يا» إنما تستعمل للندبة إذا أمن الالتباس بالنداء الحقيقى كقوله:

حُمِّلْتَ أمراً عَظِيمًا فاصْطَبَرْتَ لَه وَقُمْتَ فِيه بِأَمْرِ اللَّهِ يَاعُمَرُ

وحكم المنادى أنه منصوب، إما لفظا، وإما محلا. وعامل النصب فيه إما فعل محذوف و جوبا تقديره (أدعو) ناب حرف النداء منابه. وإما حرف النداء نفسه لتضمنه معنى (أدعو)، وعلى الأول فهو مفعول به للفعل المحذوف، وعلى الثانى فهو منصوب بيا نفسها. =

الثالثة: ضم الحرف الذى كان مكسوراً لأجل الياء، وهى لغة ضعيفة، حكُوا من كلامهم« يا أمُّ لا تفْعَلى» بالضم، وقرىء ﴿قَالَ رَبُّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾(١) بالضم.

الرابعة: يا غُلامى، بفتح الياء، قال اللَّهُ تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ (٢).

الخامسة: يا غلاما، بقلب الكسرة التى قبل الياء المفتوحة فتحة فتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال اللَّهُ تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ (٣) ﴿يَا أَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ (٤).

السادسة: ياغلام، بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلا عليها كقول الشاعر:

٨٤. وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّى ... بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ انِّى (٥)

أى بقولى: يا لهَفَ. قولى: ليت. وتقول. يا غلاَمُ بالثلاث» أى بضم الميم وفتحها وكسرها، وقد بينت توجيه ذلك.

= فينصب لفظا، بمعنى أنه يكون معرباً منصوباً كما تنصب الأسماء المعربة، إذا كانت نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو شبيهاً به نحو «ياغافلا تنبه. ياعبد الله ياحسنا خلقه».

وينصب محلا بمعنى أنه يكون مبنياً فى محل نصب إذا كان مفرداً معرفة و نكرة مقصودة. وبناؤه على مايرفع به من ضمة أو ألف أو واو. نحو يا على يا أوس. يارجل. يافتى. يارجلان. يامجتهدون.

وإذا كان المنادى المستحق للبناء مبنياً قبل النداء يبقى على حركة بنائة: ويقال فيه: إنه على ضمة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلى.

(١) سورة الأنبياء : ١١٢ (٢) سورة الزمر: ٥٣

(٣) سورة الزمر : ٥٦ (٤) سورة يوسف: ٨٤

(٥) ليس. فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه، براجع: الباء حرف الجر الزائد وفيه ضمير مستتر هو فاعله: ما: اسم موصول مفعول له لراجع، مبنى على السكون فى محل نصب، فات: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة ما. منى: جار ومجرور متعلق بفات. بلهف: الباء حرف جر والمجرور محذوف تقديره بقولى، لهف: منادى بحرف نداء محذوف والتقدير: بقولى: يالهفا، بليت: الباء حرف جار لمجرور محذوف، وليت: منادى بحرف نداء محذوف والتقدير ولا بقولى: ليت. ولا: الواو للعطف، لا: زائدة لتأكيد النفى. لو: حرف امتناع لامتناع. أنى: أن حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم أن وخبرها محذوف، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف واقع شرطا للَو، وجوابها محذوف والتقدير: لو حدث أنى فعلت كذا لكان كذا - وموضع الشاهد قوله: «بلهف» و«بليت».

ص ـ ويا أبَتَ ويا أمَّتَ، ويا بنَ أمِّ، ويا بنَ عَمِّ، بفتح وكسر، وإلحاق الألف أو الياء للأوَّلين قبيح، وللآخرَين ضعيف.

ش ـ إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً، جاز فيه عشرُ لغات: الست المذكورة، ولغات أربع أُخَرُ.

إحداها: إبدال الياء تا مكسورة، وبها قرأ السبعة عدا ابن عامر فى ﴿ يا أَبَتِ﴾(١).

الثانية: إبدالها تاء مفتوحة، وبها قرأ ابن عامر.

الثالثة: يا أبَتَا، بالتاء والألف، وبها قرئ شاذاً.

الرابعة: يا أبتى، بالتاء راالياء.

وهاتان اللغتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من التى قبلها، وينبغى أن لا تجوز إلا فى ضرورة الشعر.

وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء نحو: «يا غلامَ غُلامِى» لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، إلا إن كان ابن أم، أو ابن عم، فيجوز فيهما أربع لغات: فتح الميم وكسرها، وقد قرأت السبعة بهما فى قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي﴾(٢). ﴿قَالَ يَا بْنَؤُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾(٣).

والثالثة: إثبات الياء كقول الشاعر:

٨٥. يا ابنَ أُمِّى ويَا شُقَيِّقَ نَفْسِى أَنْتَ خَلَّفْتَنِى لِدَهْرٍ شَدِيدِ (٤)

والرابعة: قلب الياء ألفاً كقوله:

---

(١) سورة مريم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥ (٢) سورة الأعراف: ١٥٠

(٣) سورة طه: ٩٤

(٤) البيت لأبى زيد الطائى

«يا»: حرف نداء. «ابن»: منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، ابن: مضاف، وأم من «أمى» مضاف إليه، وأم: مضاف ويا المتكلم مضاف اليه، و«يا»: الواو وعاطفة، يا: حرف نداء، شقيق: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، شقيق مضاف ونفس: من نفسى مضاف إليه، ونفس: مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. أنت مبتدأ خلفتنى فعل وفاعل ومفعول والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ - وموضع الشاهد قوله: «يا ابن أمى» حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ أم.

٨٦. يا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِى واهْجَعِى (١)

وهاتان اللغتان قليلتان فى الاستعمال.

ص ـ فصل: ويجرى ما أفرد، أو أضيف مقروناً بأل، من نعتِ المبنى وتأكيده وبيانه ونَسقِه بأل على لفظه أو محلّه، وما أضيف مجرّدا على محله، ونَعْتُ أى على لفظه، والبدل والمنسوق المجرّد كالمنادى المستقلّ مطلقاً.

ش ـ هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى.

والحاصل: أن المنادى إذا كان مبنياً، وكان تابعه نعتاً، أو تأكيداً، أو بياناً، نَسَقاً بالألف واللام، وكان مع ذلك مفرداً، أو مضافاً وفيه الألف واللام - جاز فيه الرفع على لفظ المنادى، والنصب على محله، تقول فى النعت: «يا زيدُ الظريفُ» بالرفع. و«الظريفَ» بالنصب،و فى التأكيد «يا تميمُ أجمعون»، و«أجمعين»، وفى البيان «يا سعيدُ كرزٌ» و«كرزاً» وفى النسق «يا زيدُ والضحاكُ» و«الضحاكَ»، قال الشاعر:

٨٧. يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ (٢)

رُوِى برفع «الوارث» ونصبه. وقال آخر:

٨٨. فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابْنُ أرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَاعُمَرُ الجَوَادَا (٣)

---

(١) هو لأبى النجم الفضل بن قدامة العجلى: يا حرف نداء ابنة: منادى منصوب يا لفتحة. ابنه مضاف وعم من عما: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا، وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضافا إليه مبنى على السكون فى محل جر. تلومى: فعل مضارع مجزوم بحذف النون والياء فاعل. اهجعى: فعل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل . وموضع الشاهد قوله: يا ابنة عَمَّا، حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم وهذه لغة قليلة.

(٢) البيت لرؤية الراجز «يا» حرف نداء، و «حكم» منادى، مبنى على الضم فى محل نصب. «الوارث» نعت لحكم، مرفوع تبعاً للفظ المنادى؛ أو منصوب تبعاً لمحله، وهو اسم فاعل وفيه ضمير مستتر هو فاعله، «عن» حرف جر، «عبد» مجرور بعن، والجار والمجرور متعلق بالوارث «وعبد» مضاف و«الملك» مضاف إليه، مجرور بكسرة منع من ظهورها سكون الوقف.

(٣) البيت لجرير. ابن مامة: هو رجل من إياد اشتهر بالكرم والسخاء. «ابن أروى»: المراد به عثمان بن عفان - ما: نافية حجازية تعمل عمل ليس، كعب: اسم ما، ابن: صفة لكعب، مامة: مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث. وابن: الواو عاطفة، ابن: معطوف على اسم ما، ابن مضاف و«أروى» مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على =

والقوافى منصوبة. وقال آخر:

٨٩. ألا يَا زَيْدُ والضَّحَّاكُ سيرًا   فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ (١)

وقال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ (٢)، وقرئ شاذاً «والطيرُ»، وهذه أمثلة المفرد. وكذلك المضاف الذى فيه «أل»، تقول: «يا زيدُ الحسنُ الوجه والحسنَ الوجه» وقال الشاعر:

٩٠. يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرَ العَنْسِ (٣)

يروى برفع الضامر ونصبه

= آخره نيابة عن الكسرة لأنه علم مؤنث بألف التأنيث المقصورة. بأجود: الباء حرف جر زائد، أجود: خبر ما منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة النائبة عن الكسرة الناشئة بسبب حرف الجر الزائد، لأن «أجود» ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، منك: جار ومجرور متعلق بأجود. يا: حرف نداء، عمر: بالضم على المشهور، وهو منادى مبنى على الضم فى محل نصب، «الجوادا» نعت لعمر على محله، ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

وموضع الشاهد: لفظ الجواد فإنه نعت لعمر منصوب على المحل.

(١) ألا: أداة استفتاح وتنبيه، يا: حرف نداء. زيد: منبى على الضم فى محل نصب والضحاك: الواو حرف عطف، والضحاك: معطوف على زيد بالرفع إتباعا له على اللفظ، وبالنصب اتباعا له على المحل. سيرا: فعل أمر مبنى على حذف النون، وألف الاثنين فاعل فقد: الفاء حرف دال على التعليل، قد: حرف تحقيق. جاوزتما: جاوز: فعل ماض، وتاء المخاطب: فاعل، والميم: حرف عماد، والألف حرف دال على تثنية المخاطب. خمر: مفعول به لجاوز، وهو مضاف، والطريق مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. وموضع الشاهد فيه هو: يازيد والضحاك. فالضحاك روى بنصبه ورفعه لأن المعطوف على المنادى إذا كان اسما مقترنا بأل غير مضاف جاز فيه وجهان.

(٢) سورة سبأ: ١٠

(٣) تمام البيت:

◆ والرَّحْلِ ذِى الأَنْسَاعِ والحِلْسِ ◆ -

يا. حرف نداء. صاح: منادى مرخم، وأصله صاحب؛ مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب يا: حرف نداء. ذا: اسم إشارة منادى، مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى فى محل نصب. الضامر: نعت لذا المنادى، مرفوع تبعا للفظ، أو منصوب تبعا لمحل الضامر، مضاف والعنس مضاف إليه - والشاهد فى «الضامر العنس» فإنه نعت مقترن بأل ومضاف وقد روى برفعه ونصبه.

فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافاً، وليس فيه الألف واللام، تعيَّن نصبه على المحل، كقولك: «يا زيدُ صاحبَ عمرو»، و «يا زيدُ أبا عبد اللَّه»، و «ياتميمُ كُلِّكُم» أو «كلِّهم» و «يا زيدُ وَأبا عبد اللَّه»، قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ (١).

وإن كان التابع نعتاً لأى تعين رفعه على اللفظ، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ (٢)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ (٣).

وإن كان التابع بدلا، أو نَسَقاً بغير الألف واللام، أعطىَ ما يستحقه لوكان منادى؛ تقول فى البدل: «ياسعيدُ كرزُ» بضم «كرز» بغير تنوين كما تقول «يَاكُرْزُ»، و«يا سَعِيدُ أبا عَبْدِ الله» بالنصب، كما تقول: يا أباب عبد الله، وفى النسق «يازيد وعمرو» بالضم و«يازيد وأبا عبد اللَّه» بالنصب، وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق لو كان المنادى معرباً.

ص - ولك فى نحو يا زيدُ زيدَ اليَعْمُلاَتِ، فَتْحُهُما أو ضم الأول.

ش - إذا تكرر المنادى المفرد مضافاً، نحو «يازيدُ زيدَ اليَعْمُلاَتِ» جاز لك فى الأول وجهان:

أحدهما: الضم، وذلك على تقديره منادى مفرداً، ويكون الثانى حينئذ: إما منادى سقط منه حرف النداء، وإما عطف بيان، وإما مفعولا بتقدير أعنى.

والثانى: الفتح وذلك على أن الأصل: يا زَيْدَ اليَعْمُلاَت. ثم اختلف فيه فقال سيبويه: حَذَفَ «اليَعْمُلاَتِ» من الثانى لدلالة الأول عليه، وأَقْحَمَ «زيد» بين المضاف والمضاف إليه، وقال المبرد: حذف «اليعملات» من الأول لدلالة الثانى عليه، وكل من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف: أما قول سيبويه ففيه الفصل بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة، وأما قول المبرد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه، وهو قليل والكثير عكسه (٤).

---

(١) سورة الزمر: ٤٦ (٢) سورة الحج: ١ ومن آيات كثيرة

(٣) سورة التحريم: ١، وسورة الطلاق: ١ ومن آيات كثيرة فى القرآن.

(٤) الخلاصة أنه إذا كان المنادى مبنيا فلتابعه أربعة أضرب:

١- ما يجب رفعه معربا تبعا للفظ المنادى. وهو تابع «أى وأية واسم الإشارة» نحو: «يا أيها الرجل. يا أيها المرأة. يا هذا الرجل. يا هذه المرأة» ولا يوصف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه (أل) ولا توصف (أى وأية) فى باب النداء إلا بما فيه (أل) أو باسم الإشارة، نحو: «يا أيها ذا الرجل».

٢- ما يجب ضمة للبناء، وهو البدل والمعطوف المجرد من (أل)، اللذان لم يضافا. نحو «يا سعد خليل. يا سعد وخليل». =

ص ـ فصل ويجوز ترخيم المنادى المعرفة، وهو: حذفُ آخره تخفيفاً، فذو التاء مطلقا كياطلحَ، ويأثبَ، وغيره بشرط ضمّه، وعلميته ومجاوزته ثلاثة أحرف، كيا جَعْفُ: ضماً وفتحاً.

ش ـ من أحكام المنادى الترخيم، وهو: حذف آخره تخفيفاً (١)، وهى تسمية قديمة،وروى أنه قيل لابن عباس: إن ابن مسعود قرأ: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ﴾ (٢)، فقال: ما

= ٣- ما يجب نصبه تبعا لمحل المنادى، وهو كل تابع أضيف مجردا من (أل)، نحو «يا على أبا الحسن، يا على وأبا سعيد. يا خليل صاحب خالد. يا تلاميذ كلهم أو كلكم. يارجل أبا خليل».

٤- ما يجوز فيه الوجهان: الرفع معربا تبعا للفظ المنادى، والنصب تبعا لمحله، و هو نوعان،

(الأول): النعت المضاف المقترن بأل. وذلك يكون فى الصفات المشتقة المضافة إلى معمولها، نحو «يا خالد الحسن الخلق، أو الحسن الخلق، ويا خليل خادم الأمة. أو خادم الأمة، (الثانى): ما كان مفردا من نعت أو توكيد أو عطف بيان أو معطوف مقترن بأل نحو: «يا على الكريم، أو الكريم يا مسدون كلكم أو كلكم بالرفع والنصب. يا رجل خليل. يا على والضيفُ أو والضيفَ» ومن. العطف بالنصب تبعا لمحل المنادى قوله تعالى: «يا جبال أوبى معه والطيرَ» وقرىء فى غير السبعة: «والطيرُ» بالرفع عطفا على اللفظ.

وإن كان المنادى معربا منصوبا فتابعه أبداً منصوب معرب معرب، نحو «يا أبا الحسن صاحبنا. يا أبا خالد والضيف» إلا إذا كان بدلا أو معطوفا مجردين من (أل) غير مضافين فهما مبنيان. نحو «يا أبا الحسن على. يا أبا عبد الله وخالد».

(١) فالترخيم هو حذف آخر المنادى تخفيفا، نحو «يافاطم» والأصل «يا فاطمة». والمنادى الذى يحذف آخره يسمى (مرخما).

ولا يرخم من الأسماء إلا شيئان:

١- ما كان مختوما بتاء التأنيث، سواء أكان علما أم غير علم، نحو «ياعائش، وياهب» فى (عائشة وهبة).

٢- العلم المذكر أو المؤنث على شرط أن يكون غيرمركب، وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف: نحو ياجعف وياسعا» فى «جعفر، وسعاد».

فلا ترخم النكرة، ولا ما كان على ثلاثة أحرف ولم يكن مختوما بالتاء، ولا المركب فلا يقال: «ياإنسا» فى (إنسان) لأنه غير علم ولا (ياحس) فى (ياحسن) لأنه على ثلاثة أحرف ولا مثل (يا عبدالرحمن، لأنه مركب، وأما ترخيم (صاحب) فى قولهم (يا صاح) مع كونه غير علم فهو شاذ لا يقاس عليه.

ويحذف للترخيم إما حرف واحد وهو الأكثر، كما تقدم؛ وإما حرفان وهو قليلة، فتقول: «ياعثم ويا منص «فى عثمان ومنصور» ولك فى المنادى المرخم لغتان:

١- أن يبقى آخره بعد الحذف على ما كان عليه قبل الحذف من ضمة أو فتحة أو كسرة نحو: ياجار، يامنصُ، ياجعفَ، وهذه لغة من ينتظر.

٢- أن يكون محركا بحركة الحرف المحذوف نحو ياجعفُ ويا جارُ بالضم وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر.

(٢) سورة الزخرف: ٧٧

كان أشغل أهلَ النار عن الترخيم، ذكره الزمخشرى وغيره. وعن بعضهم أن الذى حسّن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم لضعفهم عن إتمامه.

وشرطه أن يكون الاسم معرفة، ثم إن كان مختوماً بالتاء لم يُشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة، فتقول فى ثُبَة - وهى الجماعة -: «ياثبَ» كما تقول فى عائشة: «ياعائشَ» وإن لم يكن مختوما بالتاء فله ثلاثة شروط: أحدها: أن يكون مبنيّا على الضم، والثانى: أن يكون علما، والثالث: أن يكون متجاوزاً ثلاثة أحرف، وذلك نحو حارث وجعفر، تقول: «ياحار» و«ياجعفَ» ولا يجوز فى نحو: «عبد اللّه» و «شابَ قرناها» أن يرخّما؛ لأنهما ليسا مضمومين، ولا فى نحو إنسان مقصوداً به معين؛ لأنه ليس علما، ولا فى نحو: «زيد» و «عمرو» و «حكم» لأنها ثلاثية، وأجاز الفراء الترخيم فى «حكم» و«حسن» ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط، قياسا على إجرائهم نحو «سَقَر» مُجرى زينب فى إيجاب منع الصرف لا مُجرى الهند فى إجازة الصرف وعدمه، وإجرائهم «جَمزَى» لحركة وسطه مُجرى حُبارَى فى إيجاب حذف ألفه فى النسب لا مُجرى حُبلى فى إجازة حذف ألفه وقلبها واواً.

وأشرت بقولى: «كياجعفُ ضماً وفتحاً» إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف، فتجعل الباقى اسماً برأسه فتضمه، ويسمّى لغة من لا ينتظر، ويجوز أن لا تقطع النظر عنه، بل تجعله مقدّراً، فيبقى ما كان على ما كان عليه، ويسمّى لغةَ من ينتظر.

فتقول على اللغة الثانية فى جعفر: «يا جعفَ» ببقاء فتحة الفاء، وفى مالك «يامال» ببقاء كسرة اللام، وهى قراءة ابن مسعود، وفى منصور «يامنصُ» ببقاء ضمة الصاد، وفى هرقل «ياهرَقْ» ببقاء سكون القاف.

وتقول فى اللغة الأولى: «ياجعفُ، ويامالُ، وياهرقُ» بضم أعجازهن، وهى قراءة أبى السّري الغنوى، و«يامنصُ» باجتلاب ضمة غير (تلك الضمة) التى كانت قبل الترخيم.

ص - ويحذف من نحو: «سَلْمَانُ، ومنصورٍ، ومسكينٍ» حرفان، ومن نحو «معدى كرب» الكلمة الثانية.

ش - المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

أحدهما: أن يكون حرفاً واحداً، وهو الغالب كما مثّلنا.

والثانى. أن يكون حرفين، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط، أحدها: أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً، والثانى: أن يكون معتلا، والثالث: أن يكون ساكناً، والرابع: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها، وذلك نحو: «سَلْمَانُ، ومَنْصُورُ، ومِسْكِينُ» عَلَمًا، تقول: يا سل، ويا منص «ويا مسك، وقال الشاعر:

٩١. يا مَرْوُ إنْ مطيتِى مَحبُوسَةٌ   تَرْجُو الحبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ (١)

يريد «يامروان». وقال الآخر:

٩٢. قِفِى فَانْظُرِى يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ؟ (٢)

يريد «يا أسماء»

---

(١) البيت للفرزدق. يا: حرف نداء. «مرو»: منادى مرخم، مبنى على الضم فى محل نصب. «إن»: حرف توكيد ونصب. «مطيتى»: مطية: اسم إن، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «محبوسة خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة. «ترجو»: فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ثان لإن. الحباء»: مفعول ثان لترجو. «وربها»: الواو واو الحال، رب: مبتدأ، وها: مضاف إليه «لم»: حرف نفى وجزم ييأس: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسرة لأجل الروى، وفاعله ضمير مستتر فيه. والجملة خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال.

وموضع الشاهد، «يامرو» إذ أصله يامروان، وقد رخمه بحذف آخره. وهو النون، ثم تلا هذا الحذف حذف آخر، فحذف الحرف الذى قبل النون لكونه حرفا معتلا ساكنا زائدا وقبله ثلاثة أحرف.

(٢) لعمر بن أبى ربيعة المخزومى من قصيدته الرائية، وعجزه:

أَهَذَا المغيرِى الذى كَانَ يُذْكَرُ

قفى: فعل أمر، مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله. فانظرى: الفاء حرف عطف، «انظرى»: فعل أمر، مبنى على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل. «يا»: حرف نداء. «اسم»: منادى مبنى على الضم فى محل نصب. هل. حرف استفهام، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، تعرفينه: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون و(ياء المخاطبة) فاعل، و(الهاء) ضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب.

وموضع الشاهد فيه هو «يا أسم» إذ رخمه بحذف آخره، وهو الهمزة ثم تلا هذا الحذف حذف آخره وهو حذف الحرف الذى قبل الآخر الذى هو الألف.

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير فى نحو: «مختار» علماً، لأن المعتل أصلى، لأن الأصل مُخْتَيَرٌ أم مُخْتَيِرٌ، فأبدلت الياء ألفا، وعن الأحفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة، كما شبّهوا ألف مُرَامَى فى النسب بألف حُبَارَى فخذفوها. وفى نحو دُلاَمِصَ علما، لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم. «دِرْعٌ دُلاَمِصٌ» و«دِرْع دِلاَصٌ» لكنها حَرفٌ صحيحٌ لا معتلّ، وفى نحو: «سَعِيد، وعِمَاد، وثَمُود» لأن الحرف المعتلّ لم يُسْبَق بثلاثة أحرف، وعن الفرّاء إجازة حذفهنّ، وأنشد سيبوية:

٩٣ . تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِىَ (١)

أى: ياليس، فحذفوا السين فقط.

وفى نحو «هَبَيّخ، وقَنَوّر، لأن حرف العلّة محرك.

والثالث: أن يكون المحذوف كلمةً برأسها، وذلك فى المركّب تركيبَ المزْج، نحو «مَعْدِى كَرِبَ» و «حَضْرَمَوْتَ» تقول: «يامعدى» و«يا حَضَرُ».

ص - فصل، ويقول المستغيث: «يا للَّهِ للْمُسْلِمِين» بفتح لام المستغاث به، إلا فى لام المعطوف الذى لم يتكرر معه يا، ونحو «يازيدًا فعمرو، و«ياقومُ للعجب العجيب».

ش - من أقسام المنادى: المستغاث به.

وهو: «كل اسم نودى ليُخلِّص من شدّة، أو يُعين على دَفْع مشقّة»(٢).

---

(١) هو لأوس بن حجر، والشطر الثانى قوله:

بَعْدَ التَّصَافِى وَالشَّبَابِ المُكَرَّمِ

الإعراب. «تنكرت» تنكر: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطبة فاعل. «منا»: جار ومجرور متعلق بتنكر. «بعد»: ظرف منصوب على الظرفية متعلق بتنكر، و« معرفة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة: «لمى»: منادى مرخم بحرف نداء محذوف، مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب:

وموضع الشاهد لفظ: «لمى» حيث رخمه بحذف آخره وحده، وأصله لميس.

(٢) فالاستغاثة هى نداء من يعين على دفع بلاء أو شدة نحو: «يا للأقوياء للضعفاء»، والمطلوب منه الإعانة يسمى (مستغاثا)، والمطلوب له الإعانة يسمى (مستغاثا له) ولا يستعمل للاستغاثة من أحرف النداء إلا (يا) ولا يجوز حذفها ولا حذف المستغاث. أما المستغاث له فحذفه جائز. نحو: (يا لله).

ولا يستعمل له من حروف النداء إلا «يا» خاصة، والغالب استعماله مجروراً بلام مفتوحة[1]، و هى متعلقة بيا عند ابن جنى، لما فيها من معنى الفعل، وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف، وينسب ذلك إلى سيبويه، وقال ابن خروف: هى زائدة فلا تتعلق بشىء، وذِكْرُ المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل، وهى حرف تعليل،و تعلّقها بفعل محذوف، وتقديره: أدعوك لكذا، وذلك كقول عمر ـ رضى الله عنه: «يا َلله لِلمُسْلِمِين» بفتح اللام الأولى وكسر الثانية، وإذا عطفت عليه مستغاثاً آخر، فإن أعدت «يا» مع المعطوف فتحت اللام؛ قال الشاعر:

٩٤. يَا لَقَوْمِي وَيَالأَمْثَالِ قَوْمِي   لأُنَاسٍ عُتُوهُمْ فِى ازْدِيَادِ[2]

وإن لم تعد «يا» كسرت لام المعطوف، كقوله:

---

(١) خلاصة هذا أن للمستغاث ثلاثة أوجه:

١- أن يجر بلا زائدة واجبة الفتح كقول الشاعر: * يَا لَقَوْمِي وَيَالأَمْثَالِ قَوْمِي *

ولا تكسر هذه اللام إذا تكرر المستغاث غير مقترن بـ (يا) كقول الآخر: يَا للكهُول وللشباب، للشيب

٢- أن يختم بألف زائدة كقول الشاعر: * يا يَزِيدًا لآمل نيل عز *

٣- أن يبقي على حال كقول الآخر: * ألاَ يَا قوم للعجب العجيب *

أما المستغاث له فإن ذكر فى الكلام وجب جره بلام مكسورة دائماً نحو: «يالقومى للعلم».

وقد يجر بـ (من) كقول الشاعر:

يا للرجال ذوى الألباب من نفر لا يبرح السفه المردى لهم دينا

(٢) «يا»: حرف نداء واستغاثة. «لقومى»: اللام حرف جر، قوم: مجرور بلالام، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وياء المتكلم: مضاف اليه، والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جنى لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل. ومتعلق بالفعل المحذوف الذى دلت يا عليه عند ابن الصائغ، وابن عصفور تبعا لشيخ النحاة سيبويه.

و«ويالأمثال»: الواو عاطفة، ويا. حرف نداء واستغاثة واللام جارة، وأمثال: مجرور باللام. وقوم: من «قومى» مضاف إليه، وياء المتكلم مضاف إليه كذلك. «لأناس»: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف: تقديره أدعوهم «عتوهم» عتو: مبتدأ و ضمير الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه. «فى ازدياد» جار ومجرور ومتعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لأناس.

وموضع الشاهد: «يالقومى ويالأمثال» حيث جر المستغاث فى الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة.

٩٥. يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدَ الدَّارِ مُغْتَرِبُ
يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ(١)

وللمستغات (به) استعمالان آخران، أحدهما: أن تُلحق آخره الفاً، فلا تَلحقه حينئذ اللام من أوله، وذلك كقوله:

٩٦. يا يَزِيدَا لآمِلٍ نَيْلَ عزٍّ   وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وهَوَانِ(٢)

الثانى: أن لا تدخل عليه اللام من أوله، ولا تلحقه الألف من آخره، وحينئذ يجرى عليه حكم المنادى، فتقول على ذلك: «يا زيدُ لعمرو» بضم زيدُ، و«ياعبد الله لِزَيْدٍ بنصب عبد الله، قال الشاعر:

٩٧. ألا يا قومُ للعَجَبِ العجيبِ   وَلِلْغفلاَتِ تَعْرِضُ لِلأريبِ(٣)

---

(١) الإعراب. «يبكيك»: يبكى: فعل مضارع والكاف ضمير المخاطب مفعول به، ناء: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل. بعيد: صفة لناء. الدار: مضاف إليه، مغترب صفة لناء «يا» حرف نداء واستغاثة «للكهول»: اللام حرف جر. والكهول: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بيا، أو بالفعل المحذوف «وللشبان» الواو عاطفة، واللام جارة، الشبان: مجرور باللام، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق. للعجب: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أى أدعوكم للعجب.

وموضع الشاهد هو «يا للكهول وللشبان»، فقد جر الشبا بلام مكسورة إذ أنه معطوف من غير أن يعيد معه يا.

(٢) «يا» حرف نداء واستغاثة «يزيدا» منادى مستغاث به مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة التى أتى بها لأجل الألف، فى محل نصب. لآمل: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف. أى: أدعوك لآمل، وآمل اسم فاعل وفاعله ضمير «نيل»: مفعول به لآمل و«عز»: مضاف إليه «وغنى»: الواو عاطفة، غنى. معطوف على نيل أو على عز. وموضع الشاهد هو قوله «يا يزيدا» حيث ألحق المستغاث به الألف فى آخره، ولم يدخل عليه اللام فى أوله.

(٣) «ألا»: أداة استفتاح وتنبيه. يا: حرف نداء واستغاثة. قوم: منادى مستغاث به، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتى بها لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها. للعجب: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف والتقدير: أدعوك للعجب. العجيب: صفة للعجب. «وللغفلات» الواو حرف عطف «تعرض» فعل مضارع مرفوع. وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الغفلات، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر صفة للغفلات، أو محل فى نصب حال منه «للأديب»: جار ومجرور متعلق بتعرض والشاهد فيه: «ياقوم» حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى، فلم يلحق به اللام فى أوله ولا الألف فى آخره. وهذا أقل الاستعمالات الثلاثة.

ص ـ والنَّادبُ: وازيدا، وا أمير المؤمنينا، وا رأساً، ولك إلحاق الهاء وقفاً.

ش ـ المندوب: هو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه، فالأول كقول الشاعر يَرْثِى عمر بن العزيز ـ رضى الله عنه:

٩٨. حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاصطبَرْتَ لَهُ ... وَقُمْتَ فيه بِأمْرِ الله يا عُمَرا[١]

والثانى كقول المتنبى:

٩٩. وَاحرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِم ... وَمَنْ بِجِسْمِى وَحَالِى عِنْدهُ سَقَمُ [٢]

ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان: «وا» وهى الغالبة عليه والمختصة به، و «يا» وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض.

حكمه حكم المنادى، فتقول: «وَازَيْدُ» بالضمّ، و« وَاعَبْدَ الله» بالنصب، ولك أن تلحق آخره ألفاً، فتقول: وا زيْدَا: وا عَمْرَا؛ ولك إلحاق الهاء فى الوقف فتقول: وَا زَيْدَاه وَا عَمْرَاه. فإن وَصَلْتَ حذفتها، إلا فى الضرورة؛ فيجوز إثباتها؛ كما تقدم فى بيت المتنبى، ويجوز (حينئذ) أيضاً ضمها تشبيهاً بهاء الضمير؛ وكسرها على أصل التقاء الساكنين. وقولى «والنادب» معناه: ويقول النادب.

---

(١) هو لجرير. «حملت»: حمل: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل وهو مفعول أول. امرا: مفعول ثان. عظيما: صفة لأمرا «يا» حرف نداء وندبة: «عمرا»: منادى مندوب، مبنى على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتى بها لأجل الألف.

(٢) الإعراب. وا: حرف نداء وندبه، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب. حر: منادى مندوب، منصوب بالفتحة الظاهرة، قلباه: مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والألف للدلالة على الندبة، والهاء للسكت، قلبه: قلب. مبتدأ. والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول فى ممن. والهاء مضاف إليه (شبم) خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة من (بجسمى) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (وحالى) الواو عاطفة، حال: معطوف على جسمى، و(ياء المتكلم) مضاف إليه. عند: ظرف خبر مقدم، سقم: مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة: والشاهد هو (واحر قلباه).

٤ - المفعول المطلق

ص ـ والمفعول المطلق. وهو: المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه «كضرب ضرباً» أو معناه كـ «قعدت جلوساً» وقد ينوب عنه غيره كـ «ضربته سوطاً» ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾، ﴿فَلا تَميلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ (النساء: ١٢٩) ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ﴾ (الحاقه: ٤٤) وليس منه «وَكُلاً منها رغداً».

ش ـ لما أنهيت القول فى المفعول به وما يتعلق به من أحكام المنادى شرعت فى الكلام على الثانى من المفاعيل، وهو المفعول المطلق.

وهو عبارة عن «مصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه».

فالأولُ كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾(١)، والثانى نحو قولك: «قعدت جلوساً» و «تَأَلَّيْتُ حِلْفَةً»، قال الشاعر:

١٠٠ ـ **تألَّى ابنُ أوْسٍ حَلفةً لِيَرُدَّنِى   إلى نِسْوةٍ كأنَّهنّ مَفائدُ** (٢)

وذلك لأن الألِيَّة هى الحلف، والقعود هو الجلوس.

واحترزت بذكر الفضلة عن نحو قولك «كلامك كَلاَمٌ حسن» وقول العرب «جَدَّ جِدُّهُ» فكلام الثانى وجِدُّهُ مصدران سلط عليهما عامل من لفظهما، وهو الفعل فى المثال الثانى، والمبتدأ فى المثال الأول، بناء على قول سيبويه إن المبتدأ عامل فى الخبر، وليسا من باب المفعول المطلق فى شىء.

وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً، وذلك على سبيل النيابة عن المصدر، نحو: «كُلّ» و «بَعْض» مضافين إلى المصدر؛ كقوله تعالى:

﴿فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾(٣) ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ﴾(٤)، والعدد، نحو:

---

(١) سورة النساء: ١٦٤

(٢) «تألى»: فعل ماض «ابن»: فاعل و«أوس»: مضاف إليه «حلفة»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة «ليردنى» اللام: واقعة فى جواب القسم. يرد: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به. وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو.

(٣) سورة النساء: ١٢٩   (٤) سورة الحاقة: ٤٤

﴿فاجْلدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾(١)، فثمانين: مفعول مطلق، وجلدةً: تمييز، وأسماء الآلات نحو: ضربته سوطاً، أو عصا، أو مقْرعة، وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو: ﴿وكُلا منْها رَغَداً﴾(٢) خلافاً للمعربين، زعموا أن الأصل أكلا رغداً، وأنه حذف الموصوف ونابت صفته مَنابه فانتصبت انتصابه، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكُلاً حالة كون الأكل رغداً، ويدل على ذلك أنهم يقولون: «سِيرَ عليهِ طَويلاً» فيقيمون الجارّ والمجرُور مُقامَ الفاعل، ولا يقولون: «طويل» بالرفع، فدل على أنه حال لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مُقام الفاعل، لأن المصدر يقوم مَقام الفاعل باتفاق.

٥- المفعول له

ص - والمفعول له، وهو: المصدر المعلّل لحدث شاركه وقتاً وفاعلا كـ «قُمْتُ إجْلاَلاً لَكَ» فإن فَقَد المعلّل شرطاً جُرّ بحرف التعليل، نحو: ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾.

*** وإنّى لتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ***

*** فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا ***

ش - الثالث من المفعولات: المفعول له، ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله.

وهو: «كل مصدر معلّل لحدَث مشارك له فى الزمان والفاعل» وذلك كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾(٣)، فالحذر: مصدرمنصوب ذُكر علة لجعل الأصابع فى الآذان، وزمنه وزمن الجعل واحد، وفاعلهما أيضاً واحد، وهم الكافرون، فلما استُوفِيَتْ هذه الشروط انتصب.

فلو فَقَد المعلّل شرطاً من هذه الشروط وجب جرّه بلام التعليل(٤). فمثال ما فَقَد

---

(١) سورة النور: ٤ (٢) سورة البقرة: ٣٥

(٣) سورة البقرة: ١٩

(٤) يقول ابن عقيل: وإن فقد شرط من هذه الشروط وجب جره بحرف التعليل، وهو اللام أو من أو فى أو الباء، ومن هنا يعرف أن المصنف لا يقصد هنا خصوص لام التعليل.

المصدريّة قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً﴾(١)، فإن المخاطبين هم العلّة فى الخلق، وخُفِضَ ضميرهم باللام، لأنه ليس مصدراً، وكذلك قول امرىء القيس:

٨١. وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ(٢)

فأدنى. أفعل تفضيل. وليس بمصدر، فلهذا جاء مخفوضاً باللام.

ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله:

١٠١. فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ(٣)

فإن النوم، وإن كان علّة فى خلع الثياب، لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه.

ومثال ما فقد اتِّحَادَ الفاعل قوله:

١٠٢. وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ(٤)

---

(١) سورة البقرة: ٢٩

(٢) هو لامرئ القيس، والشاهد هنا قوله: (لأدنى)، فان اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل، وهذا ليس من باب المفعول لأجله إذ الشرط فيما يسمى مفعول لأجله أن يكون مصدرا، والذى معنا أفعل تفضيل.

(٣) لامرئ القيس جئت: فعل وفاعل، وقد: الواو واو الحال قد: حرف تحقيق. نضت. فعل ماض والتاء للتأنيث، والفاعل هى، والجملة فى محل نصب حال: لنوم: جار ومجرور متعلق بنضت: ثياب: مفعول به. لدى: ظرف مكان الستر: مضاف إليه. إلا: أدلة استثناء. لبسة: منصوب على الاستثناء. المتفضل: مضاف إليه.

وموضع الشاهد هو «لنوم» فإن النوم علة لخلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد، لأنها تخلع قبل النوم، فلذلك وجب جرة باللام الدالة على التعليل.

(٤) هو لأبى الهذلى.. إنى: إن واسمها. لتعرونى: اللام للقسم، تعرو: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به، لذكراك: اللام حرف جر، ذكرى: مجرور باللام، والكاف ضمير مضاف إليه، هزة: فاعل «تعرو»، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن، كما: الكاف حرف جر ما: مصدرية، انتفض: فعل ماض، العصفور: فاعله، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة. بلل: فعل ماض، والهاء مفعول به القطر: فاعل بلل، والجملة فى محل نصب حال من العصفور. =

فإن الذكرى هى علةُ عُرو الهزة، وزمنهما واحد، ولكن اختلف الفاعل، فـفاعل العروِّ هو الهزَّة، وفاعل الذكرى هو المتكلم، لأن المعنى لذكرى إياك، فلما اختلف الفاعل خُفَض باللام، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾(١) فانَّ «تركبوها» بتقدير لأنْ تركبوها وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير، وجىء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل، لأن الفاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى، وفاعلَ الركوب بنو آدم، وجىء بقوله جلَّ ثناؤه ﴿وَزِينَةً﴾ منصوباً لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى(٢).

= وموضع الشاهد هو «لذكراك» فإن اللام دال على التعليل، والتذكر علة لعرو الهزة، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة، لكن لما كان العامل الذى هو تعرونى له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل.

(١) سورة النحل: ٨

(٢) فالخلاصة أن المفعول له هو مصدر قلبى يذكر علة لحدث شاركه فى الزمان والفاعل، نحو «رغبة» من قولك: اغتربت رغبة فى العلم.

فالرغبة مصدر قلبى بين العلة التى من أجلها اغتربت. فإن سبب الاغتراب هو الرغبة فى العلم وقد شارك الحديث وهو «اغتربت» المصدر وهو «رغبة» فى الزمان والفاعل، فإن زمانهما وو الماضى، وفاعلهما واحد وهو المتكلم، والمراد بالمصدر القلبى ما كان مصدرا لفعل من الأفعال التى منشؤها الحواس الباطنة: كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والخوف والجرأة والرغبة والرهبة والحياة والحب والشفقة والعلم والجهل، ونحوها. ويقابلها أفعال الجوارح، أى الحواس الظاهرة وما يتصل بها. كالقراءة والكتابة والقعود والوقوف والجلوس والمشى والسفر والفقر والغنى، ونحوها.

ويشترط فيه خمسة شروط؟ فإن فقد شرط منها لم يجز نصبه، فليس كل ما يذكر بيانا لسبب حدوث الفعل ينصب علي أنه مفعول له: وهاك تفصيلى شروط نصبه:

١- أن يكون مصدراً. ٢- أن يكون المصدر قلبيا.

٣ ، ٤- أن يكون المصدر القلبى متحدا مع الفعل فى الزمان وفى الفاعل أى يجب أن يكون زمان الفعل وزمان المصدر واحدا وفاعلهما واحد. فإن اختلفا زمانا أو فاعلا لم يجز نصب المصدر. فالأول نحو: «سافرت للعلم» فإن زمان السفر ماض وزمان العلم مستقبل. و الثانى نحو: «أحببتك لتعظيمك العلم»، إذ إن فاعل المحبة هو = المتكلم وفاعل التعظيم هو المخاطب.

ومعنى اتحادهما فى الزمان أن يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر، كجئت حبا للعلم، أو يكون أول زمان الحديث آخر زمان المصدر، كإمسكته خوفا من فراره، أو بالعكس: كأدبته اصلاحا له.

٥- أن يكون هذا المصدر القلبى المتحد مع الفاعل فى الزمان والفاعل علة لحصول الفعل.

فإن لم يذكر بيانا لسبب حدوث الفعل لم يكون مفعولا لأجله، بل يكون كما يطلبه العامل الذى =

٦- المفعول فيه

ص - والمفعول فيه، وهو: ما سُلِّط عليه عاملٌ على معنى «في» من اسم زمان كـ «صمْتُ يوم الخميس، أو حيناً، أو أسبوعاً»، أو اسم مكان مبهم. وهو: الجهات الست: كالأمام، والفوق، واليمين، وعكسهنّ، ونحوُهنّ: كعند، ولدى. والمقادير: كالفرسخ وما صيغ مصدر عامله كـ «قعدت مَقْعدَ زيدٍ».

ش - الرابع من المفعولات: المفعول فيه، وهو المسمّى ظرفا.

= يتعلق به: فيكون مفعولا مطلقا فى نحو «عظمت العلماء تعظيما» ومفعولا به فى نحو: علمت الجبن معرة، ومبتدأ فى نحو: البخلى داء، وخبرا فى نحو: أدوى الأدواء الجهل، ومجرورا فى نحو: أي دواء أدوى من البخل.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى: **﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم﴾**، فإن فقد شرط من هذه الشروط وجب جر المصدر بحرف جر يفيد التعليل كاللام ومن، وفى. فاللام، نحو «جئت للكتابة»، ومن، كقوله تعالى: **﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم﴾**، وفى الحديث. «**دخلت امرأة النار فى هرة حبستها، لاهى أطعمتها ولا هى تركتها تأكل من خشاش الأرض**».. وللمفعول من أجله ثلاثة أحكام:

١- ينصب المصدر، إذا استوفى شروط نصبه، على أنه مفعول لأجله صريح، وإن ذكر للتعليل ولم يستوف الشروط جّر بحرف الجر المفيد للتعليل كما تقدم، واعتبر أنه فى محل نصب علي أنه مفعول لأجله غير صريح.

٢- يجوز تقديم المفعول لأجله على عامله، سواء أنصب أم جر بحرف الجر نحو «رغبة فى العلم أتيت، للتجارة سافرت».

٣- لا يجب نصب المصدر المستوفى شروط نصبه، بل يجوز نصبه وجره وهو فى ذلك على ثلاث صور:

١- أن يتجرد من «أل» والإضافة فالأكثر نصبه، نحو: وقف الناس احتراما للعالم، وقد يجر على قلة، كقوله:

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جَبُرْ ... وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ

٢- أن يقترن بأل، فالأكثر جره بحرف الجر، نحو (سافرت للرغبة فى العلم) وقد ينصب على قلة كقوله:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأعداء

٣- أن يضاف، فالأمران سواء: نصبه وجره بحرف الجر تقول: «تركت المنكر خشية الله. أو لخشية الله، أو من خشية الله».

وهو: كل اسم زمان أو مكان سُلّط عليه عامل على معنى «فى» كقولك: صمت يوم الخميس، وجلست أمامك.

وعلم مما ذكرته أنه ليس من الظروف (يوما) و(حيث) من قوله تعالى: ﴿إنَّا نَخَافُ من رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾(١) وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾(٢)، فإنهما وإن كانا زمانا ومكانا لكنهما ليسا على معنى «فى» وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم، وأنّ الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، فلهذا أعرب كل منهما مفعولا به وعامل (حيث) فعل مقدر دل عليه (أعلم) أى: يعلم حيث يجعل رسالته. وأنه ليس منهما أيضاً نحو: ﴿أَنْ تنكحُوهنّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾(٣) لأنه وإن كان على معنى «فى» لكنه ليس زمانا ولا مكانا.

وأعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، ولا فرق فى ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم. ونعنى بالمختص مايقع جواباً لمتى كيوم الخميس، وبالمعدود ما يقع جواباً لِكَمْ، كالأسبوع والشهر والحول، وبالمبهم مالا يقع جوابا لشىء منهما كالحين والوقت.

وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهما.

والمبهم ثلاثة أنواع:

أحدهما: أسماء الجهات الست، وهى: الفوق، والتحت، والأعلى، والأسفل، واليمين، والشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، والوراء، والأمام قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾(٤) ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾(٥) ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾(٦) ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾(٧) ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾(٨).. وقولى: «وعكسهن» أشرت به إلى الوراء والتحت والشمال؛ وقول: «ونحوهن» أشرت به إلى أن الجهات وإن كان ستا، لتكن ألفاظها كثيرة، ويلحق بأسماء الجهات: ما أشبهها فى شدة الإبهام والاحتياج إلى ما بين معناها: كعند، ولدى.

(١) سورة الإنسان: ١٠ (٢) سورة الأنعام: ١٢٤ (٣) سورة النساء: ١٢٧ (٤) سورة يوسف: ٧٦
(٥) سورة مريم: ٢٤ (٦) سورة الأنفال: ٤٢ (٧) سورة الكهف: ١٧ (٨) سورة الكهف: ٧٩

الثانى: أسماء مقادير المساحات، كالفرسخ، والميل، والبريد.

الثالث: ما كان مصوغاً من مصدر لعامله وهو جلست، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾(1) ولو قلت: «ذهبت مجلس زيد»، أو «جلست مذهب عمرو» لم يصح، لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله.

٧- المفعول معه

ص - والمفعول معه وهو: اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه، كـ «سِرْتُ والنِّيلَ» و «أَنَا سَائِرٌ والنِّيلَ».

ش - خرج بذكر «الاسم» الفعل المنصوب بعد الواو فى قولك: «لا تأكل السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللبنَ» فإنه على معنى الجمع، أى لا تفعل هذا مع فعلك هذا، ولا يسمى مفعول معه، لكونه ليس اسما، والجملة الحالية فى نحو: «جاء زَيْدٌ والشمسُ طالعةٌ» فإنه وإن كان المعنى على قولك: جاء زيدٌ مع طلوع الشمس، إلا أن ذلك ليس باسم، ولكنه جملة. وبذكر «الفضلة» مابعد الواو فى نحو: «اشترك زيد وعمرو» فإنه عمدة، لأن الفعل لا يستغنى عنه، لا يقال «اشترك زيد» لأن الاشتراك لا يأتى إلا بين اثنين. وبذكر الواو ما بعد «مع» فى نحو «جاءنى زَيْدٌ مَعَ عمرو»، وما بعد الباء فى نحو: «بِعْتُك الدارَ بأثاثها». وبذكر إراده التنصيص على المعية نحو: «جاء زَيْدٌ وعمرُو» إذا أريد مجرد العطف.

وقولى «مسبوقة - إلخ» بيان لشرط المفعول معه، وهو: أنه لابد أن يكون مسبوقاً بفعل، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه: فالأول كقولك: «سِرْتُ والنيلَ» وقول الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾(2). والثانى كقولك: «أنا سائر والنيل» ولا يجوز النصب فى نحو قولهم: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» خلافاً للصيمرى: أنك لم تذكر فعلا ولا ما فيه معنى الفعل، وكذلك لا يجوز «هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ» بالنصب: لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو «أُشِيرُ» لكنه ليس فيه حروفه.

ص - وقد يجب النصب كقولك: «لاَ تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَه» ومنه «قُمْتُ وزَيْدًا» و«مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا» على الأصح فيهما. ويترجح فى نحو قولك: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كالأخ» ويضعف فى نحو «قَامَ زَيْدٌ وعمرٌو».

(1) سورة الجن: ٩ (2) سورة يونس: ٧١

ش ـ للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما فى معناه حالات:

إحداها: أن يجب نصبه على المفعولية وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوى أو صناعى، فالأول كقولك: «لاَ تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإتْيَانه، وذلك لأن المعنى على العطف لا تنه عن القبيح وعن إتيانه، وهذا تناقض، والثانى كقولك: «قُمْتُ وزَيْدًا» و «مَرَرْتُ بكَ وَزَيْدًا» أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل. كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾(١).. وأما الثانى: فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض. كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾(٢).. ومن النحويين من لم يشترط فى المسألتين شيئاً، فعلى قوله يجوز العطف، ولهذا قلت «على الأصح فيهما».

والثانية: أن يترجح المفعول معه على العطف: وذلك نحو قوله: «كن أنت وزيدا كالاخ» وذلك لأنك لو عطفت «زيدا» على الضمير فى «كن» لزم أن يكون زيدا مأمورا: وأنت لا تريد أن تأمره: وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ:

قال الشاعر:

١٠٣ ـ فكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِى أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ(٣)

وقد استفيد من تمثيلى بـ «كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كالأخ» أن مابعد المفعول معه يكون على حَسَبِ ما قبله فقط، لا على حسبهما، وإلا لقيت كالأخوين وهذا هو الصحيح.

وممن نص عليه ابن كيسان، والسماع والقياس يقتضيانه. وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياسا على العطف، وليس بالقوى.

والثالثة: أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف فى اللفظ، ولا ضعف فى المعنى، نحو: «قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو» لأن العطف هو الأصل، ولا مضعف له، فيترجح.

---

(١) سورة الأنبياء: ٥٤ (٢) سورة المؤمنون: ٢٢

(٣) كونوا: فعل أمر ناقص مبنى على حذف النون، وواو الجماعة اسمها، «أنتم» ضمير مؤكد، «وبنى» الواو واو المعية. بنى: مفعول معه: منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم. مكان: متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص، «الكليتين»: مضاف إليه.

٨- باب الحال

ص . باب الحال، وهو: وَصْفٌ فَضْلَةٌ، يقع فى جواب كيف، «كضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا».

ش . لما انتهى الكلام على المفعولات، شرعت فى الكلام على بقية المنصوبات؛ فمنها الحال، وهو عبارة عما اجتمع فيه شروط. أحدهما: أن يكون وصفاً، الثانى: أن يكون فضلة، والثالث: أن يكون صالحاً للوقوع فى جواب كيف، وذلك كقولك: «ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً».

فإن قلت: يَرِدُ على ذكر الوصف نحو قوله تعالى: ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾(١)، فإن (ثبات) حال، وليس بوصف، وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾(٢)، وقول الشاعر:

١٠٤ . لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ
إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً ... كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ (٣)

فإنه لو أسقط «مرحا»: و«كئيباً» فسد المعنى، فيبطل كون الحال فضلة، وعلى ذكر الوقوع فى جواب كيف نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾(٤).. قلت: (ثُبَاتٍ) فى معنى متفرقين؛ فهو وصف تقديرا، والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه، والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة.

---

(١) سورة النساء: ٧١ (٢) سورة الإسراء: ٣٧، وسورة لقمان: ١٨

(٣) «ليس» فعل ماض ناقص، «من» اسم موصول اسمه. «مات» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «فاستراح» الفاء عاطفة، استراح: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة معطوفة على جملة الصلة. «بميت» الباء حرف جر زائد، ميت: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، إنما: أداة حصر، «الميت» مبتدأ «ميت»: خبر المبتدأ، الأحياء: مضاف إليه. إنما: أداة حصر الميت: مبتدأ، «من» اسم موصول خبر، «يعيش» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة: لا محل لها صلة؛ كئيبا: حال من الضمير المستتر فى يعيش. كاسفا: حال ثانية، باله: فاعل بكاسف و(الهاء) مضاف، إليه قليل: حال ثالثة.

(٤) سورة البقرة: ٦٠

ص ـ وشرطها: التنكير.

ش ـ شرط الحال: أن تكون نكرة فان جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة، وذلك كقولهم: «ادخُلوا الأوّلَ فالأوّلَ» و«أرْسَلَهَا العِرَاكَ»، وقراءة بعضهم: ﴿ليخرجن الأعز منها الأذلَ﴾(١)، بفتح الياء وضم الراء، وهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الألف واللام، وكقولهم: «اجتهد وحدك»، وهذا مؤول بما لا إضافة فيه، والتقدير: اجتهد منفردا.

ص ـ وشرط صاحبها (٢). التعريف: أو التخصيص «أو التعميم» أو التأخير، نحو: ﴿خشعاً أبصارهم يخرجون﴾ ﴿فى أربعة أيّام سواءً للسائلين﴾ ﴿وما أهلَكْنا منْ قَريَة إلا لهَا منذرون﴾

◆ **لمَيّةَ مُوحِشًا طَلَلُ** ◆.

ش ـ أى: شرط صاحب الحال واحد من أمور أربعة:

الأول: التعريف، كقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾(٣)، فخشعا: حال من الضمير فى قوله تعالى: «يَخْرُجُونَ» والضمير أعرف المعارف.

والثانى: التخصيص، كقوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾(٤)، فسواء: حال من أربعة، وهى وإن كانت تكرة لكنها مخصصة بالإضاف إلى أيام.

والثالث: التعميم، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ فجملة ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ حال من قرية، وهى نكرة عامة لوقوعها فى سياق النفى.

والرابعُ: التأخير عن الحالِ، كقول الشاعر:

---

(١) سورة المنافقون: ٨

(٢) صاحب الحال ما كانت هى وصفا له فى المعنى، مثل القائد فى قولك: «رجع القائد ظافرا».

(٣) سورة القمر: ٧

(٤) سورة فصلت: ١٠

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ   يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ (١)

«فموحشاً» حال من «طلل»، وهو نكرة، لتأخيره عن الحال (٢)

---

(١) هو لكثير. لمية: اللام حرف جر، مية: مجرور باللام، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار متعلق بمحذوف خبر مقدم، موحشا: حال تقدم على صاحبه، منصوب بالفتحة الظاهرة. «طلل» مبتدأ مؤخر، وهو صاحب الحال، يلوح: فعل مضارع وفاعله مستتر جوازا تقديره هو والجملة فى محل رفع صفة لطلل، كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الطلل اسمه؛ خال: خبر كأن، والجملة فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى يلوح.

(٢) تحتاج الحال إلى عامل لها، وعاملها هو ما تقدم عليها من فعل وشبهه أو مافيه معنى الفعل. والفعل مثل: طلعت الشمس صافية. وشبه الفعل مثل ما مسافر خليل ماشياً. ومعنى الفعل كاسم الاشارة مثل: هذا خالد مقبلا.

٩- باب التمييز

ص - باب: والتمييز، هو اسم، فضلة، نكرة، جامد. مفسر لما انْبَهَم من الذوات.

ش - من المنصوبات: التمييز، وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور، أحدها: أن يكون اسماً، والثاني: أن يكون فضلة، والثالث: أن يكون نكرة، والرابع: أن يكون فضلة، والخامس: أن يكون مفسراً لما انْبَهَم من الذوات.

فهو موافق للحال فى الأمور الثلاثة الأول، ومخالف له فى الأمرين الأخيرين، لأن الحال مشتق مبين للهيئات، والتمييز جامد مبين للذوات (١).

ص - وأكثر وقوعه بعد المقادير كـ «جَرِيب نَخْلاً» و«صَاعَ تَمْرًا» و«مَنَوَيْن عَسَلاً» والعدد، نحو أحَدَ عَشَرَ كوكبا» «تسعٌ وتسعُون نعجَةَ» ومنه تميز (كم) الاستفهامية، نحو (كم عبداً ملكتَ). فأما تمييز الخبرية فمجرور مفرد كتمييز المائة وما فوقها، أو مجموع كتمييز العشرة وما دونها. ولك فى تمييز الاستفهامية المجرورة بالحرف جر ونصب. ويكون التمييز مفسراً للنسبة: محولا كـ ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾(مريم: ٤) . ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر: ١٢) و ﴿أَنَا أَكْثَرُ منكَ مَالاً ﴾ (الكهف: ٣٤)، أو غير محول. نحو: امتلأ الإناء ماء. وقد يؤكدان، نحو ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (البقرة: ٦٠) وقوله: * مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا*، ومنه: * بئس الفَحْلُ فُحْلُهُمُ فَحْلاً*، خلافا لسيبويه.

ش - التمييز ضربان. مفسر لمفرد، ومفسر لنسبة:

فمفسر المفرد له مظان يقع بعدها:

---

(١) يتفق الحال والتمييز فى خمسة أشياء: ١- أن كل واحد مهما اسم ٢- أن كل واحد منهما فضلة. ٣- أن كل واحد منهما نكرة. ٤- أن كل واحد منهما منصوب. ٥- أن كل واحد منهما مفسر لما قبله

ويفترقان فى خمسة أمور: ١- أن الحال يفسر هيئة صاحبه، والتمييز يفسر ما أبهم من ذات أو نسبة. ٢- أن الأصل فى الحال أن يكون مشتقاً والأصل فى التمييز أن يكون جامداً، وقد يكون كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه. ٣- أن الحال يأتى ظرفاً أو جارا ومجروراً أو جملة اسمية أو فعليه و التمييز لايجىء على واحد منهما. ٤- أن الحال قد يكون مؤكداً لصاحبه أو لعامله، قياساً، وأما التمييز فلا يكون مؤكدا لأحدهما على ما ذهب إليه الجمهور. ٥- أن الحال قد يكون مستغنى عنه والتمييز لا يكون بهذه المنزلة.

أحدها: المقادير، وهى عبارة عن ثلاثة أمور: المساحات، كـ «جَرِيبٍ نَخْلاً» والكيل كـ «صَاعٍ تَمْراً» والوزن كـ «مَنَوَيْنِ عَسَلاً».

الثانى: العدد، كـ (أحَدَ عشَرَ درْهماً) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(١) وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾(٢)، وفى الحديث: «إنَّ للّه تِسْعَةً وتِسْعِين اسْماً». وفهم من عطفى فى المقدمة العدد على المقادير أنه لَيس من جملتها، وهو قول أكثر المحقِّقين، لأنَّ المرادَ بالمقادير ما لم يُرَد حقيقَته، بل مقداره، حتى إنه تصح إضافة المقدار إليه، وليس العدد كذلك، ألا ترى أنك تقول: عِنْدِي مِقْدَارُ رِطْلٍ زَيْتاً، ولا تقول. عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلاً، إلا على معنى آخر.

ومن تمييز العدد تمييزُ (كم) الاستفهامية(٣)، وذلك لأن (كم) فى العربية كناية

---

(١) سورة يوسف: ٤ (٢) سورة ص: ٢٣

(٣) كم على قسمين: استفهامية وخبرية:

أ- فكم الاستفهامية ما يستفهم بها عن عدد مبهم يراد تعيينه، نحو: «كم رجلا سافر؟» ولا تقع إلا فى صدر الكلام، كجميع أدوات الاستفهام.

ومميزها مفرد منصوب كما رأيت، وإن سبقها حرف جر جاز جره، على ضعف، بمن مصدرة، نحو «بكم درهم اشتريت هذا الكتاب؟» أى بكم من درهم اشتريته؟ ونصبه أولى على كل حال، وجره ضعيف. وأضعف منه إظهار «من».

ويجوز الفصل بينها وبين مميزها ويكثر وقوع الفصل بالظرف والجار والمجرور، نحو كم عندك كتاباً؟ وكم في الدار رجلا؟» أو بالعامل فيها نحو: «كم اشتريت كتابا؟»

ويجوز حذف تمييزها، نحو «كم مالك؟» أى كم درهما أو ديناراً هو؟

وحكمها فى الإعراب أن تكون فى محل جر إن سبقها حرف جر أو مضاف نحو بكم ساعة بلغت دمشق؟ ورأى كم رجلا أخذت؟ «وأن تكون فى محل نصب إن كانت ا ستفهاما من المصدر لأنها تكون مفعولا مطلقا، نحو «كم إحسانا أحسنت؟» أو عن الظروف. لأنها تكون مفعولا فيه، نحو «كم يوما غبت؟ وكم ميلا سرت.» أو عن المفعول به، نحو كم جائزة نلت؟» أو عن خبر الفعل الناقص، نحو «كم كان إخوتك؟» فإن لم تكن استفهاما عن واحد مما ذكر كانت فى محل رفع على أنها مبتدأ أو خبر، فالأول نحو «كم كتابا عندك؟» والثانى نحو (كم كتبك؟) فلك فى هذا أن تجعل (كم) مبتدأ وما بعدها خبرا. والعكس جائز.

=

عن عدد مجهول الجنس والمقدار، هى على ضربين. استفهامية بمعنى أىّ عدد. ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء، وخبرية بمعنى كثيرويستعملها من يريد الافتخار والتكثير. وتمييز الاستفهامية منصوب مفرَدتقول (كم عَبداً ملكت) و (كم داراً بنيت)

= ب – وكم الخبرية هى التى تكون بمعنى (كثير) وتكون إخباراً عن عدد كثير مبهم الكمية، نحو (كم عالم رأيت)، أى رأيت كثيراً من العلماء، ولا تقع إلا فى صدر الكلام ويجوز حذف مميزها إن دل عليه دليل، (كم عصيت أمرى) أى: كم مرة عصيته.

وحكم مميزها أن يكون مفرداً نكرة مجرورا بالإضافة إليها أو بمن نحو (كم علم قرأت، وكم من كريم أكرمت)، ويجوز أن يكون مجموعاً، نحو «كم علوم أعرف»، وإفراده أولى.

ويجوز الفصل بينها وبين مميزها، فإن فصل بينهما وجب نصبه على التمييز لامتناع الإضافة مع الفصل، نحو: كم عندك درهما، وكم يافتى فضلا لك، أو جره بمن ظاهرة، نحوكم عندك من درهم، وكم لك يافتى من فضل)، إلا إذا كان الفاصل فعلا متعديا متسلطا على (كم) فيجب جره بمن، نحو (كم قرأت من كتاب). كيلا يلتبس بالمفعول به فيما لو قلت: كم قرأت كتابا.

وحكم كم الخبرية فى الإعراب كحكم (كم) الاستفهامية تماما والأمثلة لا تخفى وأعلم أن كم الاستفهامية وكم الخبرية لا يتقدم عليهما شيء من متعلقات جملتهما إلا حرف الجر والمضاف، فهما يعملان فيهما الجر فالأولى نحو «بكم درهما اشتريت هذا الكتاب؟ وديوان كم شاعرا قرأت؟ والثانية نحو: إلى كم بلد سافرت، وخطبة كم خطبت سمعت فوعيت.

وتشترك (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية فى خمسة أمور: كونهما كنايتين عن عدد مبهم مجهول الجنس والمقدار. وكونهما مبنيتين، وكون البناء على السكون، ولزوم التصدير، والاحتياج إلى التمييز.

ويفترقان فى خمسة أمور أيضا:

١- أن مميزهما مختلفان إعرابا، وقد تقدم شرح ذلك.

٢- أن الخبرية تختص بالماضى كرب، فلا يجوز أن تقول: كم كتب سأشترى. كما لا تقول: رب دار سأبنى، ويجوز أن تقول: كم كتابا ستشترى؟

٣- أن المتكلم بالخبرية لا يطلب جوابا، لأنه مخبر وليس بمستفهم.

٤- أن التصديق والتكذيب يتوجه على الخبرية، ولا يتوجه على الاستفهامية لأن الكلام الخبرى يحتمل الصدق والكذب ولا يحتملهما الاستفهام لأنه إنشائى.

٥- أن المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام، تقول: كم رجل فى الدار: عشرة بل عشرون، وكم كتاب اشتريت، عشرة بل عشرون أما المبدل من الاستفهامية فيقترن بها نحو: كم كتبك؟ أعشرة أم عشرون؟ وكم كتابا اشتريت؟ أعشرة أم عشرين؟

وتمييز الخبرية مخفوض دائماً، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز العشرة فما دونها تقول: كم عبيد ملكتُ، كما تقول: عشرة أعبد ملكت، وثلاثة أعبد ملكت، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها، تقول: كم عبد ملكت، كما تقول: مائة عبد ملكت، وألف عبد ملكت، ويجوزَ خفض تمييز (كم) الاستفهاميةً إذا دخل عليها حرف جر، تقول: بكم درهم اشتريت، والخافض له (مِنْ) مضمرة، لا الإضافة، خلافا للزجاج.

الثالث من مظان تمييز المفرد: ما دل على مماثلة، نحو قوله تعالى: ﴿ولو جئنا بمثله مددًا﴾(1)، وقولهم: إنَّ لَنَا أَمْثَالَها إبلاً.

الرابع: ما دل على مغايرة، نحو: إن لنا غيرها إبلا أو شاءً، وما أشبه ذلك.

وقد أشرت بقولى: (وأكثر وقوعه) إلى أن تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير.

ومفسر النسبة على قسمين: محوّل، وغير محول:

فالمحول على ثلاثة أقسام: محول عن الفاعل، نحو: ﴿واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾(2) أصله اشتعل شيب الرأس، فجعل المضاف إليه فاعلا، والمضاف تمييزاً، ومحول عن المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾(3) أصله: وفجرنا عيون الأرض، ففعل فيه مثل ما ذكرنا، ومحول عن مضاف غيرهما؛ وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغير للتمييز، وذلك كقولك: (زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْماً) أصله: علم زيد أكثر، وكقوله تعالى: ﴿أنا أَكْثَرُ منكَ مَالاً وَأَعَزُّ نفرًا﴾(4) فإن كانَ الواقعُ بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خَفْضُه بالإضافة، كقولك: (مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ). إلا إن كان أَفْعَلُ التفضيلِ مضافاً إلى غيره فينصب، نحو: زَيْدٌ أكثَرُ الناسِ مالا.

وغير المحول نحو: (امتلأ الإناء ماءً) وهو قليل.

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكداً غير مبين لهيئة ولا ذات، مثال ذلك فى

(1) سورة الكهف: ١٠٩ (2) سورة مريم: ٤

(3) سورة القمر: ١٢ (4) سورة الكهف: ٣٤

الحال قوله تعالى: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾(١)، ﴿ثم وليتم مدبرين﴾(٢)، ﴿ويوم أبعث حيًا﴾(٣)، ﴿فتبسم ضاحكًا﴾(٤)، وقال الشاعر:

١٠٦ . وتُضيءُ في وَجْهِ الظَّلامِ مُنيرةً ... كَجُمانةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظامُها (٥)

ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى: ﴿إنَّ عدَّةَ الشُّهُورِ عندَ اللهِ اثْنا عشر شهرًا﴾(٦). ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلةً وأتممناها بعشرٍ فتمَّ ميقاتُ ربِّه أربعين ليلةً﴾(٧)، وقول أبي طالب:

١٠٧ . ولَقَدْ عَلِمْتُ بأنَّ دينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أدْيانِ البَرِيَّةِ دينًا (٨)

ومنه قول الشاعر:

١٠٨ . والتغلبيُّون بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ ... فَحْلاً، وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ (٩)

---

(١) سورة البقرة: ٦٠ (٢) سورة التوبة: ٢٥

(٣) سورة مريم: ٣٣ (٤) سورة النمل: ١٩

(٥) البيت للبيد: «تضيء» فعل مضارع، وفاعله مستتر جوازا. في وجه: جار ومجرور متعلق بتضيء، ووجه مضاف و«الظلام» مضاف إليه. منيرة: حال من فاعل تضيء وهي حال مؤكدة. «كجمانة» جار ومجرور متعلق بمحذوف إما حال ثانية من فاعل تضيء، وإما خبر مبتدأ محذوف، و«البحري» مضاف إليه «سل» فعل ماض مبني للمجهول، نظام: نائب فاعل سل، والفعل ونائب فاعله حال من جمانة.

(٦) سورة التوبة: ٣٦ (٧) سورة الأعراف: ١٤٢

(٨) لقد: اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق، علمت: فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، بأن: الباء حرف جر. أن حرف توكيد ونصب «دين» اسم أن، «محمد» مضاف إليه ، من خير: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء والجار والمجرور سدمسد مفعولي علم. «دينا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٩) البيت لجرير الشاعر الأموي المشهور - «التغلبيون» مبتدأ أول، «بئس» فعل ماض دل على إنشاء الذم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الفحل» فاعل بئس، و الجملة من بئس وفاعلها في محل رفع خبر مقدم، فحلهم: مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول «التغلبيون». فحلا: تمييز منصوب بالفتحة. «أمهم» الواو حرف عطف، أم: مبتدأ. زلاء: خبر المبتدأ منطبق. صفة لزلاء أو خبر، وجملة المبتدأ أو الخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثاني وخبره.

وسيبويه - رحمه الله تعالى - يمنع أن يقال: (نعم الرجل رجلا زيد). وتأولوا (فحلا) فى البيت على أنه حال مؤكدة، والشواهد على جواز المسألة كثيرة، فلا حاجة إلى التأويل، ودخول التمييز فى باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال.

ص - والمستثنى بإلاَّ من كلام تام موجب نحو: ﴿فشربوا منه إلا قليلا منهم﴾، فإن فقد الإيجاب ترجح البدل فى المتصل نحو (ما فعلوه إلا قليل منهم)، والنصب فى المنقطع عند بنى تميم، ووجب عند الحجازيين، نحو: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾، ما لم يتقدم فيهما فانصب، نحو قوله:

وَمَالِى إلاَّ آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَالِى إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ (١)

أو فُقِدَ التمام فعلى حسب العوامل، نحو: ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ﴾ (٢) ويُسَمَّى مُفَرَّغًا.

ش - من المنصوبات: المستثنى فى بعض أقسامه (٣)

---

(١) الواو حسب ما قبلها. ما: نافية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب. لى: جار ومجرور خبر مقدم، وشيعة. مبتدأ مؤخر: إلا: أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب. آل: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، أحمد: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل وإعراب الشطر الثانى كإعراب الشطر الأول.

(٢) سورة القمر: ٥٠

(٣) فالاستثناء هو إخراج ما بعد (إلا) أو إحدى أخواتها من أداوات الاستثناء من حكم ما قبله، نحو: جاء التلاميذ إلا عليا. والمخرج يسمى مستثنى، والمخرج منه يسمى مستثنى منه، وللاستثناء ثمانى أدوات، وهى: إلا وغير، وسوى، ويقال فيها: سوى وسواء أيضا، وخلا، وعدا، وحاشا، وليس، ولا يكون، والمستثنى قسمان: متصل ومنقطع: فالمتصل ما كان من جنس المستثنى منه «جاء المسافرون إلا سعيدا». والمنقطع ماليس من جنس ما استثنى منه نحو: احترقت الدار إلا الكتب. هذا ولا يستثنى إلا من معرفة أو نكرة مفيدة فلا يقال: جاء قوم إلا رجلا منهم، ولا «جاء رجال إلا خالدا» فإن أفادت النكرة جاز الاستثناء منها، نحو جاءنى رجال كانوا عندك إلا رجلا منهم، وما جاء أحد إلا سعيدا، قال تعالى: **﴿فلبث فى قومه ألف سنة إلا خمسين عاما﴾**. وتكون النكرة مفيدة إذا أضيفت أو وصفت أو وقعت فى سياق النفى أو النهى أو الاستفهام.. وكذا لا يستثنى من المعرفة نكرة لم تخصص فلا يقال جاء: القوم إلا رجالا، فإن تخصصت جاز، نحو «جاء القوم إلا رجلا منهم، أو إلا رجلا مريضا أو إلارجل سوء». ثم إن الناصب للمستثنى بالإ هو «إلا» نفسها، على المتعمد، وقيل هو ما تقدمها من فعل أو شبهه. ويصح استثناء قليل من كثير وكثير من أكثر منه. وقد يستثنى من الشىء نصفه تقول: «له على عشرة إلا خمسة» قال تعالى: **﴿يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه﴾** فقد سمى النصف قليلا واستثناه من الأصل، وقال قوم لا يستثنى الشىء إلا ما كان دون نصفه وهو مردود بهذه الآية.

والحاصلُ أنهُ إذا كان الاستثناء بإلا، وكانت مسبوقة بكلام تام موجب وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى. سواء كان الاستثناء متصلا نحو: (قام القومُ إلا زيداً) وقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾(١)، أو منقطعا كقولك (قام القوم إلا حماراً)، ومنه فى أحد القولين قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾(٢).

فلو كانت المسألة بحالها. ولكن الكلام السابق غير موجب فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعاً:

فإن كان متصلا جاز فى المستثنى وجهان: أحدهما: أن يجعل تابعاً للمستثنى منه على أنه بدل منه، بدل بعض من كل عند البصريين، أو عطف نسق عند الكوفيين، والثانى أن ينصب على أصل الباب، ووهو عربى جيد، والإتباع أجود منه، ونعنى بغير الإيجاب النفى، والنهى، والاستفهامَ، ومثال النفى قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾(٣) قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو فى «مافعلوه»، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء، ومثال النهى قوله تعالى: ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾(٤)، قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من «أحد»، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء، وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون مستثنىً من «أحد» وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح لأن مرجع القراءة الرواية لا الرأى.

والثانى: أن يكون مستثنى من «أهلك» فعلى هذا يكون النصب واجباً.

---

(١) سورة البقرة: ٢٤٩

(٢) هذا واستثناء الشيء من غير جنسه لا معنى له. وما ورد من ذلك فليست فيه (إلا) للاستثناء على سبيل الأصل، وإنما هى بمعنى لكن وهو ما يسمونه الاستثناء المنقطع. و مع ذلك فلابد من الارتباط معنى بين المستثنى والمستثنى منه، كما ستعلم ذلك. و من ذلك قوله تعالى: **﴿ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى﴾** أى لكن أنزلناه تذكرة، وقوله. **﴿فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر، إلا من تولى وكفر، فيعذبه العذاب الأكبر﴾** أى، لكن من تولى وكفر.

والآية ٣٠، ٣١ من سورة الحجر

(٣) سورة النساء: ٦٦

(٤) سورة هود: ٨١

ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ﴾(١)، قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير فى (يقنط) ولو قرأ «إلا الضالين» بالنصب على الاستثناء لجاز ولكن القراءة سنة متبعة.

وإن كان الاستثناء منقطعا فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون «مَا فيها أَحَدٌ إلا حماراً»، وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾(٢)، وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال، ويقرأون «إلا اتباعُ الظن» بالرفع، على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ. لأن الخافض له «من» الزائدة، و «اتباع الظن» معرفة موجبة، و «من» الزائدة لا تَعمل إلا فى النكرات المنفية أو المستفهم عنها، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾(٣).

وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً، أى: سواء كان الاستثناء منقطعاً، نحو: «ما فيها إلاَّ حماراً أحدٌ» أو متصلا نحو «ما قام إلا زيداً القومُ، قال الكميت:

١٠٩. وَمَالِى إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعةٌ   وَمَالِى إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ (٤)

وإنما امتنع الاتباع فى ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع.

وإن كان الكلام السابق على «إلا» غير تام، ونعنى به ألا يكون المستثنى منه مذكوراً، فإن الاسم المذكور الواقع بعد «إلا» يعطى ما يستحقه لو لم توجد «إلا»، فيقال: «مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ» بالرفع، كما يقول: مَا قَامَ زَيْدٌ، و « مَا رَأَيْتُ إلاَّ زَيْداً» بالنصب، كما يقال: مَا رَأَيْتُ زَيْدًا، و «مَا مَرَرْتُ إلاَّ بزَيْدٍ» بالجر، كما يقال: مَامَرَرْتُ بزيدٍ، ويسمى ذلك استثناء مُفَرَّغاً، لأن ما قبل «إلاَّ» قد تفرغ لطلب ما بعدها. ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه. والاستثناء فى ذلك كله من اسم عام محذوف، فتقدير: «مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ» مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ،وكذا الباقى.

---

(١) سورة الحجر: ٥٦   (٢) سورة النساء: ١٥٧

(٣) سورة الملك: ٣

(٤) إعراب هذا البيت قد سبق.

ص - ويستثنى بغير وسوى خافضين مُعْرَبَيْن بإعراب الاسم الذى بعد «إلا» وبخلا وعدا وحاشا نواصب أو خوافض، وبما خلا وبما عدا وليس ولا يكون نواصب.

ش - الأدوات التى يستثنى بها - غير إلا - ثلاثة أقسام: ما يخفض دائماً، وما ينصب دائماً، وما يخفض تارة وينصب أخرى.

فأما الذى يخفض دائماً فَغَيْرُ وسِوَى، تقول: قام القوم غَيْرَ زيدٍ، وقام القومُ سِوَى زيدٍ، بخفض «زيدٍ» فيهما وتعرب «غَيْر» نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد «إلا» فى ذلك الكلام، فتقول: «قَامَ القومُ غَيْرَ زَيْدٍ» بنصب غير كما تقول: قَام القومُ إلا زيداً، بنصب، زيد وتقول: «مَا قَامَ القومُ غَيْرَ زيدٍ»، وغير زيد بالنصب والرفع، كما تقول: ما قام القومُ إلا زيدًا، وإلا زيدٌ، وتقول، مَا قَامَ القومُ غيرَ حِمَارٍ» بالنصب عند الحجازيين، والنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك فقس، وهكذا حكم «سوى» خلافاً لسيبويه. فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً.

الثانى: ما ينصب فقط، وهو أربعة: لَيْسَ، وَلاَ يَكُونُ، وَمَا خَلاَ، ومَا عَدَا. تقول: «قَامُوا لَيْسَ زَيْداً» و «لاَ يَكُونُ زَيْداً» و «مَا خَلاَ زَيْداً» و «مَا عَدَا زَيْداً» ، وفى الحديث: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسمُ اللّهِ عَلَيْه فَكُلُوا، لَيسَ السِّنَّ والظُّفُرَ»، وقال لبيد:

١١٠. أَلاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلاَ اللّهَ، بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعيمٍ، لاَ مَحَالَةَ، زَائِلُ (١)

وانتصابه بعد، ليس «ولا يكون» على أنه خبرهما، واسمهما مستتر فيهما وُجوباً وانتصابه بعد « ما خلا» و «ماعدا» على أنهما مفعولهما، والفاعل مستتر فيهما.

الثالث: ما يخفض تارة وينصب أخرى وهو ثلاثة: خلا، وعدا، وحاشا، وذلك لأنها تكون حروف جر وأفعالا ماضية، فإن قدرتها حروفاً خفضت بها المستثنى، وإن قدرتها أفعالا نصبته بها على المفعولية، وقدرت الفاعل مضمراً فيها (٢).

---

(١) ألا أداة استفتاح وتنبيه، كل: مبتدأ، شىء: مضاف إليه؛ ما: مصدرية خلا: فعل ماض دال على الاستثناء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق، الله: منصوب على التعظيم، مفعول به لخلا والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، باطل: خبر المبتدأ، كل: مبتدأ. نعيم: مضاف إليه، لا: نافية للجنس، محالة: اسم لا؛ مبنى على الفتح فى محل نصب، وخبرها محذوف والجملة اعتراضية لا محل لها، زائل: خبر المبتدأ.

(٢) ملاحظة: لا يكون الاستثناء المنقطع إلا إذا كان للمستثنى علاقة بالمستثنى منه، فيتوهم بذكر =

= المستثنى منه دخول المستثنى معه في الحكم، فتقول. «جاء السادة إلا خدمهم، إذا كان من العادة أنهم يجيئون معهم. فإن لم يكن من العادة ذلك فلا معنى لهذا الاستثناء وتقول: «رجع المسافرون إلا أثقالهم: أو إلا دوابهم» لأن الأخبار برجوعهم يتوهم منه رجوع أثقالهم معهم وقد تكون العلاقة بينهما، لكنه لا يتوهم دخول المستثنى فى المستثنى منه، و إنما يذكر لتمكين المعنى فى نفس السامع والتهويل به كأن تقول: «لا يخطب فى الحرب إلا ألسن النيران» وقد صح الاستثناء مع عدم التوهم لمكان المناسبة بين صوت النار وصوت الخطيب المتأجج حماسة، وللتهويل بشدة الحال. وكذا إذا قلت: «سلكت فلاة ليس فيها أنيس إلا الذئاب أو إلا وحوشها» فلمناسبة التضاد بين الأنيس والذئاب لتمثيل هول الموقف، لهذا لم يتعد الصواب من أجاز من العرب البدلية فى الكلام الموجب المنفى من هذا الاستثناء لأنه فى حكم المتصل معنى، ألا ترى أنك إن حذفت المستثنى منه وسلطت العامل فيه على المستثنى صح اللفظ والمعنى فتقول: «لا يتكلم فى الحرب إلا ألسن النيران، ومررت بفلاة ليس فيها إلا الذئاب» من غير أن ينقص من المعنى شىء إلا ما كنت تريده من إعظام الأمر وتهويله: ويجرى هذا المجرى الأبيات الثلاثة التى مرت.

وبما ذكر تعلم أن إطلاق النحاة الكلام فى الاستثناء المتقطع تساهل لاترضاه أساليب، البيان وتمثيلهم له بقولهم: «جاء القوم إلا حمارا» شىء يأباه كلام العرب نعم يصح أن تقول: «جاء القوم إلا الحمار أو إلا حماراً لهم أو إلا حمارهم» إن كان من العادة أن يكون معهم. أما «جاء القوم إلا حماراً» فلا يجوز، وإن كان من العادة مجىء حمار معهم لأنه لا يجوز استثناء النكرة غير المفيدة (أى التى لم تخصص) من المعرفة.

هذا ويشبه الاستثناء لفظ (لاسيما) وهى كلمة مركبة من «سى» بمعنى مثل ومثناها سيان، ومن، لا: النافية الجنس. وتستعمل لترجيح مابعدها على ما قبلها، فإذا قلت: «اجتهد التلاميذ ولاسيما خالد» فقد رجحت اجتهاد خالد على غيره من التلاميذ.. وتشديد يائها وسبقها بالواو ولا، كل ذلك واجب. وقد تخفف ياؤها، وقد == تحذف الواو قبلها نادرا وقد تحذف «ما» بعدها قليلا.. أما حذف «لا» فلا يرد فى كلام من يحتج بكلامه. والمستثنى بها إن كان نكرة جاز جره ونصبه ورفعه. تقول: كل مجتهد يحب ولاسيما تلميذ مثلك، أو لاسيما تلميذاً مثلك أو لاسيما تلميذ مثلك»، و جره أولى وأكثر وأشهر: فالجر بالإضافة إلى (سى) وما زائدة، والنصب على التمييز لسى، وما زائدة. والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو. وتكون (ما) اسم موصول محلها الجر بالإضافة إلى (سى) وجملة المبتدأ والخبر صلة. ويكون تقدير الكلام «يحب كل مجتهد لامثل محبة الذى هو تلميذ مثلك، لأنك مفضل على كل تلميذ».. وإن كان المستثنى بها معرفة جاز جره وهو الأولى وجاز رفعه نحو «نجح التلاميذ ولا سيما خليل، أو ولاسيما خليل»، ولا يجوز نصبه لأن شرط التمييز أن يكون نكرة، وحكم «سى» أنها إن جر مابعدها بالإضافة إليها فهى معرفة منصوبة بلا النافية للجنس، لأنها اسمها، وإن رفع مابعدها فهى مبنية على الفتح كما تبنى فى نحو «لا رجل فى الدار» وقد تستعمل «سيما» بمعنى «خصوصا» فيؤتى بحال مفردة أو جملة أو بالجملة الشرطية واقعة موقع الحال، نحو أحب المطالعة ولاسيما منفرداً أو لاسيما وأنا منفرد أو ولاسيما إن كنت منفرداً. وقد يليها الظرف نحو أحب الجلوس بين الحقوق ولاسيما تحت الأشجار.

ص - باب، يخفض الاسم إما بحرف مشترك، وهو: مِنْ، وإلى، وعَنْ، وعلى، واللام، والباء للقسم وغيره، أو مختص بالظاهر، وهو رُبَّ، و مُذْ، ومُنْذُ، والكاف، وحتى، و واو القسم، وتاؤه.

ش - لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات، شرعت فى ذكر المجرورات، وقسمت المجرورات إلى قسمين: مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة؛ وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل.

والحروف الجارة عشرون حرفا، أسقَطْتُ منها سبعةً، و هى: خلا، وعدا، وحاشا ولعل، ومتى،وكى، ولولا. وإنما أسقطت منها الثلاثة الأُوَل، لأنى ذكرتها فى الاستثناء، فاستغنيت بذلك عن إعادتها. وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها، وذلك لأن «لعل» لا يجربها إلا عقيل، قال شاعرهم:

١١١ . لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَىءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ (١)

و«متى» لا يجر بها إلا هذيل، قال شاعرهم، يصف السحاب:

١١٢ . شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئِيجُ (٢)

و«كى» لا يجر بها إلا «ما» الاستفهامية، وذلك فى قولهم فى السؤال عن علة الشىء: «كمية» بمعنى لِمَهْ، و «لولا» لا يجر بها إلا الضمير فى قولهم: لولاى، ولولاه، وهو نادر، قال الشاعر:

---

(١) لعل: حرف ترج وجر شبيه بالزائد. الله: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبية بالزائد. فضل: فعل ماض وفاعله ضميرمستتر والكاف مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ «أن» حرف توكيد ونصب. أم: اسم أن، وضمير المخاطب مضاف إليه «شريم»: خبر أن، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بدل من «شىء».

(٢) هو لأبى ذؤيب الهذلى - شربن: فعل وفاعل. بماء: جار ومجرور متعلق بشرب. «البحر» مضاف إليه، ثم: حرف عطف، ترفعت: ترفع: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هى. متى: حرف جر بمعنى من. لجج: محرور بمتى، (لهن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (نئيج) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من فاعل ترفعت المستتر فيه.

١١٣ . أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا من الهَوْدَجِ   لَوْلَاكَ فى ذَا العامِ لَمْ أَحْجُجِ (١)

وأنكر المبرد استعماله، وهذا البيت ونحوه حجةٌ لسيبويه عليه. والأكثر فى العربية لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو، قال الله تعالى: ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾.

وتتقسم الحروف المذكورة إلى ما وضع على حرف واحد، وهو خمسة: الباء واللام، والكاف(٢)، والواو، والتاء، وما وضع على حرفين، وهو أربعة: من، وعن (٣)،

(١) هو لعمر بن أبى ربيعة المخزومى القرشى. أو مت فعل ماض، مبنى على فتح مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، والتاء الساكنة علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هى، عينى مجرور بالياء المفتوح ماقبلها المكسور ما بعدها تقديرا لأنه مثنى والجار والمجرور متعلق (بأوماً)، لولا: حرف جر لايحتاج إلى متعلق، و(الكاف ضمير المخاطب) مبنى على الفتح فى محل جر، ثم له محل ثان، وهوالرفع على أنه مبتدأ أو الخبر محذوف وجوبا تقديره: لولاك موجود. «فى» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بفى، والجار والمجرور متعلق بأحجج الآتى. «العام:» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أحجج» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروى،وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والجملة لا محل لها جواب لولا.

(١) الكاف: لها أربعة معان: الأولى، التشبيه، وهو الأصل فيها، نحو: «على كالأسد»، الثانى التعليل، كقوله تعالى: «﴿واذكروه كما هداكم﴾» أى لهدايته إياكم. الثالث: معنى على نحو «كن كما أنت» أى ثابتاً على ما أنت عليه، الرابع التوكيد، وهى الزائدة فى الإعراب، كقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شىء﴾. والكاف قد تأتى اسماً بمعنى. مثل، كقول المتنبى:

وَمَا قَتَلَ الأحرارَ كالعفوِ عنهُمُ   ومَن لك بالحُرِّ الذى يحفظ اليَدا؟

ومن العلماء من خص ورودها اسما بضرورة الشعر، ومنهم من أجازة فى الشعر والنثر كأبى على الفارسى وابن مالك وغيرهما.

(٢) قد تزاد (ما) بعد «من، وعن، والباء» فلا تكفهن عن العمل، كقوله تعالى: ﴿مما خطيئاتهم أغرقوا﴾ وقوله: ﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾ وقوله: ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾ - وقد تزاد بعد (رب والكاف) فيبقى ما بعدهما مجروراً، وذلك قليل، كقول الشاعر:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ونَعْلَمُ أَنَّهُ   كَمَا الناسُ مجرومٌ عليه وجارِمُ

وإنما وجب أن تكونا هنا عاملتين غير مكفوفتين لأنهما لم تباشرا الجملة، وإنما باشرتا الاسم والأكثر أن تكفهما (ما) عن العمل، فيدخلان حينئذ على الجمل الفعلية والاسمية. والغالب على (رب) المكفوفة أن تدخل على فعل ماض. وقد تدخل على فعل مضارع بشرط أن يكون متحققا، فينزل منزلة الماضى للقطع بحصوله، كقوله تعالى: ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾. وندر دخولها على الجملة الاسمية.

= وقد تحذف «رب» ويبقى عملها بعد الواو كثيراً، وبعد الفاء قليلا، كقول الشاعر:

وليل كموج البحر أرخى سدولَهُ   عليَّ بأنواع الهموم ليَبتَلي

وقوله:

فَمِثْلُك حُبلى قد طُرقتُ ومُرضعٌ   فألهَيْتُها عن ذى تمائمَ مُحول

وقد يحذف حرف الجر قياسا وذلك:

١- قبل أن، كقوله تعالى: ﴿**وعجبوا أن جاءهم منذر منهم**﴾ وقوله: ﴿**أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم**﴾، وقول الشاعر:

الله يعلمُ أنا لانحبُّكُمُ   ولا نلومكُمُ أنْ لا تُحبُّونَا

٢- قبل أن كقوله تعالى:﴿«**شهد الله أنه لا إله إلا هو**﴾.. واعلم أنه إنما يجوز حذف الجار قبل (أن وأن) إن أمن اللبس بحذفه. فإن لم يؤمن اللبس لم يجز حذفه، فلا يقال: «رغبت أن أفعل» لإشكال المراد بعد الحذف، فلا يفهم السامع ماذا أردت: أرغبتك فى الفعل؟ أما رغبتك عنه؟ فيجب ذكر الحرف ليتعين المراد إلا إذا كان الإبهام مقصودا من السامع.

٣- قبل «كى» الناصبة للمضارع، كقوله تعالى: «**فرددناه إلى أمه كى تقر عينها**»، أى لكى تقر.. واعلم أن المصدر المؤول بعد (أنْ، وأنَّ، وكى) فى موضع جر بالحرف المحذوف على الأصح. وقال بعض العلماء: هو فى موضع النصب بنزع الخافض.

٤- بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله وذلك خمس صور: الأولى بعد. جواب استفهام تقول: «ممن أخذت الكتاب؟» فيقال لك. «خالد» الثانية :بعد همزة الاستفهام، تقول: «مررت بخالد» فيقال: «أخالد بن سعد؟». الثالثة: بعد إن الشرطية، تقول: «اذهب بمن شئت، إن خليل وإن حسن». الرابعة: بعد هلا، تقول: «تصدقت بدراهم» فيقال: «هلا دينار». الخامسة: بعد حرف عطف متلو بما يصح أن يكون جملة لو ذكر الحرف المحذوف، كقولك. (لخالد دار وسعيد بستان).

ومنه قوله تعالى: «**وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون**».

٥- قبل لفظ الجلالة فى القسم، نحو: «والله كلمة الأمة خدمة صادقة».

٦- قبل مميز «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، نحو: «بكم درهم اشتريت هذا الكتاب».

وقد يحذف الجار سماعا فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيها له بالمفعول به. ويسمى أيضا المنصوب على نزع الخافض، أى الاسم الذى نصب بسبب حذف الجار كقوله تعالى «**ألا إن ثمود كفروا ربهم**» أى بربهم، وقوله، «**واختار موسى قومه سبعين رجلا**» أى من قومه، وقول الشاعر:

تمرونَ الديارَ ولم تعوجُوا   كلامكُم عليَّ إذاً حرَام

وقال قوم: إنه قياسى. والجمهور على أنه سماعى.

فى، وما وضع على ثلاثة أحرف، وهو ثلاثة: إلى، وعلى، ومنذ، وما وضع على أربعة، وهو «حتى» خاصة.

وتنقسم أيضاً إلى ما يجر الظاهر دون المضمر، وهو سبعة. الواو، والتاء، ومذ، ومنذ، وحتى، والكاف، ورب. وما يجر الظاهر والمضمر، وهو البواقى.

= وحرف الجر على ثلاثة أقسام: أصلى، وزائد، وشبيه بالزائد.

فالأصلى ما يحتاج إلى متعلق. وهو لا يستغنى عنه معنى ولا إعراباً، نحو: كتبت بالقلم.

والزائد ما يستغنى عنه إعرابا ولا يحتاج إلى متعلق، وهو لا يستغنى عنه معنى لأنه إنما يجر به لتوكيد مضمون الكلام، نحو: ما جاءنا من أحد، ليس سعيد بمسافر.

والشبيه بالزائد مالا يمكن الاستغناء عنه لفظا ولا معنى، غير أنه لا يحتاج إلى متعلق: وهو خمسة أحرف: رب، وخلا، وعدا، وحاشا، ولعل؛ وسمى شبيها بالزائد لأنه لا يحتاج إلى متعلق. وهو أيضا شبيه بالأصلى من حيث أنه لا يستغنى عنه لفظا ولا معنى. والقول بأنه شبيه بالزائد هو من باب الاكتفاء على حد قوله. تعالى: **﴿سرابيل تقيكم الحر﴾**، أى وتقيكم البرد أيضا.

١- هذا وتزاد الباء فى: الفاعل مثل كفى بالله وليا.

٢- وفى المفعول مثل:**﴿«وهزى إليك بجذع النخلة﴾**.

٣- وفى المبتدأ إذا كان لفظ (حسب) نحو: «بحسبك درهم»، أو كان بعد لفظ (ناهيك)، نحو: «ناهيك بخالد شجاعا» أو كان بعد «إذا» الفجائية، نحو: «خرجت فإذا بالأستاذ». أو بعد كيف نحو: و«كيف بك أو بخليل إذا كان كذا»؟

٤- فى خبر (ليس، وما) كثيرا، وزيادتها هنا قياسية. فالأول كقوله تعالى: «**أليس الله بكاف عبده**»، وقوله **﴿أليس الله بأحكم الحاكمين﴾**، والثانى كقوله سبحانه: **﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾**، وقوله: **﴿وما الله بغافل عما تعملون﴾**.

هذا ومتعلق حرف الجر الأصلى هو ما كان مرتبطا به من فعل أو شبهه أو مافى معنى الفعل نحو «وقفت على المنبر»، وشبه الفعل، نحو «أنا كاتب بالقلم» ومافى معنى الفعل نحو: «أف للكسالى»: وقد يتعلق باسم مؤول بما يشبه الفعل، كقوله تعالى **﴿وهو الله فى السموات وفى الأرض﴾** فحرف الجر متعلق بلفظ الجلالة لأنه مؤول بالمعبود، أى وهو المعبود فى السموات وفى الأرض، أو وهو المسمى بهذا الاسم فيهما. ومثل ذلك أن تقول: «أنت عبد الله فى كل مكان» وقد يتعلق بما يشير إلى معنى الفعل كأداة النفى، كقوله تعالى: **﴿ما أنت بنعمة ربك بمجنون﴾** فحرف الجر فى «بنعمة» متعلق بما لأنه بمعنى «انتفى».

وقد يحذف المتعلق وذلك على ضربين: جائز، وواجب، فالجائز، أن يكون كونا خاصا، بشرط أن لا يضيع الفهم بحذفه، نحو (بالله) جوابا لمن قال لك: «بمن تستعين»؟ والواجب أن يكون كونا عاما نحو: «العلم فى الصدور، الكتاب لخليل، نظرت نور القمر فى الماء، مررت برجل فى الطريق».

ثم الذى لا يجر إلا الظاهر ينقسم إلى مالا يجر الزمان وهو: مذ، ومنذ، تقول ما رأيته مذ يومين، أو منذ يوم الجمعة، ومالا يجر إلا النكرات وهو «رب» تقول: رب رجل صالح لقيته، وما لا يجر إلا لفظ الجلالة، وقد يجر لفظ الرب مضافاً إلى الكعبة، وقد يجر لفظ الرحمن؛ وهو التاء قال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾(١).

﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾(٢) وهو كثير؛ وقالوا: تَرَبِّ الكعبة لأفعلن كذا» وهو قليل، وقالوا: «تا لرَّحْمَنِ لأَفْعَلَنّ كذا» وهو أقل؛ وما يجرُّ كلَّ ظاهر، وهو الباقى.

(١) سورة الأنبياء: ٥٧

(٢) سورة يوسف: ٩١

ص - أو بإضافة اسم على معنى اللام كـ «غُلَامِ زَيْدٍ» أو من كـ «خَاتَمِ حَدِيدٍ» أو فى كـ «مَكْرِ اللَّيْلِ» وتسمى معنوية، لأنها للتعريف أو التخصيص، أو بإضافة الوصف إلى معموله، كـ (بَالِغِ الْكَعْبَةِ) و«مَعْمُورِ الدَّارِ» و«حَسَنِ الْوَجْهِ» وتسمى لفظية، لأنها لمجرد التخفيف.

ش - لما فرغت من ذكر المجرور بالحرف شرعت فى ذكر المجرور بالإضافة(١)

---

(١) الإضافة نسبة بين اسمين على تقدير حرف الجر توجب جر الثانى أبدا، نحو: هذا كتاب التلميذ. لبست خاتم فضة. «لا يقبل صيام النهار، وقيام الليل من المخلصين» ويسمى الأول مضافا والثانى مضافا إليه، فالمضاف والمضاف إليه اسمان بينهما حرف جر مقدر، وعامل الجر فى المضاف إليه هو المضاف، لا حرف الجر المقدر بينهما، على الصحيح.

والإضافة أربعة أنواع: لامية وبيانية، وظرفية، وتشبيهية:

فاللامية ما كانت على تقدير (اللام). وتفيد الملك أو الاختصاص، فالأول نحو: «هذا حصان على»، والثانى نحو: «أخذت بلجام الفرس».

والبيانية ما كانت على تقدير (من) وضابطها أن يكون المضاف إليه جنسا للمضاف. بحيث يكون المضاف بعضا من المضاف إليه. نحو (هذا باب خشب. هذه أثواب صوف).

فجنس الباب هو الخشب. وجنس السوار هو الذهب. والأثواب هو الصوف والباب بعض من الخشب = والسوار بعض من الذهب. والأثواب بعض من الصوف، والخشب بين جنس الباب، والذهب بين جنس السوار. والصوف بين جنس الأثواب. والإضافة البيانية يصح فيها الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف ألا ترى أنك إن قلت: «هذا الباب خشب، وهذا السوار ذهب - وهذه الأثواب صوف» جاز.

والسوار بعض من الذهب. والأثواب بعض من الصوف، والخشب بين جنس الباب. والذهب بين جنس السوار. والصوف بين جنس الأثواب. والإضافة البيانية يصح فيها الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف ألا ترى أنك إن قلت: «هذا الباب خشب، وهذا السوار ذهب - وهذه الأثواب صوف» جاز.

والظرفية ما كانت على تقدير (فى). وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف. ويفيد زمان المضاف أو مكانه، نحو (سهر الليل مضن، وقعود الدار مخمل). والتشبيهية ما كانت على تقدير (كاف التشبيه) وضابطها أن يضاف المشبه به إلى المشبه نحو «انتثر لؤلؤ الدمع على ورد الخدود».

وتنقسم الإضافة أيضا إلى معنوية ولفظية:

١- فالمعنوية ما تفيد تعريف المضاف أوتخصيصه. وضابطها أن يكون المضاف غير وصف مضاف لمعموله: بأن يكون غير وصف أصلا: كمفتاح الدار أو يكون وصفا مضافا لغير معموله ككتاب القاضى ومأكول الناس ومشروبهم وملبوسهم، وتفيد تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة. نحو «هذا =

وقسمته إلى قسمين:

إحداهما: أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لها، ويخرج من ذلك ثلاث صور: إحداها: أن ينتفى الأمران معاً ك «غلام زيد» الثانية: أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولا لتلك الصفة نحو «كاتب القاضى» و «كاسب عياله» والثالثة: أن يكون المضاف اليه معمولا للمضاف وليس المضاف صفة، نحو «ضرب اللص»، وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معنوية وذلك لأنها تفيد أمراً معنوياً وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو «غلام زيد» والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ك «غلام امرأة».

ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام:

إحداها: أن تكون على معنى «فى» وذلك رذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف، نحو ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾(١)

= كتاب سعيد»، وتخصيصه إن كان نكرة نحو «هذا كتاب رجل». وتسمى الإضافة المعنوية أيضاً «الإضافة الحقيقية)، و(الإضافة المحضة). وقد سميت معنوية لأن فائدتها راجعة إلى المعنى من حيث أنها تفيد تعريف المضاف أوتخصيصه، وسميت حقيقية لأن الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه، وهذا هو الغرض الحقيقى من الإضافة، وسميت محضة لأنها خالصة من تقدير انفصال نسبه المضاف إلى المضاف إليه، فهى على عكس الإضافة اللفظية. ٢- أما الإضافة اللفظية فهى مالا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه، وإنما الغرض منها التخفيف فى اللفظ بحذف التنوين أو فى التثنية والجمع، وضابطها أن يكون المضاف اسم فاعل أو مبالغة اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، إذا أضيفت هذه الصفات إلى فاعلها أو مفعولها فى المعنى، نحو «هذا الرجل طالب علم. رأيت رجلا نصار المظلوم، انصر رجلا مهضوم الحق، عاشر رجلا حسن الخلق. والدليل على بقاء المضاف فيها على تنكيره أنه وصف به النكرة كما رأيت، وأنه يقع حالا والحال لا تكون نكرة، كقولك: «جاء خالد باسم الثغر».

وأنه تباشره «رب» وهى لاتباشر إلا النكرات، كقول بعض العرب، وقد تقضى رمضان: «يارب صائمه لن يصومه، ويارب قائمه لن يقومه، وتسمى هذه الإضافة أيضاً «الإضافة المجازية» و(الإضافة غير المحضة) أما تسميتها باللفظ فلان فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهو التخفيف اللفظى بحذف التنوين ونونى التثنية والجمع، وأما تسميتها بالمجازية فلأنها لغير الغرض الأصلى من الإضافة، وإنما هى للتخفيف، كما علمت، وأما تسميتها بغير المحضة فلأنها ليست إضافة غير خالصة بالمعنى المراد من الإضافة بل هى على تقدير الانفصال ألا ترى أنك تقول فيما تقدم: «هذا طالب علماً، رأيت رجلا نصار المظلوم، أنصر رجلا مهضوم الحق عاش الرجل حسنا خلقه».

(١) سورة سبأ: ٣٣

الثانى: أن تكون على معنى «من» وذلك إذا كان المضاف إليه كلا للمضاف ويصح الإخبار به عنه كـ «خاتم حديد» و «باب ساج» بخلاف نحو «يد زيد» فانه لا يصح أن يخبر عن اليد بأنها زيد.

الثالث: أن تكون على معنى اللام، وذلك فيما بقى، نحو «غلام زيد» و «يد زيد».

القسم الثانى: أن يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، ولهذا أيضا ثلاثَ صور. إضافة اسم الفاعل؛ كـ «هذا ضاربُ زَيْدٍ الآن، أو غداً» وإضافة اسم المفعول، كهذا مَعْمُورُ الدار، الآن، أو غدا، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كـ «هذا رَجُلُ حَسَنُ الوجه» وتسمى إضافة لفظية، لأنها تفيد أمراً لفظيا، وهو التخفيف، ألا ترى أن قولك: «ضاربُ زيدٍ» أخف من قولك «ضاربُ زيداً» وكذا الباقى، ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، ولهذا صح وصف «هَدْيًا» بـ «بالغ» مع إضافته إلى المعرفة فى قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾(١). وصح مجىء «ثانى» حالا مع إضافته إلى المعرفة فى قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾(٢).

ص . ولا تجامع الإضافة تنوينا ولا نونا تالية للإعراب مطلقا ولا «أل» إلاّ فى نحو «الضَّارِبَا زَيْدٍ» و «الضاربُو زَيْدٍ» و «الضاربُ الرجلِ» و «الضَّاربُ رَأْسِ الجَانِى» والرَّجُلُ الضاربُ غُلاَمِهِ».

ش . اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين، ولا مع النون التالية للإعراب، ولا مع الألف واللام؛ تقول: جاءنى غُلاَمٌ يا هذا؛ فتنون؛ وإذا أضفت تقول: جاءنى غلامُ زيد؛ فتحذف التنوين؛ وذلك لأنه يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ولا يكون الشىء كاملا ناقصاً. وتقول: جاءنى مُسْلِمَان؛ ومسلمون؛ فإذا أضفت قلت: مُسْلِمَاك ومسلمُوكَ، فتحذف النون. قال اللّه تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ﴾(٣)؛ ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ﴾(٤) ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾(٥) والأصل: المقيمين، ولذائقون، ومرسلون. والعلة فى حذف النون هى العلة فى حذف التنوين، لكونها قائمة مقام التنوين. وإنما قيدت النون بكونها تالية للإعراب احترازا من نونى المفرد؛ وجمع التكسير. وذلك كنونى حين

---

(١) سورة المائدة: ٩٥

(٢) سورة الحج: ٩

(٣) سورة الحج: ٣٥

(٤) سورة الصافات: ٣٨

(٥) سورة القمر: ٢٧

وشياطين، فإنهما متلوان بالإعراب لا تاليان له تقول: هذا حِينٌ يافتى، وهؤلاء شياطين يافتى. فتجد إعرابهما بضمة واقعة بعد النون، فإذا أضفت قلت: آتيك حين طلوع الشمس، وهؤلاء شياطين الإنسان. بإثبات النون فيهما. لأنها متلوة بالإعراب لا تالية له.

وأما الألف واللام فإنك تقول: جاء الغلامُ، فإذا أضفت قلت: جاء غلامُ زيدٍ، وذلك لأن الألف واللام للتعريف، والإضافة للتعريف: فلو قلت: «الغلام زيد» جمعت على الاسم تعريفين، وذلك لا يجوز.

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة، وفى المسألة واحد من خمسة أمور تذكر، فحينئذ يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة:

أحدها: أن يكون المضاف مثنى، نحو: «الضاربا زَيْدٍ»

والثانى: أن يكون جمع مذكر سالما، نحو «الضاربو زيد»

والثالث: أن يكون المضاف إليه بالألف واللام، نحو «الضاربُ الرَّجُلِ»

والرابع: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو « الضاربُ رَأْسِ الرَّجُلِ»

والخامس: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام، نحو «مررت بالرجلِ الضاربِ غلامه».

١٣ - اسمُ الفعل

ص . بابٌ يعملُ عملَ فعله سبعةٌ: اسم الفعل كهيهات، وصه، ووى، بمعنى: بعد: واسكت، وأعجب. ولا يحذف، ولا يتأخر عن معموله، و ﴿كتاب اللّه عليكم﴾ مُتَأَوَّل. ولا يبرز ضميره. ويجزم المضارع فى جواب الطلبى منه نحو:

◆ «مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي ◆»

ولا ينصب.

ش . هذا الباب معقود للأسماء التى تعمل عمل أفعالها، وهى سبعة أحدها: اسم الفعل، وهو على ثلاثة أقسام:

١ - ما سمى به الماضى «كهيهات» بمعنى بَعُدَ، قال الشاعر:

١١٤ . فهيهاتَ هَيْهَاتَ العقيقُ ومَنْ بِهِ   وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُوَاصِلُهُ (١)

٢ - وما سمى به الأمر «كـ» «صَهْ» بمعنى اسكت، وفى الحديث «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ والإِمَامُ يَخْطُبُ صَهْ فَقَدْ لَغَوْتَ»، كذا جاء فى بعض الطرق.

٣ - وما سمى به المضارع، كـ «وَيْ» بمعنى أعجب. وقال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾(٢) أى: أعجب لعدم فلاح الكافرين، ويقال فيه: «وا» قال الشاعر:

١١٥ . وا، بِأَبِي أَنْتَ وَفُوكَ الأَشْنَبُ   كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ (٣)

وا «واها» قال الشاعر:

١١٦ . وَاهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً واهاً   يَالَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا (٤)

ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يتأخر عن معموله، فلا يجوز فى «عليك زيداً» بمعنى الزم زيداً، أن يقال: زيداً عليك، خلافاً للكسائى، فإنه أجازه محتجاً عليه بقوله

---

(١) البيت لجرير الشاعر: هيهات اسم فعل ماض بمعنى بعد، «هيهات» توكيد للأول: العقيق. فاعل بهيهات، مرفوع بالضمة الظاهر، ومن: الواو حرف عطف. من: اسم موصول، معطوف على العقيق. مبنى على السكون فى محل رفع، به: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف واقع صلة للموصول، وهيهات: الواو حرف عطف. خل: فاعل لاسم الفعل. بالعتيق. جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة: نواصل: فعل مضارع، وفاعله مستتر وجوباً، والهاء ضمير مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع صفة لخل.

(٢) سورة القصص: ٨٢

(٣) «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا «بأبى» جار ومجرور خبر مقدم وأنت، مبتدأ مؤخرا، وفوك: الواو حرف عطف، فو: عطف على أنت، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، والكاف مضاف إليه، كأنما: كافة ومكفوفة متعلق بذر، الزرنب: نائب فاعل.

(٤) واها: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، لسلمى: جار ومجرور متعلق باسم الفعل، ثم: حرف عطف، يا: حرف نداء، والمنادى فيه محذوف، والتقدير: يا هؤلاء، ليت حرف تمن ونصب، عينا: اسم ليت حرف تمن ونصب، عينا: اسم ليت منصوب بالألف نيابة عن الفتحة على لغة من يلزم المثنى الألف. وضمير الغائبة مضاف إليه، لنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت، وفاها: الواو حرف عطف، فا: معطوف على اسم ليت، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لانه من الأسماء الستة.

تعالى ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾(١) زاعماً أن معناه: عليكم كتاب الله، أى: الزموه، وعند البصريين أن «كتاب الله» مصدر محذوف العامل، و (عليكم) جار ومجرور متعلق به، أو بالعامل المقدر، والتقدير كتب الله ذلك كتاباً عليكم، ودل على ذلك المقدر قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾(٢)، لأن التحريم يستلزم الكتابة.

ومن أحكامه: أنه إذا كان دالا على الطلب جاز جزم المضارع فى جوابه: تقول: «نَزَالِ نُحَدِّثْك» بالجزم، كما تقول: انزل نحدثك؛ وقال الشاعر:

١١٧. وقَوْلِى كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى (٣)

فـ «مكانك فى الأصل ظرف مكان، ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسماً للفعل ومعناه: اثبتى. وقوله: «تحمدى» مضارع مجزوم فى جوابه وعلامة جزمه حذف النون.

ومن أحكامه: أنه لا ينصب الفعل بعد الفاء فى جوابه، لا تقول: «مكانك فتحمدى، واسكت فنحدثك» خلافاً للكسائى، وقد قدمت هذا الحكم فى صدر المقدمة، فلم أحتج إلى إعادته هنا.

١٤ - إعمال المصدر

ص - والمصدر كـضَرْب وإكرام، إن حَلَّ محله فعل مع أن ، أو مع ما، ولم يكن مصغراً، ولا مضمراً، ولا محدوداً، ولا منعوتا قبل العمل، ولا محذوفا، ولا مفصولا من المعمول، ولا مؤخراً عنه، وإعماله مضافا أكثر، نحو ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾(٤)، وقول الشاعر:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المرْءُ بَيِّنٌ

---

(١) سورة النساء: ٢٤ (٢) سورة النساء: ٢٣

(٣) هو لعمرو بن زيد مناة، المعروف بعمرو بن الإطنابة.

«وقولى» الواو حرف عطف، قول: معطوف علي فاعل الفعل أبى فى البيت السابق على بيت الشاهد، مرفوع بضمة مقدرة منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وياء المتكلم مضاف إليه، كلما: ظرف متعلق بالمصدر «قول» جشأت: فعل ماض والتاء للتأنيث، وجاشت: مثلها والواو للعطف، مكانك: مكان: اسم فعل أمر بمعني اثبتى، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب. والكاف حرف دال على الخطاب. والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، تحمدى: فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر، بحذف النون والياء فاعل.

(٤) سورة البقرة: ٢٥١

ومنونا أَقْيَسُ نحو: ﴿أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما﴾ وبِأَلْ شَاذٌّ، نحو:

وَكيف التَّوَقِّى ظَهْرَ مَا أنتَ رَاكِبُه

ش ـ النوع الثانى من الأسماء العاملة عمل الفعل: المصدر.

وهو: «الاسم الدال على الحدث الجارى على الفعل كالضرب والإضراب». وإنما يعمل بثمانية شروط:

أحدها ـ أن يصح أن يحل محله «فعل مع أن» أو فعل مع ما» فالأول كقولك: «أعجبنى ضَرْبُك زيداً»، «يعجبنى ضَرْبُك عمراً » فإنه يصح أن تقول مكان الأول: أعجبنى أَنْ ضَرَبْتَ زَيْداً، ومكان الثانى: يُعْجِبُنى أَنْ تَضْرِبَ عمراً، والثانى نحو: «يعجبنى ضَرْبُك زيداً الآن» فهذا لا يمكن أن يحل محله «أن ضربت» لأنه للماضى، ولا «أَنْ تضربَ» لأنه للمستقبل، ولكن يجوز أن تقول فى مكانه: «ماتضربُ» وتريد بما المصدرية مثلها فى قوله تعالى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾(1) وقوله تعالى: «﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّم﴾(2) أى برحبها وعنتكم، ولا يجوز فى قولك «ضَرْبًا زيداً» أن تعتقد أن «زيداً» معمول لضربا. خلافا لقوم من النحويين، لأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون أن، وما، تقول: اضربْ زيداً، وإنما «زيداً» منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ولا يجوز فى نحو «مَرَرْتُ بزيد فَإذا لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ» أن تنصب «صوت» الثانى بصوت الأول. لأنه لا يحل محل الأول فعل لامع حرف مصدرى ولا بدونه، لأن المعنى يأبى ذلك، لأن المراد أنك مررت به وهو فى حالة تصويته، لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به.

الشرط الثانى: أن لا يكون مصغراً، فلا يجوز أعجبنى ضُرَيْبُك زيدًا» ولا يختلف النحويون فى ذلك، وقاس على ذلك بعضهم المصدر المجموع فمنع إعماله حملا له على المصغر لأن كلا منهما مباين للفعل وأجاز كثير منهم إعماله، واستدلوا بنحو قوله:

١١٨ ـ وَعَدْتَ وَكَانَ الخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً　　　مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ (3)

---

(1) سورة التوبة: ٢٥، ١١٨　　　(2) سورة آل عمران: ١١٨

(3) وعدت، فعل وفاعل، وكان، الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، الخلف: اسمها. منك: جار ومجرور متعلق بما بعده أو حال منها، سجية خبر كان.

مواعيد: مفعول مطلق، منصوب بالفتحة.. عرقوب: مضاف إليه، أخا: مفعول به لمواعيد، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة والهاء مضاف إليه.

الثالث: أن لا يكون مضمراً، فلا تقول «ضَرْبِى زَيْدًا حَسَنٌ وهو عَمْرًا قَبيحٌ» لأنه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون؛ واسْتَدَلّوا بقوله:

١١٩. وَمَا الْحَرْبُ إلاَّ مَا عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ ‏ ‏ ‏ ‏ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحدِيثِ المرَجَّمِ (١)

أى، وما الحديث عنها بالحديث المرجم، قالوا: فعنها متعلق بالضمير. وهذا البيت نادر قابل للتأويل، فلا تبنى عليه قاعدة.

الرابع: أن لا يكون محدودًا فلا تقول: «أَعْجَبَنِى ضَرْبَتُكَ زَيْدًا» وشذ قوله:

١٢٠. يُحَابِى بِهِ الجَلْدُ الذى هُوَ حَازِمٌ

بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ (٢)

فأعمل الضربة فى الملا، وأما « نفس راكب» فمفعول ليحايى ومعناه أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم وسقى الراكب الماء الذى كان معه فأحيا نفسه.

الخامس: أن لا يكون موصوفاً قبل العمل، فلا يقال: «أَعْجَبَنِى ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْدًا فإن أخرت «الشديد» جاز قال الشاعر:

١٢١. إنَّ وجْدِي بكَ الشَّدِيدَ أرَانِي ‏ ‏ ‏ ‏ عَاذِراً فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولاَ (٣)

فأخر «الشديد» عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى.

---

(١) هولزهير: ما نافيه، الحرب مبتدأ، إلا أداة استثناء ملغاة. ما: اسم موصول خبر المبتدأ. مبنى على السكون فى محل رفع. علمتم: فعل وفاعل صلة الموصول. ذقتم معطوف على علمتم. وما: الواو عاطفة، ما: نافية جازمة تعمل عمل ليس، هو: اسم ما. مبنى على الفتح فى محل رفع، عنها: جار ومجرور متعلق بالمرجم، الباء حرف جر زائد، الحديث: خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدرة علي آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف ا لجر الزائد، المرجوم: صفة.

(٢) «يحابى» فعل مضارع. «به»: جاز ومجرور متعلق بيحايى «الجلد» : فاعل يحايى. «الذى» اسم موصول نعت للجلد، مبنى، هو: مبتدأ؛ حازم: خبره والجملة لا محل لها صلة، بضربة: جار ومجرور متعلق بيحايى، وكفى من، كفيه مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، مجرور بالياء لأنه مثنى، والهاء مضاف إليه. مبنى على الكسر فى محل جر. الملا: مفعول به لضربة، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، نفس. مفعول به ليحايى ومعناه التراب. راكب: مضاف إليه.

(٣) «إن» حرف توكيد ونصب. وجدى: وجد: اسم إن وياء المتكلم مضاف إليه. من إضافة المصدر إلى فاعله. بك: جار ومجرور متعلق بوجد. الشديد: صفة لوجد، منصوبة بالفتحة الظاهرة. آرانى: =

السادس: أن لا يكون محذوفا، وبهذا ردوا على من قال فى «مَالَكَ وزَيْدًا» أن التقدير وملابستك زيدا، وعلى من قال فى «بسم الله»: إن التقدير ابتدائى بسم الله ثابت، فحذف المبتدأ والخبر، وأبقى معمول المبتدأ وجعلوا من الضرورة قوله:

١٢٢ . هَلْ تَذكُرُون إلى الدَّيْرَين هِجْرَتَكُمْ
وَمَسْحَكُم صلْبَكُم رَحْمَانُ قُرْبَانَا (١)

السابع: أن لا يكون مفصولا عن معموله، ولهذا ردوا على من قال فى ﴿يوم تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾:(٢) إنه معمول لِرَجْعِه، لأنه قد فصل بينهما بالخير.

الثامن: أن لا يكون مؤخرا عنه، فلا يجوز أعجبنى زيدا ضَرْبُك، وأجاز السهيلى تقديم الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالى: ﴿لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾(٣) «وقولهم: اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا فَرَجًا وَمَخْرَجًا.

وينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام:

أحدُها: المضاف، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين، وهو ضربان: مضاف للفاعل: كقوله تعالى: ﴿ولَوْلا دَفْعُ اللَّه النَّاسَ﴾(٤)، ﴿وأَخْذِهِمُ الرِّبَا وقَدْ نُهُوا عنْهُ وأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾(٥)، ومضاف للمفعول، كقوله:

= فعل ماض وفاعله مستتر جوازا والنون للوقاية والياء مفعول أول لأرى، عاذرا: مفعول ثالث لأرى تقدم على المفعول الثانى، فيك: جار ومجرور متعلق بعاذر «من» اسم موصول: مفعول ثان لأرى، مبنى على السكون فى محل نصب. عهدت، فعل وفاعل. عذولا. حال من الهاء المحذوفة من عهدت والتقدير عهدته عذولا.

(١) «هل» حرف استفهام. «تذكرون»: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، إلى الديرين: جار ومجرور متعلق بقوله هجرة، وهجرة مفعول والكاف مضاف إليه والميم علامة الجمع، ومسحكم: الواو عاطفة، مسح: معطوف، على هجرة، والكاف مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، والميم حرف حرف دال على الجمع، صلب: مفعول به لمسح، «رحمان» منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب، وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف تقديره: وقولكم يارحمن، «قربانا» مفعول لأجله، أى: تفعلون ذلك كله قربانا.

(٢) سورة الطارق: ٩ (٣) سورة الكهف: ١٠٨

(٤) سورة البقرة: ٢٥١، وسورة الحج: ٤٠ (٥) سورة النساء: ١٦١

١٢٣ . أَلاَ إنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المرءُ بَيِّنٌ

إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوَىً يَغْلِبُ العَقْلاَ (١)

وقوله عليه الصلاة والسلام، «وَحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْه سَبِيلاً» وبيت الكتاب - أي كتاب سيبوية - وهو قول الشاعر:

١٢٤ . تَنْفِى يداً الحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ

نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ تنقَادُ الصَّيَارِيفِ (٢)

الثانى: المنون، وإعماله أَقْيَسُ من إعمال المضاف، لأنه يشبه الفعل بالتنكير. كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً﴾(٣) تقديره: أو أن يطعم فى يوم ذى مسغبة يتيما.

الثالث: المعرف بـ «أل»، وإعماله شاذ قياسا واستعمالا، كقوله:

١٢٥ . عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ المُسِىءِ إلهُهُ

وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيراً (٤)

أى عجبت من أن رزق المسىء إلهه، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرا (٥)

---

(١) ألا: أداة استفتاح وتنبيه، إن: حرف توكيد ونصب، ظلم: اسم إن ونفس، مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وضمير الغائب مضاف إليه المرء: فاعل بظلم، مرفوع بالضمة الظاهرة، بين: خبر، إذا ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه؛ لم: حرف نفى وجزم وقلب، يصن: فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو، ها: مفعول به. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر بإضافة إذا والجملة من «يغلب العقلا» فى محل جر صفة لهوى، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) تنفى: فعل مضارع، يدا: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وها: مضاف إليه، الحصى: مفعول به. نفى: مفعول مطلق، و«الدراهيم» مضاف إليه؛ من إضافة المصدر إلى مفعوله، تنقاد فاعل نفى مرفوع بالضمة الظاهرة و«الصياريف» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله.

(٣) سورة البلد: ١٤، ١٥

(٤) عجبت: فعل وفاعل. الرزق مضاف و«المسى» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله إله: فاعل المصدر والضمير مضاف إليه، ومن: الواو عاطفة، من ترك: جار ومجرور معطوف على ما قبله و«بعض» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، و«الصالحين» مضافا إليه «فقيراً» حال من بعض الصالحين.

(٥) هذا ويجوز حذف مفعول المصدر، كقوله تعالى: ﴿**وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه**﴾ أى: استغفار إبراهيم ربه لأبيه: وهو يعمل عمل فعله مضافا، أو مجرداً من (أل)

ص - واسم الفاعل كضارب ومكرم، فإن كان بأل عمل مطلقا. أو مجرداً فبشرطين: كونه حالا أو استقبالا، واعتماده على نفى أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف، و «باسط ذراعيه» على حكاية الحال، خلافا للكسائى، و «خَبِيرٌ بنو لَهْبٍ» على التقديم والتأخير، وتقديرُه خَبِيرٌ كظَهِير، خلافا للأخفش.

والمِثالُ وهو ما حُوِّل للمبالغة من فاعل إلى فعَّال أو فعول أو مفعال، بكثرة، أو فعيل أو فعِل، بقلة، نحو «أما العسل فأنا شرَّاب».

ش - النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل: اسم الفاعل. وهو: الوصف، الدال على الفاعل، الجارى على حركات المضارع وسكناته» كضارب، ومكرم، ولا يخلو: إما أن يكون بأل، أو مجرداً منها:

= والإضافة، أو معرفا بأل. فالأول كقوله تعالى: ﴿**ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض**﴾ والثانى كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿**أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة**﴾. والثالث إعماله قليل، كقول الشاعر:

لقدْ عَلِمَتْ أولىَ المُغِيرةِ أَنَّنى كَرَرْتُ فلمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا

وشرط عمل المصدر أن يكون نائباً عن فعله، نحو «ضربا اللص» أو أن يصح حلول الفعل مصحوباً بأن أو ما محله، فإذا قلت: «سرنى فهمك الدرس صح أن تقول: «سرنى أن تفهم الدرس» وإذا قلت: «يسرنى عملك الخير صح أن تقول: «يسرنى أن تعمل الخير»، وإذا قلت: «يعجبنى قولك الحق الآن» صح أن تقول: «يعجبنى ما تقول الحق الآن». غير أنه إذا أريد به المضى أو الاستقبال قدر، بأن، وإذا أريد به الحال قدر بما، كما رأيت لذلك لا يعمل المصدر المؤكد، ولا المبين للنوع، ولا المصغر، ولا مالم يرد به الحدث فلا يقال: «علمته تعليما المسألة» على أن المسألة منصوبة بتعليما، بل بعلمت. ولا «ضربت ضربة أو ضربتين اللصَّ» على نصب اللصَّ بضربة أو ضربتين، بل بضَرَبْتُ. ولا «يعجبى ضُرَيْبك اللصَّ على التصغير ولا «لسعيد صوت صوت حمار» على نصب صوت الثانى بصوت الأول. بل بفعل محذوف، أى بصوت صوت حمار أى يصوت تصويته، ويجوز أن يكون مفعولا به لفعل محذوف، أى يشبه صمت حمام، ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه إلا إذا كان المصدر بدلا من فعله نائباً عنه، نحو «عملك إتقاناً» أو كان معموله ظرفاً أو مجروراً بالحرف، كقوله تعالى: ﴿**بلغ معه السعى**﴾ وقوله: ﴿**ولا تأخذكم بهم رأفة**﴾. وإذا أضيف المصدر إلى فاعله جره لفظا، وكان مرفوعا حكما «أى فى محل رفع»، ثم ينصب المفعول به، نحو «سرنى فهم زهيرِ الدرس»، وإذا أضيف إلى مفعوله جره لفظا، وكان منصوباً حكماً، أى فى محل نصب، ثم يرفع الفاعل نحو سرنى فهم الدرس خالد.

فإن كان بأل عمل مطلقاً، ماضياً كان أو حالا مستقبلا، تقول: جاء الضاربُ زيداً أمس، أو الآن: أو غداً، وذلك لأن أل هذه موصولة، وضارب حالٌّ محل ضرب إن أردت المضى، أو يضرب إن أردت غيره، والفعل يعمل فى جميع الحالات، فكذا ما حل محله؛ وقال امرؤ القيس:

١٢٦ ـ القَاتِلينَ المَلِكَ الحُلاَ حِلاَ   خَيْرَ مَعَدّ حَسَبَاً ونائلاً (١)

وإن كان مجرداً منها فانما يعمل بشرطين:

أحدهما: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى المضى. وخالف فى ذلك الكسائى، وهشام،س وابن مضاء، فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضى، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾(٢) وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال، ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا، تقول: وكلبهم يبسط ذراعيه، ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ونقلبهم﴾ ولم يقل: وقلبناهم.

الشرط الثانى: أن يعتمد على نفى، أو استفهام، أومخبر عنه، أو موصوف، مثال النفى قوله:

◆ خَليلى مَا وافٍ بِعَهْدِىَ انتُما ◆ (٣)

فأنتما فاعل بواف، لا عتماده على النفى.. ومثال الاستفهام:

◆ اقاطنٌ قوم سلْمَى ام نَوَوْا ظَعنَا ◆ (٤)

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾(٥)، ومثال اعتماده على

(١) القاتلين: صفة لما لكا وكاهلا قبله، الملك: مفعول لاسم الفاعل. والفاعل ضمير مستتر تقديره هم (الحلاحل، وخير): صفتان. معد: مضاف إليه. حسبا: تمييز. نائلا: معطوف على حسباً.

(٢) سورة الكهف: ١٨

(٣) خليلى: منادى و(ياء المتكلم) مضاف إليه، ما: نافيه، واف مبتدأ. بعهد جار ومجرور متعلق بواف، وياء المتكلم مضاف إليه، أنتما فاعل سد مسد الخبر. وقد سبق فى باب المبتدأ والخبر من هذا الكتاب.

(٤) قوم: فاعل «قاطن» سد مسد الخبر، سلمى: مضاف إليه. وقد سبق فى باب المبتدأ والخبر من هذا الكتاب.

(٥) سورة الطلاق: ٣

الموصوف قولك: «مررت برجل ضارب زيداً»، وقول الشاعر:

١٢٧ . إنّى حَلَفْتُ بِرَافِعِين أكُفَّهُمْ   بَيْنَ الحطيمِ وَبَيْنَ حَوضَىْ زَمْزَمِ (١)

أى: بقوم رافعين.

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شىء من ذلك، واستدل بقوله:

١٢٨ . خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيا   مَقَالَةَ لِهْبِىَّ إذا الطَّيْرُ مَرَّتِ (٢)

وذلك لأن «بَنُولهب» فاعل بخبير، مع أن خبيراً لم يعتمد. وأجيب بأنا نحمله على التقديم والتأخير، فبنو لهب: مبتدأ، وخبير: خبره. ورد بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع، وأجيب بأن فعيلا قد يستعمل للجماعة، كقوله تعالى: ﴿والْمَلائكَةُ بَعْدَ ذَلكَ ظَهيرٌ﴾(٣).

---

(١) إن: حرف توكيد ونصب والياء اسمها، حلفت: فعل وفاعل. والجملة فى محل رفع خبر إن، برافعين: جار ومجرور متعلق بحلف، أكف: مفعول به لرافعين لكونه اسم فاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة. وهو مضاف إليه، «بين: ظرف متعلق برافعين. «الحطيم» مضاف إليه «وبين» الواو عاطفة وبين ظرف حوضى: مضافا إليه. زمزم: مثلها.

(٢) خبير: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، بنو: فاعل بخبير سد مسد الخبر مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، و«لهب»: مضاف إليه، فلا: الفاء للتفريع، لا: نافية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت. «ملغيا» خبر، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، مقالة: مفعول به لقوله ملغيا، و«لهى»: مضاف إليه: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. الطير: فاعل بفعل == محذوف يفسره مابعده، والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر باضافة إذا إليها، مر: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر. والجملة لا محل لها مفسرة وجواب إذا يدل عليه سابق الكلام.

(٣) سورة التحريم: ٤ هذا ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل المشتق منه، إن متعديا، وإن لازما، فالمتدى نحو «هل مكرم سعيد ضيوفه» واللازم، نحو «خالد مجتهد أولاده». ولاتجوز إضافته بعد فاعله كما يجوز ذلك فى المصدر، فلا يقال: «هل مكرم سعيد ضيوفه» وشرط عمله أن يقترن بأل، فإن اقترن بها لم يحتج بها إلى شرط غيره. فهو يعمل ماضياً أو حالا أو مستقبلا معتمداً على شىء وغير معتمد، نحو «جاء المعطى المساكين أمس أو الآن أو غداً»، فإن لم يقترن بها فشرط عمله أن يكون بمعنى الحال أوالاستقبال، ومسبوقاً بنفى، أواستفهام، أو باسم مخبر عنه به، أو موصوف، أو باسم يكون هو حالا منه، فالأول، نحو «ما طالب صديقك رفع الخلاف»، والثانى نحو «هل عارف أخوك قدر الإنصاف؟» والثالث نحو «خالد مسافر أبواه»، والرابع نحو «هذا رجل مجتهد أبناؤه» والخامس نحو «يخطب على رافعاً صوته « . وقد يكون الاستفهام والموصوف مقدرين».

١٦- عمل أمثلة المبالغة

النوع الرابع من الأسماء التى تعمل عمل الفعل: أمثلة المبالغة، وهى خمسة: فَعَّال، وفَعُول، ومِفْعَال، وفَعِيل، وفَعِل، قال الشاعر:

١٢٩ . أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إليها جِلاَلَهَا   وَلَيْسَ بولاَّجِ الخوالِفِ اعْقَلا (١)

وقال الآخر:

١٣٠ . ضروبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا (٢)

وقالوا: «إنه لمنحارٌ بوائكها»، و«الله سميعٌ دعاءَ من دعاه»

وقال الشاعر:

١٣١ . اتَانِى أَنَّهُمْ مَزِقُون عِرْضِى   حِجَاشُ الكِرْمِلَيْن لَهَا فَدِيدُ (٣)

وأكثر الخمسة استعمالا الثلاثة الأولى، وأقلها استعمالا الأخيران، وكلها تقتضى تكرار الفعل، فلا يقال: «ضراب» لمن ضرب مرة واحدة، وكذا الباقى، وهى فى التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء، وأعمالها قول سيبوية وأصحابه، وحجتهم فى ذلك السماع، والحمل على أصلها – وهو اسم الفاعل. لأنها محولة عنده لقصد المبالغة. ولم يجز الكوفيون إعمال شىء منها، لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نصب الاسم

---

(١) هو للقلاخ بن حزن بن جناب. أخا: حال من ضمير مستتر فى قوله «بأرفع» فى بيت سابق، الحرب: مضاف إليه. لباساً حال ثانية. إليها: جار ومجرور متعلق بلباس. جلال: مفعول به للباس. وليس الواو عاطفة. ليس: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه، بولاج: الباء حرف جر زائد، ولاج :خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. «الخوالف»: مضاف إليه، أعقلا: خبر ثان لليس، منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٢) هو لأبى طالب بن عبد المطلب. وعجزه قوله: إذا عدموا زادا فإنك عاقر». «ضروب» خبر مبتدأ محذوف، أى: أنت ضروب، «بنصل» جار ومجرور متعلق بضروب، السيف: مضاف إليه، سوق: مفعول به لضروب، وسمان: مضاف إليه.

(٣) هو لزيد الخيل. أتى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول. «أنهم مزقون» جملة أن واسمها وخبرها مؤولة بمصدر فاعل للفعل «أتى». عرضى مفعول به لمزقون، وياء المتكلم مضاف إليه. «جحاش»: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هم. الكرملين، مضاف إليه، مجرور بالياء لأنه مثنى. لها: خبر مقدم، فديد: مبتدأ مؤخر. والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من خبر المبتدأ الذى هو جحاش.

الذى بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها، ويرد عليه قول العرب «أما العسل فأنا شرّاب» ولم يجز بعض البصريين إعمال فَعِيل وفَعِل، وأجاز الجرمى إعمال فَعِل دون فعيل، لأنه علي وزن الفعل كعلم وفهم.

١٧- عمل اسم المفعول

ص ـ واسم المفعول، كمضروب ومكرم، ويعمل عمل فعله، وهو كاسم الفاعل.

ش ـ النوع الخامس من الأسماء التى تعمل عمل الفعل: اسم المفعول كمضروب ومكروم.

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا، تقول: «جاء المضروبُ عبدُه فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله كما تقول: جاء الذى ضُربَ عبدُهُ، ولا يختص إعمال ذلك بزمان بعينه، لاعتماده على الألف واللام، وتقول: زَيْدٌ مضروبُ عبدُه، فتعمله فيه إن أردت به الحال أو الاستقبال. ولا يجوز أن تقول: مضروبُ عبدُه وأنت تريد الماضى، خلافا للكسائى. ولا أن تقول: مضروب الزيدان، لعدم الاعتماد خلافا للأخفش.

١٨- عمل الصفة المشبهة

ص ـ والصفة المشبهة باسم الفاعل المعتدى لواحد، وهى: الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة الثبو، كـ «حسن، وظريف، وطاهر، و ضامر» ولا يتقدمها معمولها، ولا يكون أجنبياً، ويرفع على الفاعلية أو الإبدال، وينصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، والثانى يتعين فى المعرفة ويخفض بالإضافة.

ش ـ النوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل: الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد.

وهى: «الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحديث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث».

مثال ذلك «حَسَنٌ» فى قولك: «مررت برَجُل حَسَنِ الوَجْهِ» فحسن: صفة لأن الصفة مادل على حدث وصاحبة، وهذه كذلك، وهى مصوغة لغير تفضيل قطعاً، لأن الصفات الدالة على التفضيل هى الدالة على مشاركة وزيادة كأفضل وأعلم وأكثر، وهذه ليست كذلك،وإنما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها، وهو الحسن، وليست مصوغة

لإفادة معنى الحدوث. و أعنى بذلك أنها تفيد أن الحسن فى المثال المذكور ثابت لوجه الرجل، وليس بحادث متجدد. ألا ترى أنك تقول: «مررت برجل ضارب عمراً، فتجد ضارباً مفيداً لحدوث الضرب وتجدده، وكذلك «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ».

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب، لكونها مأخوذة من فعل قاصر، ولكونها لم يقصد بها الحدوث، فهى مباينة للفعل، ولكنها أشبهت اسم الفاعل فأعطيت حكمه فى العمل، ووجه الشبه بينهما أنها مؤنث وتثنى وتجمع، فتقول: حسن، وحسنة، وحسنان، وحسنتان، وحسنون، وحسنات. كما تقول فى اسم الفاعل: ضارب، وضاربة، وضاربان، وضاربتان، و ضاربون، وضاربات، و هذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، أى: فى غالب أحواله. فلهذا لا يجوز أن يشبه باسم الفاعل.

وقولى: «المعتدى إلى واحد» إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسماً واحداً. ولم تشبه باسم المفعول لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل، ولأن مرفوعها «فاعل» كاسم الفاعل، ومرفوعه نائب فاعل.

واعلم أن الصفة المشّبهة تخالفُ اسم الفاعل فى أمور

أحدها: أنها تارة لا تجرى على حركات المضارع، وسكناته، وتارة تجرى فالأول كحسن وظريف، ألا ترى أنهما لا يجاريان: يحسن ويظرف.

والثانى نحو: طاهر وضامر. ألا ترى أنهما يجاريان: يَطْهُرُ، وَيضْمُرُ.

والقسم الأول هو الغالب، حتى إن فى كلام بعضهم أنه لازم، وليس كذلك.

ونبهت على أن عدم المجاراة هو الغالب بتقديمى مثال مالا يجارى، وهذا بخلاف اسم الفاعل، فإنه لا يكون إلا مُجارياً للمضارع كضارب فإنه مُجَارٍ ليَضْرب.

فإن قلت: هذا منتقضٌ بداخِلٍ ويدْخُلُ، فإن الضمة لا تقابل الكسرة.

قلت: المعتبر فى المجاراة تقابل حركة بحركة، لا حركة بعينها.

فإن قلت: كيف تصنع بقائم ويقوم، فان ثانى قائم ساكن، وثانى يقوم متحركٌ؟

قلت: الحركة فى ثانى يَقُومُ مَنْقُولَةٌ من ثالثةٍ، والأصل يقْومُ كَيَدخُل، فنقلت (الضّمّةُ) لعلة تصريفية.

الثانى: أنها تدل على الثبوت، واسم الفاعل يدل على الحدوث.

الثالث: أن اسم الفاعل يكون للماضى وللحال وللاستقبال، وهى لا تكون للماضى المنقطع، ولا لما لَمْ يَقَعْ، وإنما تكون للحال الدائم، وهذا هو الأصل فى باب الصفات.

وهذا الوجه ناشىء عن الوجه الثانى، والأوجه الثلاثة مستفادة مما ذكرت من الجد ومن الأمثلة.

الرابع: أنَّ معمولها لا يتقدم عليها، لا تقول: «زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ» بنصب الوجه، ويجوز فى اسم الفاعل أن تقول: «زيدٌ أباه ضاربٌ» وذلك لضعف الصفة، لكونها فرعا عن فرع، فإنها فرع عن اسم الفاعل الذى هو فرع عن الفعل، بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه قوى لكونه فرعا عن أصل، وهو الفعلُ.

الخامس: أن معمولها لا يكون أجنبياً، بل سببياً. ونعنى بالسببى واحداً من أمور ثلاثة: الأول: أن يكون متصلا بضمير الموصوف نحو: «مَرَرْتُ برجل حَسَنٍ وَجْهُهُ» الثانى: أن يكون متصلا بما يقوم مقام ضميره، نحو: «مَرَرْتُ برجل حَسنِ الْوَجْهِ» لأن «أل» قائمة مقام الضمير المضاف إليه، الثالث: أن يكون مقدراً معهُ ضمير الموصوف كـ «مَرَرْتُ برجل حَسَنٍ وَجْهًا، أى وَجْهًا منه، ولا يكون أجنبياً، لا تقول: «مررت برجل حَسَنٍ عَمْرٌ» وهذا بخلافِ اسم الفاعل فإن معموله يكون سببياً، كـ «مررت برجلٍ ضاربٍ أباه» ويكون أجنبياً، كـ «مَرَرْتَ برجل ضاربٍ عَمْراً».

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثةُ أحوالٍ:

أحدُها: الرفعُ، نحو «مررت برجل حَسَنٍ وَجْهُهُ» وذلك على ضربين: أحدهما: الفاعلية، وهو متفق عليه، وحينئذ فالصِّفة خالية من الضمير، لأنه لا يكون للشىء فاعلان. والثانى: الإبدال من ضمير مستتر فى الوصف أجاز ذلك الفارسى، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾[1] فقدر فى (مفتحة) ضميراً مرفوعا على النيابة عن الفاعل، وقدر (الأبواب)، مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل.

الوجه الثانى: النصب، فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك: «وجها» أو معرفة كقولك: «الوجه» فإن كان نكرة فنصبه على وجهين: أحدهما: أن يكون على التمييز وهو

---

(١) سورة ص: ٥٠

الأرجح، والثانى أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به، فإن كان معرفة تعين أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به، لأن التمييز لا يكون معرفة، خلافا للكوفيين.

الوجهُ الثالثُ: الجرُّ وذلك بإضافةِ الصفةِ.

وعلى هذا الوجة ووجه النصب ففى الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وأصلُ هذه الأوجه الرفعُ، وهو دونها فى المعنى، ويتفرَّعُ عنه النصب، ويتفرع عن النصب الخفض (١).

١٩- عمل اسم التفضيل

ص- واسم التفضيل، وهو: الصفةُ الدالة على المشاركة والزيادة كـ «أكرم» ويستعمل بمن، ومضافاً لنكرة، فيفرد ويذكر، وبأل فيطابق ومضافاً لمعرفة فوجهان، ولا ينصب المفعول مطلقاً، ولا يرفع فى الغالب ظاهراً إلا فى مسألة الكحل.

ش- النوع السابع من الأنواع التى تعمل عمل الفعل: اسم التفضيل. وهو «الصفة الدالة على المشاركة والزيادة» نحو: أفضل وأعلم، وأكثر. وله ثلاث حالات:

١- حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير، وذلك فى صورتين:

إحداهما: أن يكون بعده «مِنْ» جارة للمفضول، كقولك: «زيدٌ أفضلُ من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضلُ من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والهندانِ أفضل من عمرو! والهندات أفضل من عمرو» ولا يجوز غير ذلك، قال الله تعالى: ﴿إِذْ

---

(١) تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدى الى واحد، لأنها مشبهة به. ويستحسن فيها أن تضاف إلى ماهو فاعل لها في المعنى. نحو «أنت حسن الخلق نقى النفس، طاهر الذيل». ولك فى معمولها أربعة أوجه:

١- أن ترفعه على الفاعلية، نحو «على حسن خلقه، أو حسن الخلق، أو الحسن خلقه، أو الحسن خلق الأب».

٢- أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به، إن كان معرفة، نحو «على حسن خلقه، أو حسن الخلق، أو الحسن الخلق، أو الحسن خلق الأب».

٣- أن تنصبه على التمييز ان كان نكرة، نحو «على حسن خلقا، أو الحسن خلقا».

٤- أن تجره بالإضافة، نحو: «على حسن الخلق، أو الحسن الخلق، أو حسن خلقه، أو حسن خلق الأب، والحسن خلق الأب».

﴿قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا﴾ (١) وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾ (٢) فأفرد فى الآية الأولى مع الاثنين، وفى الثانية مع الجماعة.

الثانية: أن يكون مضافاً إلى نكرة فتقول: «زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نسوة».

٢- وحالة يكون فيها مطابقاً لموصوفه، وذلك إذا كان بأل نحو: «زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفُضَّلُ.

٣- وحالة يكون فيها جائز الوجهين: المطابقة وعدمها، وذلك إذا كان مضافاً لمعرفة، تقول: «الزيدان أفضل القوم «وإن شئت قلت: «أفضلا القوم» وكذلك فى الباقى، وعدم المطابقة أفصح. قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾ (٣) ولم يقل «أحرصى» بالياء، وقال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ (٤) فطابق، ولم يقل «أكبر مجرميها» وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة، ورد عليه بهذه الآية.

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً، ولهذا قالوا فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ﴾ (٥): إن «من» ليست مفعولا بأعلم، لأنه لا ينصب المفعول، ولا مضافاً إليه، لأن أفضل بعض ما يضاف إليه، فيكون التقدير أعلم المضلين، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم، أى: يعلم من يضل.

واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق، تقول: «زيدٌ أفضلُ من عمرو، فيكون فى «أفضل» ضميرٌ مستترٌ عائد على زيد، وهل يرفع الظاهر مطلقاً، أو فى بعض المواضع؟ فيه خلاف بين العرب، فبعضهم يرفعه به مطلقاً فتقول: مررتُ برجلٍ أفضلَ

---

(١) سورة يوسف: ٨ (٢) سورة التوبة: ٢٤

(٣) سورة البقرة: ٩٦ (٤) سورة الأنعام: ١٢٣ (٥) سورة النحل: ١٢٥

منه أبوه، فتخفض «أفضل» بالفتحة على أنه صفة لرجل، وترفع الأب على الفاعلية، وهى لغة قليلة. وأكثرهم يوجب رفع «أفضل» فى ذلك على أنه خبر مقدم، و«أبوه» مبتدأ مؤخرا، وفاعل «أفضل» ضمير مستتر عائد عليه، ولا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا فى مسألة الكحل، وضابطها: أن يكون فى الكلام نفى بعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعده اسمٌ مفضلٌ على نفسه باعتبارين، مثال ذلك قولهم: مارأيتُ رَجُلاً أحْسَنَ فِى عَيْنِهِ الكُحْلُ منْهُ فِى عَيْنِ زَيْدٍ» وقول الشاعر:

١٣٢ . مَا رَأَيْتُ امْرَأً أَحَبَّ إِلَيْهِ الـ   بَذْلُ مِنْهُ إِلَيْكَ يَا بْنَ سِنَانِ (١)

وكذلك لو كان مكان النفى استفهام، كقولك: «هل رأيتَ رَجُلاً أحْسَنَ فى عَيْنِه الكُحْلُ منْه فى عَيْنِ زَيْدٍ؟» أو نهى، نحو: «لا يكن أحدٌ أَحَبَّ إليه الخيرُ منْهُ إِلَيْكَ».

(١) «ما» نافيه. رأيت: فعل وفاعل، امرأ: مفعول به لرأى، أحب: نعت لامرأ، إليه: جار ومجرور متعلق بأحب، البذل: فاعل أحب، منه إليك: جاران ومجروران يتعلقان بأحب، يا: حرف نداء «ابن» منادى. و«سنان» مضاف إليه.

٢٠- التوابع

ص - باب التوابع: يتبع ما قبله فى إعرابه خمسة:

ش - التوابع: عبارة عن الكلمات التى لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهى خمسة: النعت، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل. وعدها الزجاجى وغيره أربعة، وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم «العطف».

٢١- النعت

ص - النعت، وهو: التابع، المشتق أو المؤول به، المباين للفظ مَتْبُوعِهِ.

ش - «التابع» جنس يشمل التوابع الخمسة، و«المشتق أو المؤول به» مخرج لبقية التوابع، فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به [1]، ألا ترى أنك تقول فى التوكيد «جاء القوم أجمعون» و «جاء زيد زيد». وفى البيان والبدل «جاء زيد أبو عبد الله» وفى عطف النسق «جاء زيد وعمرو» فتجدها توابع جامدة، وكذلك سائر أمثلتها، ولم يبق إلا التوكيد اللفظى فإنه قد يجىء مشتقاً كقولك: «جاء زيد الفاضلُ الفاضلُ». الأول نعت، والثانى توكيد لفظى، فلهذا أخرجته بقولى: «المباين للفظ متبوعه».

فإن قلت: قد يكون التابع المشتق غير نعت، مثال ذلك فى البيان والبدل قولك «قال أبو بكر الصديق» و«قال عمر الفاروق» وفى عطف النسق «رأيت كاتباً وشاعراً».

قلت: الصديق والفاروق وإن كان مشتقين إلا أنهما صارا لقبين على الخليفتين رضى الله عنهما لا حقين بباب الأعلام كزيد وعمرو، و«شاعراً»، فى المثال المذكور نعت حذف منعوته، وذلك المنعوت هو المعطوف، وكذلك «كاتباً» ليس مفعولا فى الحقيقة، إنما هو صفة للمفعول، والأصل: رأيت رجلا كاتباً ورجلا شاعراً.

ص - وفائدته: تخصيص، أو توضيح، أو مدح، أو ذم، أو ترحم أو توكيد.

ش - فائدة النعت. أما تخصيص نكرة، كقولك: مررت برجل كاتب، أو توضيح

---

(١) فالأصل فى النعت أن يكون اسما مشتقاً: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة واسم التفضيل، نحو «جاء التلميذ المجتهد. أكرم خالدا المحبوب، هذا رجل حسن خلقه، سعيد تلميذ أعقل من غيره، وقد يكون جملة فعلية، أو جملة اسمية، وقد يكون اسما جامدا مؤولا بمشتق وذلك فى بعض المواضع.

معرفة كقولك: «مررت بزيد الخياط» أو مدح، نحو: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ أو ذم، نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» أو ترحم، نحو: «اللهم ارحم عبدك المسكين» أوتوكيد نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (١)، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (٢).

ص - ويتبع منعوته فى واحد من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتنكير، ثم إن رفع ضميراً مستتراً تبع فى واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد وفرعيه، وإلا فهو كالفعل، والأحسن «جاءنى رجلٌ قَعُودٌ غِلْمَانُهُ» ثم «قَاعِدُون».

ش - اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال: رفع، ونصب، وجر. وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال: إفراد، وتثنية، وجمع، وبحسب التذكير والتأنيث حالتان وبحسب التنكير، والتعريف حالتان، فهذه عشرة أحوال للاسم.

ولا يكون الاسم عليها كلها فى وقت واحد، لما فى بعضها من التضاد، ألا ترى أنه لايكون الاسم مرفوعاً منصوباً مجروراً، ولا معرفا منكراً. ولا مفرداً مثنى مجموعا، ولا مذكراً مؤنثاً؟

وإنما يجتمع فيه منها فى الوقت الواحد أربعة أمور، وهى من كل قسم واحد، تقول «جاءنى زيد» فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع، فإن جئت مكانه برجل: ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الأوجه، فإن جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأوجة، فإن جئت مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه، فإن قلت: «رأيت زيدا» أو «مررت بزيد» ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه.

ووقع فى عبارة بعض المعربين أن النعت يتبع المنعوب فى أربعة من عشرة، ويعنون بذلك أنه يتبعه فى الأمور الأربعة التى يكون عليها، وليس كذلك، وإنما حكمه أن يتبعه فى اثنين من خمسة دائماً، وهما: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير ولا يجوز فى شىء من النعوت أن يخالف منعوته فى الإعراب، ولا أن يخالفه فى التعريف والتنكير.

---

(١) سورة البقرة: ١٩٦

(٢) سورة الحاقة: ١٣

فإن قلت: هذا منتقض بقولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» فوصفوا المرفوع، وهو الجحر، بالمخفوض، وهو «خرب»، وبقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ﴾(١) فوصف النكرة وهى «كل همزة لمزة» بالمعرفة، وهو الذى، وبقوله تعالى: ﴿حم * تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾(٢) فوصف المعرفة. وهو اسم الله تعالى، بالنكرة، وهى (شديد العقاب) وإنما قلنا: إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة، ولا تكون إلا فى تقدير الانفصال، ألا ترى أن المعنى: شديد عقابه، لا ينفك فى المعنى عن ذلك؟.

قلت: أما قولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٌ» فأكثر العرب ترفع خربا، ولا إشكال فيه. ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر:

١٣٣ . قَدْ يُؤْخَذُ الجارُ بِجُرْمِ الجَارِ (٣)

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين فى اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففى «خرب» ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة، وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته فى الإعراب، كما أنا نقول: إن المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصرى ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾(٤) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام، ولا يمنع أيضاً قولهم فى الحكاية «من زيداً» بالنصب، أو «من زيد» بالخفض، إذا سألت من قال: رأيت زيداً، أو مررت بزيد، وأردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الإعراب. وقد تبين بهذا صحة قولنا: إن النعت لابد أن يتبع منعوته فى إعرابه وتعريفه وتنكيره (٥).

---

(١) سورة الهمزة: ١، ٢ (٢) سورة غافر: ١ ـ ٣

(٣) «قد» حرف تحقيق. «يؤخذ» فعل مضارع مبنى للمجهول، مرفوع بالضمة. «يظلم: جار ومجرور متعلق بيؤخذ و«الجار» مضاف اليه.

(٤) سورة الفاتحة: ٢

(٥) هذا وينقسم النعت أيضاً إلي ثلاثة أقسام: مفرد وجملة وشبه جملة: فالمفرد ما كان غير جملة ولا شبهها، وإن كان مثنى أو جمعا، نحو «جاء الرجل العاقل، والرجلان العاقلان، الرجال العقلاء». والنعت الجملة: أن تقع الجملة الفعلية أو الإسمية منعوتا مبينا، نحو «جاء رجل يحمل كتابا. وجاء رجل أبوه كريم»، ولا تقع الجملة نعتا للمعرفة، وإنما تقع نعتا للنكرة، كما رأيت: فان و قعت بعد المعرفة كانت =

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية - وهى: الإفراد، والجمع، والتذكير، والتأنيث - فإنه يعطى منها ما يعطى الفعل الذى يحل محله فى ذلك الكلام: فإن كان الوصف رافعاً لضمير الموصوف طابقه فى اثنين منها، وكملت له حينئذ الموافقة فى أربعة من عشرة كما قال المعربون، تقول: «مَرَرْتُ بـ «رجل قائم» و«برجلين قائمين» و«برجال قائمين» و«بامرأة قائمة» و«بامرأتين قائمتين» و«بنساء قائمات»، كما تقول فى الفعل: مررت برجل قَامَ، وبرجلين قاما، وبرجال قاموا، وبامرأة قامتْ، وبامرأتين قامتَا، وبنساء قُمْنَ، وإن كان الوصف رافعاً لاسم ظاهر فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر، لا على حسب المنعوت، كما أن الفعل الذى يحل محله يكون كذلك، تقول: «مررت برجل قائمة أُمُّهُ»، فتؤنث الصفة لتأنيث الأم. و لاتلتفت لكون الموصوف مذكراً، لأنك تقول فى الفعل: قامت أمه، وتقول فى عكسه. «مررت بامرأة قائم أبوها» فتذكر الصفة لتذكير الأب، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً، لأنك تقول فى الفعل: قام أبوها، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ (1)، ويجب إفراد الوصف، ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً، كما يجب ذلك فى الفعل، فتقول: «مررت برجلين قائم أبواهما» و«برجال قائم آباؤهم» كما تقول: قام أبواهما، وقام آباؤهم، ومن قال: «قاما أبواهما» و«أكلونى البراغيثُ» ثَنَّى الوصف وجمعه جمع السلامة، فقال: «قائمين أبواهما» و«قائمين آباهم». وأجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع التكسير، إذا كان الاسم المرفوع جمعاً، فتقول: «مررت برجال قيام آباؤهم» «وبرجل قُعُود غِلْمَانُهُ وَرَأَوْا ذلك أحسن من الإفراد الذى هو أحسن من جمع التصحيح.

ص . ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاء، رفعاً بتقدير «هو»، ونصباً بتقدير أعنى أو أمدح أو أذم أو أرحم.

ش . إذا كان الموصوف معلوماً بدون الصفة جاز لك فى الصفة الاتباع والقطع، مثالُ ذلك فى صفة المدح «الحَمْدُ لِلَّهِ الحَمِيدُ» أجاز فيه سيبويه الجر على الاتباع،

= فى موضع الحال منها، نحو «جاء على يحمل كتابا». إلا إذا وقعت بعد المعروف بال الجنسية، فيصح أن تجعل نعتا له باعتبار المعنى، لأنه فى المعنى نكرة، وأن تجعل حالا منه باعتبار اللفظ، وأنه معروف لفظا بال، نحو «لاتخالط الرجل يعمل عمل السفهاء.. وشرط الجملة الواقعة نعتاً كونها خبرية لا إنشائية، واشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت.

(1) سورة النساء: 75

والنصب بتقدير أمدح، والرفع بتقدير هو. وقال: «سمعنا بعض العرب يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّه رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾(١) بالنصب، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية» إ هـ.

ومثاله فى صفة الذم ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾(٢) قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع، وقرأ عاصم بالنصب على الذم، ومثاله فى صفة الترحم «مررت بزيدٍ المسكينُ» يجوز فيه الخفض على الاتباع، والرفع بتقدير هو، والنصب أرحم، ومثاله فى صفة الإيضاح «مررت بزيد التاجرِ» يجوز فيه الخفض على الاتباع، والرفع بتقدير هو، والنصب بتقدير أعنى.

ولا فرق فى جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوماً حقيقة أو ادعاء، فالأول: مشهور. وقد ذكرنا أمثلته، والثانى: نص عليه سيبويه فى كتابه، فقال: وقد يجوز أن تقول: مررت بقَوْمِك الكِرَامُ»، يعنى بالنصب أو بالرفع «إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم».. ثم قال: «نزَّلتهم هذه المنزلة، وإن كان لم يعرفهم» إ هـ.

---

(١) سورة الفاتحة: ٢

(٢) سورة المسد: ٤

٢٢- التوكيد

ص - والتوكيد، وهو إما لفظى، نحو: * أخاك أخاك إن من لا أخاله *، ونحو: * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس *، ونحو: * لا لا أبوح بحب بثنة إنها *، وليس منه ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ (الفجر: ٢١) و﴿صَفًّا صَفًّا﴾ (الفجر: ٢٢).

ش - الثانى من التوابع: التوكيد، ويقال فيه أيضا التأكيد - بالهمزة - وبإبدالها ألفاً على القياس فى نحو: فأس ورأس.

وهو ضربان: لفظى، ومعنوى.

والكلام الآن فى اللفظى، وهو: «إعادة اللفظ الأول بعينه [١]». سواء كان اسما، كقوله:

١٣٤ . أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَالَهُ كَسَاعٍ إِلى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ [٢]

وانتصاب «أخاك» الأول بإضمار احفظ أو الزم أو نحوهما، والثانى تأكيد له، أو فعلا. كقوله.

١٣٥ . فَأَيْنَ إِلى أَيْنَ النَّجَاةَ بِبَغْلَتِى أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ [٣]

---

(١) اللفظى يكون بإعادة المؤكد بلفظه أوبمرادفه، سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً أم فعلا أم حرفا أم جملة، فالظاهر نحو: «جاء على على» والضمير نحو «جئت أنت وقمنا نحن» ومنه قوله تعالى: ﴿**يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾. والفعل نحو: «جاء جاء علي» والحرف نحو: «لا لا أبوح بالسر». والجملة نحو: «جاء على جاء على». وفائدة التوكيد اللفظى تقرير المؤكد فى نفس السامع وتمكينه فى قلبه وإزالة مافى نفسه من الشبهة فيه.

(٢) البيت لمسكين الدرامى، أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوبا، تقديره الزم، أخاك منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، لأنه من الأسماء الستة، والكاف مضاف إليه. أخاك تأكيد للأول. إن حرف توكيد ونصب، من اسم موصول اسم إن. لا: نافية للجنس، أخا اسم لا، له: خبر لا والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها صلة للموصول، كساع: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن. إلى الهيجا بغير. جاران ومجروران يتعلقان بساع، سلاح: مضاف إليه.

(٣) أين: اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب ظرف مكان، التقدير: فأين تذهب، إلى أين: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، النجاة: مبتدأ مؤخر ببغلتى: جار ومجرور متعلق بالنجاة، وياء المتكلم مضاف إليه، أتاك فعل ومفعول به، أتاك: تأكيد للسابق، اللاحقون: فاعل لأتى الأول. احبس: فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت: أحبس، تأكيد للأولى.

وتقدير البيت: فأين تذهب إلى أين النجاة ببغلتى؟ فحذف الفعل فى أين الأول، وكرر الفعل والمفعول في قوله: «أتاك أتاك» و«اللحقون»: فاعل بأتاك الأول. ولا فاعل للثانى، لأنه إنما ذكر للتأكيد، لا ليسند إلى شىء، وقيل: إنه فاعل بهما معا، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظاً ومعنى نزلا منزلة الكلمة الواحدة، وقيل: إنهما تنازعا قوله: (اللاحقون) ولو كان كذلك لزم أن يضمر فى أحدهما، فكان يقول: أتوك أتاك اللاحقون، على إعمال الثانى، وأتاك أتوك، على إعمال الأول، قوله: «احبس احبس، تكرير للجملة، لأن الضمير المستتر فى الفعل فى قوة الملفوظ به، أو حرفاً، كقوله:

١٣٦ . لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ، إِنَّها أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُوداً (١)

وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا (٢١) وجاء ربُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾(٢)، خلافا لكثير من النحويين، لأنه جاء فى التفسير أن معناه دكا بعد دك وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثاً، وأن معنى «صفا صفا» أنه تنزل ملائكة كل سماء، فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس، وعلى هذا فليس الثانى فيهما تأكيدا للأول، بل المراد به التكرار، كما يقال: علمته الحساب بابا بابا.

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن: «الله أكبر، الله أكبر» خلافا لابن جنى، لأن الثانى لم يؤت به لتأكيد الأول، بل لإنشاء تكبير ثان، بخلاف قوله: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، فإن الجملة خبر ثان جىء به لتأكيد الخبر الأول.

ص - أو معنوى، وهو بالنفس، والعين مؤخرة عنها، إن اجتمعتا. ويجمعان على أفعل مع غير المفرد، وبكل لغير مثنى إن تجزأ بنفسه أو بعامله وبكلا وكلتا له إن صح وقوع المفرد موقعه واتحد معنى المسند، ويضفن لضمير المؤكد وبأجمع وجمعاء وجمعها غير مضافة.

---

(١) صحة البيت: بحب عزة وهو «لكثير» لا: حرف نفى «لا» حرف مؤكد لسابقه، أبوح: فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبا، بحب: جار ومجرور متعلق بأبوح، «بثنة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ينصرف للعلمية والتأنيث، إنها: إن حرف توكيد ونصب و«ها» اسم إن أخذ: فعل ماض والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل رفع خبر إن، على: جار ومجرور متعلق بأخذت، مواثقا: مفعولا به، وعهودا الواو عاطفة عهودا معطوف على مواثق.

(٢) سورة الفجر: ٢١، ٢٢

ش - النوع الثانى: التأكيد المعنوى[1] وهو بألفاظ محصورة:

منها: «النفس، والعين» وهما رفع المجاز عن الذات، تقول: «جاء زيد» فيحتمل مجيء ذاته، ويحتمل مجيء خبره أو كتابه، فإذا قلت: «نفسه، ارتفع الاحتمال الثانى، ولابد من اتصالهما بضمير عائد على المؤكد، ولك أن تؤكد بكل منها وحده، وأن تجمع، بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس، تقول جاء زيد نفسُه عينُه، ويمتنع «جاء زيد عينه نفسه» «ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد، وجمعها على وزن أفعل مع التثنية والجمع، تقول «جاء الزيدان أنفسُهما أعينُهما»، و«الزيدون أنفسُهم أعينُهم» و«الهنداتُ أنفسُهن أعينُهن».

ومنها «كُلٌّ» وهى لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، تقول: «جاء القوم» فيحتمل مجيء جميعهم. ويحتمل مجيء بعضهم، وأنك عبرت بالكل عن البعض، فإذا قلت: «كلهم» رفعت هذا الاحتمال، وإنما يؤكد بها بشروط: أحدها: أن يكون المؤكد بها غير مثنى، وهو المفرد والجمع. الثاني: أن يكون متجزئاً بذاته، أو بعامله، فالأول كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2] والثانى كقولك: «اشتريت العبدَ كُلَّه»، فان العبد يتجزأ باعتبار الشراء، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يجوز «جاء زيدٌ كُلُّه»، لأنه لايتجزأ، لا بذاته ولا بعامله. الثالث: أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد، فليس من التأكيد قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾[3] خلافا للزمخشرى والفراء.

ومنها «كلا، وكلتا» وهما بمنزلة كل فى المعنى، تقول: «جاء الزيدان» فيحتمل مجيئهما «معا» وهو الظاهر، ويحتمل مجيء أحدهما، وأن المراد أحد الزيدين، كما قالوا فى قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[4]: إن معناه على

---

(١) التوكيد المعنوى يكون بذكر «النفس والعين أو كل أو جميع أو عامة أو كلا أو كلتا»، على شرط أن تضاف هذه المؤكدات إلى ضمير يناسب المؤكد نحو: «جاء الرجل عينه، والرجلان أنفسهما، ورأيت القوم كلهم. وأحسنت إلى فقراء القرية عامتهم. وجاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما».

وفائدة التوكيد بالنفس والعين رفع احتمال أن يكون فى الكلام مجاز أو سهو أو نسيان، وفائدة التوكيد بكل وجميع وعامة الدلالة على الإحاطة والشمول فإذا قلت جاء القوم» فربما يتوهم السامع أن بعضهم قد جاء والبعض الآخر تخلف عن المجيء فتقول: «جاء القوم كلهم» دفعا لهذا التوهم. وفائدة التوكيد بكلا وكلتا إثبات الحكم للاثنين المؤكدين معاً.

(٢) سورة الحجر: ٣٠ (٣) سورة غافر: ٤٨

(٤) سورة الزخرف: ٣١

رجل من إحدى القريتين، فإذا قيل: «كلاهما» اندفع الاحتال، وإنما يؤكد بهما بشروط: أحدها: أن يكون المؤكد بهما دالا على اثنين. الثانى: أن يصح حلول الواحد محلهما؛ فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال: اختصم الزيدان كلاهما، لأنه لا يحتمل أن يكون المراد «اختصم أحد الزيدين، فلا حاجة للتأكيد، الثالث: أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف فى المعنى فلا يجوز «مات زيد وعاش عمرو كلاهما». الرابع: أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما.

ومنها: أجمع وجمعاء، وجمعهما، وهو: أجمعون، وجُمَع، وإنما يؤكد بها غالبا بعد «كل، فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد، تقول: «اشتريت العبدَ كُلَّهُ أجمع»، و«الأمة كلها جمعاء»، و«العبيد كلهم أجمعين»، و«الإماء كلهن جمع»، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1]، ويجوز التأكيد بها وإن لم يتقدم «كل»، قال الله تعالى: ﴿وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2]، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3]. وفى الحديث «إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً أجمعون»، يروى بالرفع تأكيداً للضمير وبالنصب على الحال، وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها، وهى معرفة بنية الإضافة.

وقد فهم من قولى: «أجمع، وجمعاء وجمعهما» أنهما لا يثنيان، فلا يقال: أجمعان، ولا جمعا وان، وهذا مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح لأن ذلك لم يسمع.

ص ـ وهى بخلاف النعوت: لا يجوز أن تتعاطف المؤكدات، ولا أن يتبعن نكرة وندر:

◆ **يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلُّهُ رَجَبُ**

ش ـ ذكرت فى هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت:

إحدهما: أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها مخير بين المجىء بالعطف وتركه، فالأول كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ﴾[4] وكقول الشاعر:

---

(١) سورة الحجر: ٣٠

(٢) سورة الحجر: ٣٩، وسورة ص: ٨٢.

(٣) سورة الحجر: ٤٣

(٤) سورة الأعلى: ١ ـ ٤

١٣٧ . إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمَامِ   ولَيْثِ الكتيبةِ فى المُزْدَحَمْ (١)

والثانى كقوله تعالى: ﴿ولا تُطعْ كُلَّ حلاَّفٍ مَّهِينٍ (١٠) همَّازٍ مَّشَّاءٍ بنميمٍ (١١) منَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أثيمٍ﴾(٢).

الثانية: أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة.

وذكرت أن ألفاظ التوكيد مخالفة للنعوت فى الأمرين جميعاً، وذلك أنها لا تتعاطف إذا اجتمعت، لا يقال: «جاء زيدٌ نفسُه وعينُه»،ولا «جاء القوم كلُّهم وأجمعون»، وعلة ذلك أنها بمعنى واحد، والشىء لا يعطف على نفسه، بخلاف النعوت فإن معانيها متخالفة.

وكذلك لا يجوز فى ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة، لا يقال: جاء رجل نفسه، لأن ألفاظ التوكيد معارف، فلا يجرى على النكرات، وشذ قول الشاعر:

١٣٨ . لَكِنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ   يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ (٣)

٢٣- عطف البيان

ص ـ وعطف البيان، وهو: تابعٌ موضِّحٌ أو مخصِّصٌ جامدٌ، غير مؤوَّلٍ.

ش ـ هذا الباب الثالث من أبواب التوابع.

والعطف فى اللغة: الرجوع إلى الشىء بعد الانصراف عنه، وفى الاصطلاح ضربان: عطف نسق. وسيأتى، وعطف بيان (٤) والكلام الآن فيه.

---

(١) إلى الملك: جار ومجرور متعلق بأهدى مثلا، القوم: صفة للملك: وابن: معطوف عليه. الهمام: مضاف إليه، وليث: معطوف على القوم أيضا، الكتيبة: مضاف إليه. فى المزدحم: جار ومجرورمتعلق بمحذوف حال من «ليث الكتيبة».

(٢) سورة القلم: ١٠ ـ ١٢

(٣) لكن: حرف استدراك ونصب، والهاء اسمه. شاقه: فعل ومفعول به، أن: حرف مصدرى. قيل: فعل ماض مبنى للمجهول. ذا رجب: مبتدأ وخبر، والجملة مقول القول. فى محل رفع نائب فاعل، والجملة كلها فى تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق، وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر لكن، يا: حرف نداء والمنادى به محذوف، ليت: حرف تمن ونصب. عدة: اسم ليت، حول: مضاف إليه، كل: توكيد لحول، و(الهاء) مضاف إليه. رجب: خبر ليت.

(٤) عطف البيان هو تابع جامد يشبه النعت فى كونه يكشف عن المراد كما يكشف النعت وينزل من المتبوع منزلة النعت من المنعوت، كقول الراجز: «أقسم بالله أبو حفص عمر» فعمر: عطف بيان على =

وقولى: «تابع» جنس يشمل التوابع الخمسة، وقولى: «موضح، أو مخصص» مخرج للتأكيد. كـ «جاء زيد نفسه» ولعطف النسق كـ «جاء زيد وعمرو»، وللبدل، كقولك: «أكلت الرغيف ثلثه»، وقولى: «جامد، مخرج للنعت فإنه وإن كان موضحاً فى نحو: «جاء زيد التاجر»، ومخصصاً فى نحو: «جاءنى رجل تاجر»، لكنه مشتق، وقولى: «غير مؤول» مخرج لما وقع من النعوت جامداً نحو: «مررت بزيد هذا، وبقَاعٍ عَرْفَجٍ». فإنه فى تأويل المشتق، ألا ترى أن المعنى: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المشار إليه وبِقَاعٍ خَشِنٍ.

ص ـ فيوافق مبتوعه:

ش ـ أعنى بهذا أن عطف البيان – لكونه مفيداً فائدة النعت من إيضاح متبوعه وتخصصه ـ يلزمه من موافقه المتبوع فى التنكير والتذكير والإفراد، وفروعهن، ما يلزم فى النعت.

ص ـ كأقسم بالله أبو حفص عمر، وهذا خاتم حديد.

ش ـ أشرت بالمثالين إلى ما تضمنه الحد، من كونه موضحاً للمعارف ومخصصا للنكرات. والمراد بأبى حفص عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ ولك فى نحو: «خاتم حديد» ثلاثة أوجه: الجر بالإضافة على معنى من، والنصب على التمييز وقيل: على الحال، والاتباع، فمن خرج النصب على التمييز، قال: إن التابع عطف بيان. ومن خرجه على الحال قال: إنه صفة والأول أولى، لأنه جامد جموداً محضا، فلا يحسن كونه حالا ولا صفة.

ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة تابعا للنكرة والصحيح الجواز، وقد خرج على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾(1).

= «أبو حفص» ذكر لتوضيحة وكشف المراد به. وهو تفسير له وبيان. وأراد به عمر بن الخطاب. وفائدته: إيضاح متبوعه إن كان المتبوع معرفة، كالمثال السابق، وتخصيصه إن كان نكرة، نحو: «اشتريت حلياً: سواراً» ومنه قوله تعالى: «أو كفارة: طعام مساكين». ويجب أن يطابق مبتوعه فى الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير.

ومن عطف البيان ما يقع بعد (أى، وأن) التفسيريتين. غير أن (أى) تفسر بها المفردات والجمل؛ و(أن) لا تفسر بها لا الجملة المشتملة على معنى القول دون أحرفه، تقول: «رأيت ليثا أى أسداً، وأشرت إليه أى أذهب» وتقول: كتبت إليه أن عجل بالحضور».

(1) سورة إبراهيم: 16

وقال الفارسى فى قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾[1]: يجوز فى طعام أن يكون بيانا وأن يكون بدلا.

ص - ويعرب بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلّ «إن لم يمتنع إحْلاَلُه مَحَلَّ الأول».

كقوله: *** أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ***

وقوله: *** أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً ***

ش - كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو للتخصيص صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل، مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل.

واستثنى بعضهم من ذلك مسألة، وبعضهم مسألتين، وبعضهم أكثر من ذلك. ويجمع الجميع قولى: «إن لم يمتنع إحلاله مَحَلّ الأول، وقد ذكرت لذلك مثالين: أحدهما قول الشاعر:

١٣٩ . أَنَا ابنُ التَّارِكِ البكرِ بِشْرٍ ... عليهِ الطيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا[2]

والثانى قول الآخر:

١٤٠ . أيَا أخَوَيْنا عبدَ شَمْسٍ ونَوْفَلاً ... أُعِيذُكُمَا باللهِ أنْ تُحْدِثَا حَرْبا[3]

---

(١) سورة المائدة: ٩٥

(٢) «أنا»: مبتدأ، «ابن» خبره، و«التارك» مضاف إليه، و «البكرى»: مضاف إليه، بشر: عطف بيان على البكرى، عليه: جار ومجرور خبر مقدم، الطير: مبتدأ مؤخر؛ والجملة محل نصب حال من البكرى، ترقبه: فعل مضارع، ومفعوله، والجملة: فى محل نصب حال من الطير، وقوعا: حال من الضمير المستتر فى ترقبه.

(٣) «أيا» : حرف نداء، أخوينا: منادى، منصوب بالياء لأنه مثنى، والضمير مضاف إليه، عبد: عطف بيان: شمس: مضاف إليه، ونوفلا: معطوف بالواو على عبد شمس، أعيذكما: فعل مضارع ومفعول به، بالله: جار ومجرور متعلق بأعيذ، أن: مصدرية، تحدثا: فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين: فاعله مبنى على السكون فى محل رفع، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أعيذكما بالله من إحداث حرب، والجار والمجرور متعلق بأعيذ.

وبيـان ذلك فى الأول ان تقـوله: «بشـر» عطف بيـان على «البكرى»، ولا يجـوز أن يكون بدلا منه، لأن البدل فى نية إحلاله محل الأول، ولا يجوز أن يقال: أنا ابن التارك بشـر، لأنه لا يضـاف ما فيـه الألف واللام نحـو «التارك» إلا لما فيـه الألف واللام نحـو «البكرى»: ولا يقال: الضارب زيد، كما تقدم شرحه، فى باب الإضافة.

وبيـان ذلك فى البيت الثانى أن قوله: «عبد شمس ونوفلا» عطف بيان على قوله «أخوينا»، ولا يجوز أن يكون بدلا: لأنه حينئذ فى تقدير إحلاله محل الأول، فكأنك قلت: «أيا عبـد شـمس ونوفـلا»، وذلك لا يجـوز. لأن المنادى إذا عطف عليـه اسم مـجـرد من الألف والام، وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى، و«نوفلا» لو كان منادى لقيل فيه «يانوفل» بالضم، لا «يانوفلا» بالنصب، فلذلك كان يجب أن يقال هنا: «أيا أخوينا عبد شمس ونوفل» (1).

٢٤- عطفُ النسق

ص ـ وعطف النسق بالواو.

ش ـ الرابعُ من التوابعِ: عطف النَّسَقِ.

وقد مضى تفسير العطف، فأما النسق فهو: «التابع، المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتى ذكرها» ولم أحُدّه بحَدٍّ لوضوحه على أننى فسرته بقولى: «بالواو ـ إلخ»، فإن معناه أن عطف النسق هو العَطف بالواو والفاء وأخواتهما واعترضت بعد ذكرى كل حرف بتفسير معناه.

ص ـ وهى لمطلق الجمع.

ش ـ قال السيرافى: «أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب» أهـ.

وأقول: إذا قيل: «جاء زيد وعمرو» فمعناه أنهما اشتركا فى المجىء، ثم يحتمل

---

(1) هذا ويكون عطف البيان جملة كقوله تعالى: ﴿**فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى**﴾ فجملة: ﴿**قال ياآدم هل أدلك**﴾عطف بيان على جملة: ﴿**فوسوس إليه الشيطان**﴾، وقد منع النحاة عطف البيان فى الجمل وجعلوه من باب البدل، وأثبته علماء المعاني. وهو الحق، ومنه قوله تعالى أيضاً: ﴿**ونودوا أن تلكم الجنة**﴾ فجملة: ﴿**أن تلكم الجنة**﴾ عطف بيان على جملة ﴿**نودوا**﴾.

الكلام ثلاثة معان: أن يكونا جاءا معاً، والثانى: أن يكون مجيئهما على الترتيب، والثالث: أن يكون على عكس الترتيب، فإن فهم أحد الأمور بخصوصه فمن دليل آخر، كما فهمت المعية فى نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾[1]؛ وكما فهم الترتيب فى قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ الإِنسَانُ مَا لَهَا﴾[2] وكما فهم عكس الترتيب فى قوله تعالى إخباراً عن منكرى البعث: ﴿مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[3] ولو كانت للترتيب لكان اعترافا بالحياة بعد الموت.

وهذا الذى ذكرناه قول أكثر أهل العلم، من النحاة، وغيرهم، وليس بإجماع كما قال السيرافى، بل روى عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت كبارنا وتولد صغارنا فنحيا، وهو بعيد. ومن أوضح ما يرد عليهم قول العرب: اختصم زيد وعمر وامتناعهم من أن يعطفوا فى ذلك بالفاء أو بثم، لكونهما للترتيب، فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها كما امتنع معهما.

ص - والفاء للترتيب والتعقيب.

ش - «إذا قيل جاء زيدٌ فعمرُو» فمعناه أن مجىء عمرو وقع بعد مجىء زيد من غير مهلة؛ فهى مفيدة لثلاثة أمور: التشريك فى الحكم، ولم أنبه عليه لوضوحه، والترتيب، والتعقيب.

وتعقيب كل شىء بحسبه، فإذا قلت: «دخلت البصرة فبغداد» وكان بينهما ثلاثة أيام، ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيب فى مثل هذا عادة، فإذا دخلت الرابع أو الخامس فليس بتعقيب، ولم يجز الكلام.

وللفاء معنى آخر، وهو التسبب، وذلك غالب فى عطف الجمل، نحو قولك: سها فسجد، وزنى فرجم، وسرق فقطع، وقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[4] ولدلالتها على ذلك استعيرت للربط فى جواب الشرط، نحو: «مَنْ يأتنى فإنى أكرمه» ولهذا إذا قيل: «من دخل دارى فله درهم» أفاد استحقاق الدرهم بالدخول، ولو

---

(١) سورة البقرة: ١٢٧ (٢) سورة الزلزلة: ١ - ٣

(٣) سورة الجاثية: ٢٤ (٤) سورة البقرة: ٣٧

حذف الفاء احتمل الإقرار بالدرهم له، وقد تَخْلُو الفاء العاطفة للْجُمَل عن هذا المعنى، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۞ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۞ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ۞ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾(١).

ص . وثم للترتيب والتراخى.

س . إذا قيل: «جاء زيد ثم عمرو» فمعناه أن مجىء عمرو وقع بعد زيد بمهلة فهى مفيدة أيضاً لثلاثة أمور، التشريك فى الحكم، ولم أنبه عليه لوضوحه، والترتيب، والتراخى.

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ﴾(٢)، فقيل: التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم، فحذف المضاف منهما.

ص . وحتى للغاية والتدريج.

ش . معنى الغاية: آخر الشىء، ومعنى التدريج: أن ما قبلها ينقضى شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ إلى الغاية، وهو الاسم المعطوف، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه: إما تحقيقاً كقولك: «أكلت السمكةَ حتى رأسها» أو تقديرًا كقوله:

١٤١ ــ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادُ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا (٣)

فعطف «نَعْلَهُ» بحتى، و ليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً، لكنها جزء تقديراً لأن معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى نعله.

ص . لا للترتيب.

ش . زعم بعضهم أن «حتى» تفيد الترتيب كما تفيده ثم والفاء وليس كذلك وإنما

---

(١) سورة الأعلى: ٢ - ٥

(٢) سورة الأعراف: ١١

(٣) هو لأبى مروان النحوى فى قصة الملتمس. ألقى: فعل ماض، الصحيفة مفعوله. كى: حرف تعليل وجر أو حرف مصدرى ونصب، يخفف: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة إن قدرت كى تعليلة، وَبكَىْ نفسها إن قدرتها مصدرية، رحله: مفعول به ومضاف إليه، والزاد: معطوف بالواو على الصحيفة حتى: حرف عطف، لعل: معطوف على ما قبله! ولعل: مضاف والضمير الذى للغائب مضاف إليه، ألقاها: ألقى: فعل ماض والضمير مفعول به.

هى لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ شَىْءٍ بِقَضَاءٍ وقَدر حتى العجز والكيس» ولا ترتيب بين القضاء والقدر، وإنما الترتيب فى ظهور المقْضيَّات والمقدَّرات.

ص - و «أو[1]» لأحد الشيئين أو الأشياء، مفيدة بعد الطلب التخيير أو الإباحة، وبعد الخبر الشك أو التشكيك.

ش - مثالها لأحد الشيئين قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[2] ولأحد الأشياء ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[3]: ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال: سواء على أقمت أو قعدت، لأن «سواء» لابد فيها من شيئين لأنك لا تقول: سواء على هذا الشىء.

ولها أربعة معان. معنيان بعد الطلب، وهما: التخيير والإباحة، ومعنيان بعد الخبر، وهما: الشك والتشكيك.

فمثالها للتخيير «تزوج هنداً أو أختها» وللإباحة «جالس الحسن أو ابن سيرين» والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ماقبلها ومابعدها والإباحة لاتأباه، ألا ترى أنه لايجوز له أن يجمع بين تزوج هند وأختها وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً.

---

(١) سورة المؤمنون: ١١٣

(٢) سورة المائدة: ٨٩

(٣) أو: إن وقعت بعد الطلب فهى إما للتخيير، نحو «تزوج هنداً أو أختها» وإما للإناحة نحو «جالس العلماء أو الزهاد»، والفرق بين الإباحة والتخيير أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الشيئين «فإذا قلت: جالس العلماء أو الزهاد» جاز لك الجمع بين مجالسة الفريقين وجاز أن تجالس فريقا دون فريق. وأما التخيير فلا يجوز فيه الجمع بين الشيئين فإذا قلت: «تزوج هنداً أو أختها» لم يجز لك الجمع بينهما، لأن الجمع بين الاختين فى عقد النكاح غير جائز، وإما للاضراب، نحو «اذهب إلى دمشق، أو دع ذلك. فلا تذهب اليوم» أى: بل دع ذلك أمرته بالذهاب ثم عدلت عن ذلك، وان وقعت بعد كلام خبرى فهى إما للشك. كقوله تعالى: ﴿قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم﴾، وإما للإبهام. كقوله عزّ وجلّ: «وأنا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين» وإما للتقسيم نحو «الكلمة اسم أو فعل أو حرف»، وإما للتفصيل بعد الإجمال، نحو «اختلف القوم فيمن ذهب، فقالوا: ذهب سعيد أو خالد أو على». ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا ساحر أو مجنون﴾ أى بعضهم قال، كذا، وبعضهم قال، كذا، وإما للاضراب بمعنى (بل) كقوله تعالى: ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾ أى: بل يزيدون.

ومثالها للشك قولك: «جاء زيد أو عمرو» إذا لم تعلم الجائى منهما.

ومثالها لتشكيك قولك: «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت عالماً بالجائى منهما ولكنك أبهمت على المخاطب.

وأمثلة ذلك من التنزيل قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾[1] الآية، فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة، وقوله تعالى: ﴿وَلا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾[2] الآية، وقوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾[4].

ص - و«أم» لطلب التعيين بعد همزة داخلة على أحد المستويين.

ش - تقول: «أزيد عنده أم عمرو» إذا كنت قاطعا بأن أحدهما عنده ولكنك شككت فى عينه، ولهذا يكون الجواب بالتعيين، لابنعم ولا بلا وتسمى «أم» هذه معادلة لأنها عادلت الهمزة فى الاستفهام بها، ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم فى ظنك بالنسبة إليهما، وأدخلت «أم» على الآخر، ووسطت بينهما مالا تشك فيه، وهو قولك: «عندك» وتسمى أيضا متصلة، لأن ماقبلها وما بعدها لايستغنى بأحدهما عن الآخر.

ص - وللرد عن الخطأ فى الحكم «لا» بعد إيجاب، و«لكن»، و«بل» بعد نفى، ولصرف الحكم إلى ما بعدها «بل» بعد إيجاب.

ش - حاصل هذا الموضع أن بين «لا» و«لكن» و«بل» اشتراكا وافتراقا.

فأما اشتراكها فمن وجهين: أحدهما: أنها عاطفة، والثانى: أنها تُفِيدَ رَدَّ السامع عن الخطأ فى الحكم إلى الصواب.

وأما افتراقها فمن وجهين أيضاً: أحدهما: أن «لا» تكون لقصر القَلْب[5] وقصر الإفراد[6] و«بل» ، و«لكن» إنما يكونان لقصر القلب فقط، تقول: «جاءنى زيد لا عمرو» ردا على من اعتقد أن «عمراً» جاء دون «زيد» أو أنهما جاءك معاً، وتقول: «ما جاءنى

(١) سورة المائدة: ٨٩ (٢) سورة النور: ٦١

(٣) سورة المؤمنون: ١١٣ (٤) سورة سبأ: ٢٤

(٤) رداً على من يعتقد العكس. (٥) رداً على من يعتقد الشركة.

زيد لكن عمرو» أو «بل عمرو» ردا على من اعتقد العكس، والثانى: أن «لا» إنما يعطف بها بعد الإثبات، و«بل» يعطف بها بعد النفى، و«لكن» إنما يعطف بها بعد النفى، ويكون معناها كما ذكرنا، ويعطف ببل بعد الإثبات، ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصييره كالمسكوت عنه من قبل أنه لا يحكم عليه بشىء، وذلك كقولك: «جاءنى زيدٌ بل عمرٌو».

وقد تضمن سكوتى عن «إما» أنها غير عاطفة، وهو الحق، وبه قال الفارسى، وقال الجرجَانىّ: عدها فى حروف العطف سَهْوٌ ظَاهِرٌ(١).

٢٥ - البدل

ص - والبدل، وهو: تابع؛ مقصود بالحكم، بلا واسطة، وهو ستة: بدل كُلّ، نحو: ﴿مَفَازًا ※ حدائق﴾ (النبأ: ٣١، ٣٢)، وبعض، نحو: ﴿**من استطاع**﴾. واشتمال، نحو: ﴿**قتال فيه**﴾، وإضراب، وغلط، ونسيان، نحو: «تصدقت بدرهم دينار» بحسب قَصْدِ الأوَّلِ والثَّانى أو الثَّانِى وسَبَقَ اللسَانُ، أو الأَّولِ وتَبَيَّن الخطأ.

ش - الباب الخامس من أبواب التوابع: البدل:

وهو فى اللغة: العوض، قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾(٢)،

---

(١) يعطف الظاهر على الظاهر، والمضمر على الظاهر، نحو: «جاءنى على وأنت، وأكرمته سليمان وإياك»: والظاهر على المضمر، نحو: «ماجاءنى إلا أنت، وعلى، وما رأيت إلا إياك وعليا» غير أن الضمير المتصل المرفوع والضمير المستتر لا يعطف عليهما إلا بعد توكيدهما بالضمير المنفصل، نحو: «جئت أنا وعلى» ومنه قوله تعالى: ﴿**اذهب أنت وربك**﴾ ويجوز العطف عليهما أيضاً إذا كان بينهما فاصل أى فاصل كقوله تعالى: ﴿**يدخلونها ومن صلح**﴾، وقوله: ﴿**ما أشركنا ولا آباؤنا**﴾. فقد عطف (من) فى :الآية الأولى على الواو فى «يدخلونها» لوجود الفاصل وهو: (ها) التى هى المفعول به، وعطف «آباء» فى الآية الثانية على: «نا» فى: «أشركنا لوجود الفاصل وهو (لا) وذلك جائز. أما العطف علي الضمير المجرور فهو جائز، ومنه قوله تعالى: ﴿«**وكفروا به والمسجد الحرام**﴾ وقرىء فى بعض القراءات السبع: ﴿**واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام**﴾ بالجر عطفا على الهاء والكثير إعادة الجار كقوله تعالى: ﴿«**فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها**﴾ ونحوه: أحسنت إليك وإلي على، وأكرمت غلامك وغلام سعيد». ويعطف الفعل على الفعل، بشرط أن يتحدا زمانا، سواء اتحدا نوعا كقوله تعالى: ﴿**وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم**﴾، أم اختلفا، «إن تجىء أكرمتك واعطك ماتريد».

(٢) سورة القلم: ٣٢

وفى الاصطلاح: «تابع، مقصود بالحكم، بلا واسطة» فقولى: «تابع» جنس يشمل جميع التوابع، وقولى: «مقصود بالحكم» مخرج للنعت، والتأكيد، وعطف البيان، فإنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم، و«بلا واسطة»، مخرج لعطف النسق، كـ «جاء زيد وعمرو»، فإنه وإن كان تابعاً مقصوداً بالحكم، لكنه بواسطة حرف العطف.

وأقسامه ستة: أحدها: بدل كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، وهو عبارة عما الثانى فيه عَيْنُ الأوَّل[1]، كقولك: «جاءنى محمد أبو عبد الله»، وقوله تعالى: ﴿مفَازًا * حَدَائِقَ﴾[2] وإنما لم أقل «بدل الكل من الكل» حذراً من مذهب مَنْ لا يجيز إدخال أل على كل، وقد استعمله الزجاجى فى جمله، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس.

الثانى: بدل بعض من كل [3] وضابطه: أن يكون الثانى جزءا من الأول، كقولك: «أكلت الرغيف ثلثه»، وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[4]، فمن استطاع: بدل من الناس، هذا هو المشهور، وقيل: فاعل بالحج، أى: ولله على الناس أن يحج مستطيعهم، وقال الكسائى: إنها شرطية مبتدأ، والجواب محذوف. أى: من استطاع فليحج، و لا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام، والوجه الثانى: أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج، وذلك باطل باتفاق، فيتعين القول الأول، وإنما لم أقل: «البعض» - بالألف واللام - لما قدمت فى كل.

والثالث بدل الاشتمال [5]، وضابطه: أن يكون بين الأول والثانى ملابسة بغير

---

(١) ويسمى البدل المطابق، وهو بدل الشىء مما كان طبق معناه، كقوله تعالى: ﴿**اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم**﴾. فالصراط المستقيم، وصراط المنعم عليهم متطابقان معنى، لأنهما يدلان على معنى واحد.

(٢) سورة النبأ: ٣١، ٣٢

(٣) بدل البعض من الكل هو الجزء من كله، قليلا كان ذلك الجزء، أو مساوياً للنصف أو أكثر منه، نحو: «جاءت القبيلة ربعها. أو نصفها، أو ثلثاها» ونحو: «الكلمة ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف»، ونحو: «جاء التلاميذ عشرون منهم».

(٤) سورة آل عمران: ٩٧

(٥) بدل الاشتمال هو بدل الشىء مما يشتمل عليه، على شرط أن لايكون جزءا منه، نحو «نفعنى المعلم علمه وأحببت خالداً شجاعته «وأعجبت بعلى خلقه الكريم» فالمعلم: يشتمل على العلم، وخالد: يشتمل على الشجاعة، وعلى: يشتمل على الخلق، وكل من العلم والشجاعة، والخلق ليس جزءا ممن يشتمل عليه. ولابد لبدل البعض، وبدل الاشتمال من ضمير يربطهما بالبدل، مذكوراً كان، كقوله =

الجزئية، كقولك: أعجبنى زَيْدُ عِلْمُه»، وقوله تعالى: ﴿يسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحرامِ قتالٍ فيه﴾(١).

ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين، نحو ﴿مفَازًا * حَدَائِقَ﴾(٢) ومعرفتين مثل: الناس، ومَنْ، ومختلفين مثل: الشهر، وقتال (٣).

والرابع، والخامس، والسادس. بدل الإضراب، وبدل الغلط، وبدل النسيان (٤) كقولك: «تصدقت بدرهم دينار» فهذا المثال محتمل لأن تكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم، ثم عَنَّ ذلك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار، وهذا بدل الإضراب، ولأن تكون قد

= تعالى: **﴿ثم عموا وصموا، كثير منهم﴾ وقوله: ﴿يسألونك عن الشهرالحرام قتال فيه﴾**. أو مقدراً كقوله سبحانه: **﴿ولله على الناس حج البيت، من استطاع إليه سبيلا﴾** وقوله: **﴿قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود﴾**.

(١) سورة البقرة: ٢١٧

(٢) سورة النبأ: ٣١، ٣٢

(٣) قد تبدل الجملة من المفرد، كقول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً   وبالشام أخرى كَيْفَ يلتقيان

أبدل «كيف يلتقيان» من «حاجة وأخرى»، والتقدير الإعرابى: أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائها. والتقدير المعنوى: أشكو إلى الله تعذر التقاء هاتين الحاجتين.. هذا، وإذا أبدل اسم من اسم استفهام أو اسم شرط وجب ذكر همزة الاستفهام أو (إن) الشرطية مع البدل، فالأول نحو: «كم مالك؟» أعشرون أم ثلاثون؟ والثانى: من يجتهد إن على وإن خالد أكرمه، وما تصنع إن خيراً وإن شراً فَمَجْزِيٌّ به.

(٤) البدل المباين هو بدل الشىء مما يباينه، بحيث لا يكون مطابقا له ولا بعضا منه ولا يكون المبدل منه مشتملا عليه، وهو ثلاثة أنواع: بدل الغلط، وبدل الإضراب: فبدل الغلط ما ذكر ليكون بدلا من اللفظ الذى سبق إليه اللسان فذكر غلطا، نحو: «جاء المعلم التلميذ «أردت أن تذكر التلميذ فسبق لسانك فذكرت المعلم غلطا، فتذكرت غلطك فأبدلت منه التلميذ، وبدل النسيان ذكر ليكون بدلا من لفظ تبين لك بعد ذكره فساد قصده، نحو «سافر على إلى دمشق، بعلبك» توهمت أنه سافر إلى دمشق فأدركك فساد رأيك، فأبدلت بعلبك من دمشق، فبدل الغلط يتعلق باللسان، وبدل النسيان يتعلقب بالجنان، وبدل الإضراب ما كان فى جملة قصد كل من البدل والمبدل منه فيها صحيح، غير أن المتكلم عدل عن قصد المبدل منه إلى قصد البدل، نحو: «خذ القلم الورقة» أمرته بأخذ القلم، ثم أضربت عن الأمر بأخذه القلم إلى أمره بأخذ الورقة»، وجعلت الأول فى حكم المتروك.

والبدل المباين بأقسامه لا يقع فى كلام البلغاء وإن ورد فى شىء منه أتى بين البدل والمبدل منه بكلمة بل دلالة على غلطة أو نسيانه أو إضرابه.

أردت الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانك إلى الدرهم، وهذا بدل الغلط، ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم، فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد. وهذا بدل النسيان. وربما أشكل الفرق بين بدلى الغلط، والنسيان، وقد بيناه ، يوضحه أيضا أن الغلط فى اللسان والنسيان فى الجنان.

٢٦- باب العدد

ص ـ باب:العدد من ثلاثة إلى تسعة يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائماً، نحو: ﴿سبع ليالى وثمانية أيام﴾ وكذلك العشرة إن لم تركب، وما دون الثلاثة وفاعل كثالث ورابع على القياس دائما؛ ويُفْرَدُ فاعلُ أو يضاف لما اشتق منه، أو لما دونه، أو ينصب مادونه.

ش ـ اعلمْ أنَّ ألفاظَ العددِ على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يجرى دائماً على القياس فى التذكير والتأنيث. فيذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث، وهو الواحدُ، والاثنان، وما كان على صيغة فاعل، تقول فى المذكر: واحد واثنان، وثان وثالث، ورابع - إلى عاشر، وفى المؤنث: واحدة، واثنتان، وثانية، وثالثة ورابعة - إلى عاشرة:

والثانى: مايجرى على عكس القياس دائما، فيؤنث مع المذكر: ويذكر مع المؤنث، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما، تقول: «ثلاثة رجال»، و«ثلاث نسوة» قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾(١).

والثالث: ماله حالتان، وهو «العشرة» فإن استعملت مركبة جرت على القياس تقول: «ثلاثة عشر عبداً» بالتذكير، وثلاث عشرة أمة، بالتأنيث، وإن استعملت غير مركبة جرت على خلاف القياس، وتقول: «عشرة رجال» بالتأنيث، وعشر إماء بالتذكير.

واعلم أن لأسماء العدد التي على وزن فَاعِل أَرْبَعَ حالات:

إحداها: الإفراد تقول: ثان، ثالث، رابع، خامس، ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة.

الثانية: أن يضاف إلى ماهو مشتق منه، فتقول: ثانى اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع

(١) سورة الحاقة: ٧

أربعة، ومعناه واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعة، قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾(١)، وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾(٢).

الثالثة: أن يضاف إلى ما دونه: كقولك: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وخامس أربعة، ومعناه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة، وجاعل الثلاثة بنفسه أربعة، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ﴾(٣).

الرابعة: أن يَنْصِبَ مادونه، فتقول: «رابعٌ ثَلاَثَةً» بتنوين رباع ونصب ثلاثة، كما تقول: جاعل الثلاثة أربعة، ولايجوز مثل ذلك فى المستعمل مع ما اشتق منه خلافاً للأخفش وثعلب.

٢٧- موانع صرف الاسم

ص . باب موانع صرف الاسم تسعة يجمعها:

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا ... عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثاً

كأحمد، وأحمر، وبعلبك، وإبراهيم، وعمر، وأخر، وأحاد، وموحد، إلى الأربعة، ومساجد، ودنانير، وسلمان، وسكران، وفاطمة، وطلحة، وزينب، وسلمى، وصحراء.

فألف التأنيث والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد كل منهما يستأثر بالمنع، والبواقى لابد من مجامعة كل علة منهن للصفة أو العلمية.

وتتعين العلمية مع التركيب، والتأنيث والعجمة، وشرط العجمة: عَلَمِيَّة فى العَجَمِيَّة وزيادة عن الثلاثة. والصفة، أَصَالَتُها وعدم قَبُولها التاء، فَعُرْيان، وأرمل وصفوان وأرنب - بمعنى قَاس، وذليل مُنْصَرِفَةٌ. ويجوز فى نحو: «هند» وَجْهَان بخلاف زَيْنَبَ وَسَقَرَ وبَلْخَ، وكَعُمَرَ عند تميم باب حَذَامَ، إنْ لَمْ يختم براء كَسَفَار، وأمس لِمَعَيَّن إن كان مرفوعاً، وبعضهم لم يشترط فيهما، وسحر عند الجميع إن كان ظرفاً معيناً.

---

(١) سورة التوبة: ٤٠

(٢) سورة المائدة: ٧٣

(٣) سورة المجادلة: ٧

ش - الأصل فى الاسم المعرب بالحركات الصرف، وإنما يخرج عن ذلك الأصل إذ وجد فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامها، وقد جمع العلل التسع فى بيت واحد من قال:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قد كملا

وهذا البيت أحسن من البيت الذى أثبته فى المقدمة وهو لابن النحاس وقد مثلتها فى المقدمة على الترتيب، وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول:

العلة الأولى: وزن الفعل، وحقيقته: أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل، أو يكون فى أوله زيادة كزيادة الفعل، وهو مُسَاوٍ له فى وزنه، فالأول كأن تسمى رجلا «قَتَّلَ» بالتشديد أو «ضُرِبَ» أو نحوه من أبنية ما لم يسم فاعله، أو «انطلق» ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل، فإنّ هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل، والثانى مثل: «أحمد و «يزيد» و«يشكر» و«تغلب» و«نرجس» علماً.

العلة الثانية: التركيب، وليس المراد به تركيب الإضافة كامرئ القيس لأن الإضافة تقتضى الانجرار بالكسرة، فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة، ولا تركيب الإسناد كشَابَ قَرْنَاهَا، وتَأَبَّطَ شَرًّا، فإنه من باب المحكى، ولا التركيب المزجى المختوم بويه مثل سيبويه وعمرويه، لأنه من باب المبنى والصرف وعدمه إنما يقالان فى المعرب، وإنما المراد التركيب المزجى الذى لم يختم بويه كبعلبك، وحضرموت، ومعد يكرب.

العلة الثالثة: العجمة، وهى أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب.

وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة: محمد صلى الله عليه وسلم، وصالح، وشعيب، وهود صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

ويشترط لاعتبار العجمة أمران: أحدهما: أن تكون الكلمة عَلَمًا فى لغة العجم كما مثلنا، فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها عَلَمًا وجب صرفها وذلك بأن تسمى رجلاً بلِجَام، أو ديباج، الثانى: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف؛ فلهذا انصرف نوح، ولوط، قال الله تعالى: ﴿**إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم**﴾(1) وقال الله تعالى: ﴿**إنا أرسلنا نوحاً**

---

(1) سورة القمر: ٣٤

إلى قومه﴾[1]، ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب.

العلة الرابعة: التعريف والمراد به تعريف العلمية، لأن المضمرات والإشارات والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها فى هذا الباب، لأنها مبنيات كلها، وهذا دَخَلَته الأداة أو أضيف الجرّ بالكسرة، فاستحال اقتضاؤهما الجر بالفتحة «وحينئذٍ فلم يبق إلا تعريف العلمية.

العلة الخامسة: العدل وهو: تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى، مع بقاء المعنى الأصلى.

وهو على ضربين: واقع فى المعارف، وواقع فى الصفات.

فالواقع فى المعارف يأتى على وَزْنَيْن: أحدهما فُعَلُ، وذلك فى المذكر وعدله عن فاعل كعُمَرَ وزُفَر، وزُحَل، وجُمَح، والثانى: فَعَال، وذلك فى المؤنث وعدله عن فاعله نحو حَذَام، وقَطَام ورَقَاش. وذلك فى لغة تميم خاصة فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر قال الشاعر:

١٤٢ . أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ؟ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ والسَّلام (٢)

وقال الشاعر:

١ . إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ (٤)

فإن كان. آخره راء كسفار – اسم لماء، وحضار لكوكب، ووَبَار لقبيلة، فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر، ومنهم من لايوافقهم، بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف.

---

(١) سورة نوح: ١

(٢) أتاركة: الهمزة للاستفهام، تاركة: مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة: تدلل: مفعول به لتاركة، منصوب بالفتح ،وها مضاف إليه، قطام: فاعل بتاركه سد مسد خبر المبتدأ، مبنى على الكسر فى محل رفع، رضينا: فعل ماض وفاعل. بالتحية: جار ومجرور متعلق برضى، والسلام: معطوف على التحية.

(٤) سبق

ومما اختلف فيه التميميون أيضاً «أمس» الذى أريد به اليوم الذى قبل يومك، فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان فى موضع رفع على أنه معدول عن الأمس، فيقول: «مضى أمس بما فيه» ، ويبنيه على الكسر فى النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام، فيقول: «اعتكفت أمس» و«ما رأيته مذ أمس»، وبعضهم يعربه إعراب ما لاينصرف مطلقاً: وقد ذكرت ذلك فى صدر هذا الشرح.

وأما «سحر» فجميع العرب تمنعه من الصرف بشرطين: أحدهما: أن يكون ظرفاً: والثانى: أن يكون من يوم معين، كقولك: «جئتك يوم الجمعة سحر» لأنه حينئذ معدول عن السحر، كما قدر التميميون «أمس» معدولا عن «الأمس فإن كان سحر غير يوم معين انصرف كقوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾(١).

والواقع فى الصفات ضربان: واقع فى العدد، وواقع فى غيره.

فالواقع فى العدد يأتى على صيغتين: فُعال ومَفعل، وذلك فى الواحد والأربعة وما بينهما، تقول: أُحاد ومَوْحد، وثُناء ومَثنى وثلاث ومثلث، ورباع ومربع.، فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة، لأن «أحاد» معناه واحد واحد، و«ثناء» معناه اثنان اثنان، وكذا الباقى قال الله تعالى: ﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾(٢)، فمثنى وما بعده صفة لأجنحة، والمعنى والله أعلم: أولى أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «صَلاَةُ الليل مَثْنَى مَثْنَى»؛ فمثنى الثانى للتأكيد، لا لإفادة التكرار، لأن ذلك حاصل بالأول.

والواقع في غير العدد «أُخَرُ» وذلك فى نحو قولك: «مررت بنسوة أُخَرَ» لأنها جمع الأخرى، وأخرى أنثى آخر، ألا ترى أنك تقول: جاءنى رجل آخر؛ وامرأة أخرى»، والقاعدة أن كل فُعْلَى مؤنثة أفعل لا تستعمل هى ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة كالكبرى والصغرى، والكُبَر والصُّغَر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾(٣) ولا يجوز أن تقول: «صغرى» ولا «كبرى» «ولاكبر» ولا «صغر»، ولهذا لَحَّنُوا العروضيين فى قولهم، فاصلة كُبْرَى، وفاصلة صُغْرَى ولحنوا أبانواس فى قوله:

---

(١) سورة القمر: ٣٤

(٢) سورة فاطر: ١

(٣) سورة المدثر: ٣٥

١٤٣ ـ **كأنَّ صُغرى وكُبرى مِنْ فقاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلى أرْضٍ مِنَ الذّهب** (١)

فكان القياس أن يقال «الأخر» ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا: «أُخَرُ» كما عَدَل التميميون الأمس عن الأمس، وكما عَدَل جميعُ العرب سَحَرَ عن السَّحَرِ قال الله تعالى: ﴿فعدَّةٌ مَنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾(٢).

العلة السادسة: الوصف، كأحمر، وأفضل، وسكران، وغضبان، ويشترط لاعتباره أمران: أحدهما: الأصالة، فلو كانت الكلمة فى الأصل اسما ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها، وذلك كما إذا أخرجت «صَفْوَانًا، وأَرْنَبًا» عن معناهما الأصلى - وهو الحجر الأَمْلَسُ، والحيوان المعروف ـ واستعملتهما بمعنى: قاس وذليل، فقلت: هذا قلبُ صَفْوَانُ وهذا رَجُلُ أَرْنَبُ فإنك تصرفهما، لعروض الوصفية فيهما، الثانى: أن لا تقبل: الكلمة تاء التأنيث، فلهذا تقول: مررت برجل عُرْيَان، ورجل أرمل بالصرف لقولهم فى المؤنثة: عريان، وأرملة، بخلاف «سكران» و«أحمر» فإن مؤنثهما سَكرى وحمراء، بغير التاء.

العلة السابعة: الجمع وشرطة أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد، وهو نوعان: مَفَاعِلُ، كمساعد ودراهم، ومَفَاعِيل، كمصابيح وطواويس.

العلة الثامنة: الزيادة، والمراد بها الألف والنون الزائدتان، نحو: سكران وعثمان:

العلة التاسعة: التأنيث، وهو على ثلاثة أقسام: تأنيث بالألف كحبلى وصحراء، وتأنيث بالتاء كطلحة وحمزة، وتأنيث بالمعنى كزينب وسعاد، وتأثير الأول منها فى منع الصرف لازم مطلقا من غير شرط كما سيأتى، وتأثير الثانى مشروط بالعلمية كما سيأتى، وتأثير الثالث كتأثير الثانى، لكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف، وتارة يؤثر جَوَازَه، فالأول مشروط بوجد واحد من ثلاثة أمور، وهى: إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب، وإما تحرك الوسط كسَقَر ولَظَى، وأما العُجْمَةُ كَمَا وجُور وحمْص وبلْخ، والثانى فيما عدا ذلك كهنْد ودَعْد و جُمْل، فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه، وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر:

(١) كأن: حرف تشبيه ونصب. صغرى: اسمها منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وكبرى: معطوف عليه، من: حرف جر، فقاقعها: مجرور بمن ومضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم كأن، حصباء: خبر كأن.در: مضاف إليه. على أرض: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر كأن، من الذهب: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة الأرض.

(٢) سورة البقرة: ١٨٤، ١٨٥

١٤٤ . لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا   دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِى الْعُلَبِ (١)

فهذه جميع العلل، وقد أتينا على شرحها شرحا يليق بهذا المختصر.

ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يؤثر وحده ولا يحتاج إلى انضمام علة أخرى، وهو شيئان الجمع، وألفا التأنيث.

والثانى: ما يؤثر بشرط وجود العلمية، وهو ثلاثة أشياء، التأنيث بغير الألف والتركيب والعجمة نحو: «فاطمة، وزينب، ومعد يكرب، وإبراهيم. ومن ثم انصرف صنجة وإن كان مؤنثاً أعجمياً، وصولجان، وإن كان أعجمياً ذا زيادة، ومسلمة وإن كان مؤنثاً وصفا، لانتفاء العلمية فيهن.

والثالث: ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين: العلمية، أو الوصفية، وهو ثلاثة أيضاً: العدل، والوزن، والزيادة «مثال تأثيرها مع العلمية «عُمَرُ وأحمَدُ، وسَلْمَان»، ومثال تأثيرها مع الصفة: «ثُلاث وأحْمَر، وسَكْرَان».

---

(١) لم: حرف نفى وجزم وقلب. وتتلفع: مضارع مجزوم بلم، بفضل: جار ومجرور متعلق بتلفع، ومئزر: مضاف إليه وها مضاف إليه. دعد: فاعل بتتلفع، ولم: الواو حرف عطف، لم: حرف نفى وجزم. تسق: فعل مضارع مبنى للمجهول، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها. دعد: نائب فاعل، فى العلب: جار ومجرور متعلق بتسق.

٢٨ - باب التعجب

ص . باب: التعجب له صيغتان: ما أفعل زَيْدًا، وإعرابه: «ما» مبتدأ بمعنى شىء عظيم، و«أفعل» فعل ماض فاعله ضمير «ما» و«زيدًا» مفعول به، والجملة خبر «ما» وأَفْعِلْ بِهِ. وهو بمعنى ما أفعله وأصله: أفعل أى: صار ذا كذا، كأغد البعير أى: صار ذا غدة فغير اللفظ وزيدت الباء فى الفاعل لإصلاح اللفظ فمن ثم لزمت هنا بخلافها فى فاعل كَفَى.

وإنما يبنى فعلا التعجب، واسم التفضيل من فعل ثلاثى مثبت متفاوت تام، مبنى للفاعل، ليس اسمُ فاعله على أفعل.

ش . التعجب: تَفَعُّلٌ من العجب [١]، وله ألفاظ كثيرة غير مبوب لها فى النحو كقولة تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾[٢] وقوله عليه الصلاة والسلام: سُبْحَانَ اللَّهِ إنَّ المؤمنَ لا يَنْجُسُ حَيًّا وَلاَ مَيِّتًا، وقولهم: لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا، وقول الشاعر:

١٤٥ . يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ [٣]

والمبوب له فى النحو صيغتان: ما أفعل زيدا، وأفعل به.

فأما الصيغة الأولى فما: اسم مبتدأ، واختلف فى معناها على مذهبين:

أحدهما: أنها نكرة تامة بمعنى شىء وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر وجاز الابتداء بها إما لما فيها من معنى التعجب كما قالوا فى قول الشاعر:

١٤٦ . عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِى فِيكُم عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ [٤]

وإما لأنها فى قوة الموصوفة إذ المعنى شىء عظيم حسن زيداً كما قالوا فى «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ»: إن معناه شَرٌّ عَظِيمٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ».

---

(١) أى إظهار التعجب من فعل فاعل ظاهر المزية. (٢) سورة البقرة: ٢٨

(٣) يا: حرف نداء، سيد منادى مصنوب بالفتحة الظاهرة، ما: اسم استفهام مبتدأ. أنت خبر المبتدأ، من سيد: تمييز منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل حركة حرف الجر من المأتى به لبيان أن مدخولها تمييز موطأ: نعت «سيداً» منصوب بالفتح أو لسيد مجرور بالكسرة. الاكناف مضاف اليه، رحب، صفة ثانية. الذراع مضاف اليه.

(٤) عجب: مبتدأ؛ لتلك: جار ومجرر متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، قضية: بالنصب حال من إسم الإشارة أو تمييز له. الواو حرف عطف. إقامة: مبتدأ. وياء المتكلم مضاف اليه. فيكم: جار ومجرور متعلق باقامة على تلك: جار ومجرور متعلق باقامة أيضا، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب. القضية بدل من تلك المجرور. أعجب: خبر المبتدأ.

والثانى: أنها تحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون نكرة تامة كما قال سيبويه والثانى: أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التى بعدها، والثالث: أن تكون معرفة موصولة بالجملة التى بعدها، وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف والمعنى شىء حَسَّنَ زَيْدًا عظيم، أو الذى حَسَّنَ زيدا شىءٌ عظيم. وهذا قول الأخفش.

وأما أفعل، فزعم الكوفيون أنه اسم بدليل أنه يصغر، قالوا: «مَا أُحَيْسِنَهُ» و«مَا أُمَيْلِحَهُ» وزعم البصريون أنه فعل ماض، وهو الصحيح، لأنه مبنى على الفتح، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية يقال: ما أفقرنى إلى عفو الله، ولا يقال: «ما أفقرى». وأما التصغير فشاذ ووجهه أنه أشبه الأسماء عموماً بجموده «وأنه لا مصدر له» وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة، وبكونهما لا يبنيان إلا مما استكمل شروطاً يأتى ذكرها، وفى «أحسن» ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية، راجع إلى «ما» وهو الذى دلنا على اسميتها لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء.

و«زيداً» مفعول به على القول بأنَّ أَفْعَلَ فعلٌ ماض، ومشبَّهٌ بالمفعول به على القول بأنه اسم.

وأما الصيغةُ الثانيةُ فأفعلْ (1) فعْلٌ باتفاق، لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب. وهو خال من الضمير، وأصل قولك: «أحسن بزَيْد» أَحْسَنَ زَيْدٌ: أى صار ذا حُسْن، كما قالوا: أَوْرَقَ الشَّجَرُ، وأَزْهَرَ البُستانُ، وأثرى فُلَانٌ، وأَتْرَبَ زَيْدٌ، وأَغَدَّ البَعِيرُ، بمعنى صار ذا وَرَق، وذا زهر، وذا ثروة، وذا متربة - أى: فقر وفاقة - وذا غدة، فُضُمِّنَ معنى التعجب، وحولت صيغته إلى صيغة أفعل - بكسر العين - فصار: أَحْسِنْ زَيْدٌ، فاستُقْبِحَ اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر، فزيدت الباء لإصلاح اللفظ، فصار أَحْسِنْ

(1) هذا ويبقى الفعل بلفظ واحد للجميع: تقول: يارجل أكرم بسعاد ويا رجلان ويا امرأتان أكرم بها، ويا رجال أكرم بها ويا نساء أكرم بها، خرج اللفظ من الخبر إلى الإنشاء لإفادة التعجب. والباء هنا زائد فى الفاعل. فزيدت الباء فى فاعل «أكرم» زيادة ملتزمة ليكون على صورة المفعول به المجرور بحرف الجر الزائد لفظا، كما فى قوله تعالى: **﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾**. وزيادتها هنا بخلافها فى فاعل «كفى» فهى غير ملتزمة فيه. فيجوز حذفها. وأما إعراب: «أقبح بالجهل» فأقبح: فعل ماض. جاء على صيغة الأمرلإنشاء التعجب. وهو مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون الذى اقتضته صيغة الأمر. والباء: حرف جر زائد، والجهل: فاعل «أقبح» وهو مجرور لفظا بالباء الزائدة. مرفوع محلا لأنه فاعل، وقال الزمخشرى فى (المفصل) فى قولهم: «أكرم بزيد»: إنه أمر لكل أحد يجعله كريما. بأن يصفه بصفة الكرم. والباء مزيدة فى قوله تعالى: **﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾** للتأكيد والاختصاص. أو هو أمر للواحد. وما هذا ببعيد.

بزَيْدٍ، على صيغة امْرُرْ بزَيْدٍ، فهذه الباء تُشْبهُ الباء فى ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [1] فى أنها زيدت فى الفعال، ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة وتلك جائزة الحذف، قال سحيم:

١٤٧ ـ عُمَيْرَةَ ودِّعْ إن تَجهزْتَ غازياً　　كَفَى الشَّيْبُ والإسْلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا [2]

ولا يبنى فعهل التعجب واسم التفضيل إلا مما استكمل خمسة شروط:

أحدها: أن يكون فعلا، فلا يبنيان من غير فعل، ولهذا خطىء من بناه من الجِلْف، والحمار، فقال: ما أجلفه: وما أحمره، وشذ قولهم: ما ألصقه، وهو أَلْصَ مِنْ شِظَاظٍ.

الثانى: أن يكون الفعل ثلاثياً، فلا يبنيان من نحو: دحرج، وانطلق، واستخرج، وعن أبى الحسن جواز بنائه من الثلاثى المزيد فيه: بشرط حذف زوائده، وعن سيبويه جواز بنائه من أفعل، نحو: «أكرم، وأحسن، وأعطى».

الثالث: أن يكون مما يقبل معناه التفاوت، فلا يبنيان من نحو: «مات وفنى»، لأن حقيقتهما واحدة، وإنما يتعجب مما زاد على نظائره.

الرابعُ. أنْ لا يكونَ مبنيّا للمجهول، فلا يبنيان من نحو: «ضُرِبَ وقُتِلَ».

الخامس: أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل، فلا يبنيان [3] من نحو عمى وعرج وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة، ولا من نحو: سود وحمر ونحوهما من أفعال الألوان، ولا من نحو: لَمِيَ ودَعِجَ ونحوهما من أفعال الحلى التى الوصف منها على وزن أفعل، لأنهم قالوا من ذلك: هو أعمى، وأعرج، وأسود، وأحمر، وألمى، وأدعج.

---

(١) سورة الرعد: ٤٣، وسورة الإسراء: ٩٦

(٢) عميرة: مفعول مقدم. ودع: فعل أمر، وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت. إن: حرف جازم يجزم فعلين. تجهزت: فعل ماض فعل الشرط. مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم، والتاء فاعل. غازيا: حال من الفاعل. كفى: فعل ماض. الشيب: فاعل، والإسلام: معطوف عليه. للمرء: جار ومجرور متعلق بقوله: ناهيا. ناهيا حال من الشيب.

(٣) فعلا التعجب، كاسم التفضيل، لا يصاغان إلا من فعل ثلاثى الأحرف مثبت، متصرف، معلوم، تام، قابل للتفضيل، لا تأتى الصفة المشبهة منه على وزن «أفعل». فلا يبنيان مما لا فعل له: كالصخر والحمار ونحوهما. ولا من غير الثلاثى المجرد: وشذ قولهم: «ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف، بنوهما من أعطى وأولى وهما رباعيا الأحرف. وقولهم: «ما أتقاه وما أملأ القربة وما أخصره»، بنوها من «اتقى وامتلأ واختصر»، وهى خماسية الأحرف وفى اختصر (بالبناء للمجهول) شذوذ آخر وهو أنه فعل مجهول. وكذلك لا يبنيان من فعل منفى، خشية التباس النفى بالإثبات ولا من فعل جامد، لا =

٢٩- باب الوقف

ص . باب فى الوقف الأفصح على نحو «رَحْمَهْ» بالهاء، وعلى نحو مسلمات بالتاء:

ش . إذا وقف على مافيه تاء التأنيث فإن كانت ساكنة لم تتغير، نحو: «قامت» و«قعدت» وإن كانت متحركة فإما أن تكون الكلمة جمعاً بالألف والتاء. أولا، فإن لم تكن كذلك فالأصلح الوقف بإبدالها هاء، تقول: «هذه رَحْمَه» و«هذه شجره» وبعضهم يقف بالتاء، وقد وقف بعض السبعة فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(١) و﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾(٢) بالتاء، وسمع بعضهم يقول: يا أهل سورة البقرة! فقال بعضُ من سمعه: واللّه مَا أحَفَظُ مِنْها آيات، وقال الشاعر:

١٤٨ . واللّهُ أنجَاك بكفّىْ مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْد مَا وَبَعْدَ مَتْ (٣)

كَانَتْ نفوسُ القومِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وكادتِ الحرّةُ أنْ تُدعَى أَتْ (٤)

وإن كان جمعاً بالألف والتاء فالأصح الوقف بالتاء، وبعضهم يقف بالهاء وسمع من كلامهم: كيف الأخوة والأخواه؟ وقالوا: دَفْنُ البَنَاهُ من المكرماهُ. وقد نَبَّهْت على الوقف

= يخرج عن صيغته، للزومه طريقة واحدة فى التعبير. ولا من فعل مجهول، خشية التباس الفاعلية بالمفعولية. لأنك إن بنيته من «نصر» المجهول، فقلت: «ما أنصره» التبس الأمر على السامع، فلا يدرى أتتعجب من نصره أم من منصوريته؟. فإن أمن اللبس بأن كان الفاعل مما لم يرد إلا مجهولا. نحو: «زهى علينا، وعنيت بالأمر» جاز التعجب به على الأصح، فتقول: ما أزهاه علينا. وما أعناك بالأمر، ولا يبنيان من فعل ناقص. ككان وأخواتها، وكاد وأخواتها. وأما قولهم: «ما أصبح أبردها. وما أمسى أدفأها». ففعل التعجب إنما هو «أبرد وأدفأ». وأصبح وأمسى زائدتان. كا تزاد (كان) بين (ما) وفعل التعجب. كما سيأتى ولا يبنيان مما لا يقبل المفاضلة؛ كما وفنى. إلا أن يراد بمات معنى البلادة فيجوز نحو ما أموت قلبه».. ولا مما تأتى الصفة المشبهة منه على وزن «أفعل» كأحمر وأعرج وأكحل وأشيب. وشذقولهم: ما أهوجه، وما أحمقه، وما أرعنه» لأن الصفة منها هى: أهوج، وأحمق، وأرعن.

(١) سورة الأعراف: ٥٦ (٢) سورة الدخان: ٤٣

(٣) الله: مبتدأ، أنجاك: فعل ماض، ومفعول به، والجملة خبر المبتدأ: بكفى: جار ومجرور متعلق بأنجى. مسلمت: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، وإنما سكن لأجل الوقف. من بعد: جار ومجرور متعلق بأنجى. ما: مضاف إليه. وبعدما: معطوف على سابقة. وبعد مت: كذلك.

(٤) كان: فعل ماض ناقص. والتاء: للتأنيث. نفوس: اسم كان. القوم: مضاف إليه، عند: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة، الغلصمت: مضاف إليه...

على نحو: «رحمة» بالتاء، وعلى «مسلمات» بالهاء بقولى بعد: «وقد يعكس فيهن».

ص - وعلى نحو: «قاض» رفعاً وجراً بالحذف، ونحو: «القاضى» فيهما بالإثبات.

ش - إذا وقفتَ على المنقوص- وهو الاسم الذى آخره ياء مكسور ما قبلها فإما أن يكون منوناً، أولا:

فإن كان منونا فالأصح الوقف عليه رفعاً وجراً بالحذف، تقول: هذا قاض ومررت بقاض، ويجوز أن تقف عليه بالياء، وبذلك وقف ابن كثير على «هاد» و«وال» و«واق» من قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾(١) ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾(٢) ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ﴾(٣).

وإن كان غير منون فالأصح الوقف عليه رفعاً وجراً بالإثبات، كقولك: هذا القاضى، مررت بالقاضى، ويجوز الوقف عليه بالحذف، وبذلك وقف الجمهور على «المتعال» و«التلاق» فى قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾(٤) ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾(٥) ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأفصح.

ص - وقد يعكس فيهن.

ش - الضمير راجع إلى قلب تاء «رحمة» هاء، وإثبات تاء «مسلمات» وحذف «قاض» وإثبات ياء «القاضى» أى: وقد يوقف على «رحمة» بالتاء، وعلى «مسلمات» بالهاء، وعلى «قاض» بالياء، وعلى القاضى «بالحذف».

ص - وليس فى نصب قاض والقاضى إلا الياء.

ش - إذا كان المنقوص منصوبا وجب فى الوقف إثبات يائه. فان كان منونا أبدل من تنوينه ألف، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾(٦) وإن كان غير منون وقف على الياء كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾(٧).

ص - ويوقف على «إذا» ونحو (لنسفعاً)، و«رأيت زيدا» بالألف.

---

(١) سورة الرعد: ٧
(٢) سورة الرعد: ١١
(٣) سورة الرعد: ٣٤
(٤) سورة الرعد: ٩
(٥) سورة غافر: ١٥
(٦) سورة آل عمران: ١٩٣
(٧) سورة القيامة: ٢٦

ش - يجب فى الوقف قلب النون الساكنة ألفاً فى ثلاث مسائل:

إحداها: «إذا» هذا هو الصحيح، و جزم ابن عصفور فى شرح الجمل بأنه يوقف عليها بالنون، وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون، وليس كما ذكر، ولا يختلف القراء فى الوقف على نحو: ﴿وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾[1] أنه بالألف.

الثانية: نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة. كقوله تعالى: (لنسفعاً، وليكوناً) وقف الجميع عليها بالألف، قال الشاعر:

١٤٩ . وَإِيَّاكَ والمَيتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّهَا وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللَّهَ فَاعْبُدَا [2]

أصله «اعبدن»

الثالثة: تنوين الاسم المنصوب، نحو «رأيت زيداً» هذا وقف عليه العرب بالألف إلا ربيعة فإنهم وقفوا على نحو: «رأيت زيداً» بالحذف قال شاعرهم:

١٥٠ . ألاَ حَبَّذَا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِى بِهَا هَائِمًا دَنِفْ [3]

ص - كَمَا وَيُكْتَبْنَ.

ش - لما ذكرت الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رسمها فى الخط استطراداً؛ فذكرت ان النون فى المسائل الثلاث تصور ألفاً على حسب الوقف، وعن الكوفيين أن

---

(١) سورة الكهف: ٢٠

(٢) إياك: مفعول لفعل محذوف وجوبا. الميتات. معطوف على المفعول به. منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. لا: ناهية. تقربنها: تقرب: فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية، والفاعل مستتر وجوبا تقديره أنت. وها: مفعول به. ولا: الواو عاطفة. لاناهية. تعبد فعل مضارع مجزوم بلا الناهية. الشيطان. مفعول به. والله: الواو عاطفة. الله : منصوب على التعظيم.

فاعبدا: الفاء زائدة اعبد: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفينة المنقبلة ألفا للوقف. والفاعل مستتر وجوبا تقديره: أنت.

(٣) ألا . حرف أداة استفتاح: حبذا: حب: فعل ماض وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر مقدم. غنم: مبتدأ مؤخر. وحسن: معطوف على غنم، وحديث مضاف إليه. وها: مضاف إليه. لقد: اللام موطئة للقسم. قد: حرف تحقيق تركت: فعل ماض. و(التاء) للتأنيث. والفاعل مستتر قلب مفعول به. و(ياء المتكلم) مضاف إليه. بها: جار ومجرور متعلق بقوله هائما. هائما: حال من قلبى. منصوب بالفتحة الظاهرة «دنف: صفة لهائها. أو حال ثانية من قلبى منصوب بفتحة مقدرة علي آخره منع من ظهورها سكون الوقف.

نون التوكيد تصور نوناً، وعن الفراء أن «إذا» إذا كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون، فرقاً بينها وبين «إذا» الشرطية والفجائية. وقد تلخص «أن» فى كتابة «إذا» ثلاثة مذاهب: بألف مطلقاً، والنون مطلقاً، والتفصيل.

ص - وتكتب الألف بعد واو الجماعة كـ «قالوا» دون الأصلية كزيد يدعو، وترسم الألف ياء إن تجاوزت الثلاثة، كاستدعى والمصطفى، أو كان أصلها الياء كرمى والفتى، وألفاً فى غيره كقفا والعصا، وينكشف أمر ألف الفعل بالتاء كرميت وعفوت، والاسم بالتثنية كعصوين وفتيين.

ش - لماذا ذكرت هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها.

إحداهما: أنهم فرقوا بين الواو فى قولك: «زيد يَدْعُو» وبينها فى قولك: «القَوْمُ لَم يَدْعُو» فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة وجرّدوا الأصلية من الألف قصداً للتفرقة بينهما.

الثانية: أن من الألفات المتطرفة مايُصَوَّرُ ألفاً، ومنها ما يصور ياء.

وضابط ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف، أو كانت منقلبة عن ياء صورت ياء، مثال ذلك فى النوع الأول استدعى، والمصطفى، وفى النوع الثانى: رمى وهدى والفتى والهدى، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو صورت ألفا، وذلك نحو: دعا وعفا والعصا والقفا.

ولما ذكرت ذلك احتجت إلى ذكر قانون يتميز به ذوات الواو من الياء.

فذكر أنه إذا أشكل أمر الفعل وصلته بتاء المتكلم أو المخاطب، فمهما ظهر فهو أصله، ألا ترى أنك تقول فى «رمى، وهدى» رميت، وهديت وفى «دعا، وعفا تقول: دعوت وعفوت،.

إذا أشكل أمر الاسم نظرت إلى تثنيته فمهما ظهر فيها فهو أصله ألا ترى أنك تقول فى «الفتى» والهدى: الفتيان والهديان، وفى «العصا، والقفا» العصوان، والقفوان، وما أحسن قول الشاطبى رحمه الله تعالى:

وَتَثْنِيَةُ الأسماءِ تَكْشِفُها، وَإِنْ ... رَدَدْتَ إِلَيْكَ الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلاَ

وقال الحريرى رحمه الله تعالى:

إذا الفِعْلُ يَوْمًا غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ ... فَأَلْحِقْ بِهِ تَاءَ الخِطَابِ وَلاَ تَقِفْ

فَإِنْ تَرَهُ يَوْمًا كَتَبْتَهُ ... بِيَاءٍ، وَإِلاَّ فَهُوَ يُكْتَبُ بِالأَلِفِ

٣٠- همزة الوصل

ص . فصل: همزة اسْم بكسر وضم، واستٍ، وابْن، وابْنَم، وابْنَةٍ، وامْرئ، وامْرَأة، وتثنيتهن، واثنين واثنتين، والغلام، وايْمُن الله، فى القسمِ، بفتحهما أو بكسر فى ايمن - همزة وصل، أى تثبت ابتداء وتحذف وصلا وكذا همزة الماضى المتجاوز أربعة أحرف كاستخرج، وأمر الثلاثة، كاقتل واغزُ واغْزِى، بضمهن، واضرب وامشوا واذهب بكسر كالبواقى.

ش . هذا الفصل فى ذكر همزات الوصل وهى التى تثبت فى الابتداء وتحذف فى الوصل والكلام فيها فى فصلين.

الأول - فى ضبط مواقعها، فنقول:

قد استَقَرَّ أن الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف.

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا فى نوعين.

أحدهما: أسماء غير مصادر، وهى عشرة محفوظة: اسم، واست، وابن، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، وابنان، وابنتان، وابنمان، وامرآن، وامرأتان قال الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾(١)

بخلاف الجمع، فإن همزاته همزات قطع، قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا﴾(٢) ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾(٣).

النوع الثانى: أسماء هى مصادر الأفعال الخماسية: كالانطلاق والسداسية. كالاستخراج.

وأما الفعل: فإن كان مضارعاً فهمزاته همزات قطع، نحو: أعوذ بالله وأستغفر الله، وأحمد الله، وإن كان ماضياً فإن كان ثلاثياً أو رباعيا فهمزاته همزات قطع فالثلاثى نحو: أخذ. وأكل، والرباعى نحو: أخرج، وأعطى، وإن كان خماسياً أو سداسياً

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٢

(٢) سورة النجم: ٢٣

(٣) سورة آل عمران: ٦١

فهمزته وصل، نحو انطلق واستخرج: وأما الأمر: فإن كان من الرباعى فهمزاته همزات قطع، كقولك: يازيد أكرم عمرا، «ويافلانا أجب فلانا». وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا على اللام نحو قولك: «الغلام والفرس، وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت فى الدرج معاملة همزة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال، كما حذفت الهمزة من «خير» و«شر» فى الحالتين للتخفيف وبقية الحروف همزاتها همزات قطع نحو: أم. وأو. وأن.

الفصل الثانى: فى حركة همزة الوصل،

أعلم أن منها ما يحرك بالكسر فى الأكثر وبالضم فى لغة ضعيفة، وهو «اسم» وقد أشرت إلى ذلك بقولى: «همزة اسم بكسر أو ضم ومنها ما يحرك بالفتح خاصة، وهى همزة لام التعريف، ومنها ما يحرك بالفتح فى الأفصح وبالكسر فى لغة ضعيفة. وهى «ايمن» المستعمل فى القسم فى قولهم: «ايمن الله لأفعلن» وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة، لا جمع يمين خلافا للفراء، وقد أشرت إلى هذا القسم والذى قبله بقولى: «بفتحهما أو بكسر همزة ايمن» ومنها ما يحرك بالضم فقط، وهو أمر الثلاثى إذا انضم ثالثة ضما متأصلا نحو: «أقبل واكتب، وادخل»، يخرج قولنا: «متأصلا» نحو. قولك للمرأة: «اعزى ياهند» لأن أصله «اغزوى» بضم الزاى وكسر الواو، فأسكنت الواو للاستثقال، ثم حذفت، ثم كسرت الزاى لتناسب الياء،

وقد أشرت إلى هذا التمثيل باغزى، ومثلت قبلها باغز لأنبه على أن الأصل «اغزوى» بضم، بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة، وخرج عنه نحو قولك: «امشوا» فإنه يبتدأ بالكسر لأن أصله «امْشِيُوا» بكسر الشين وضم الياء، فسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم ضمت الشين لتجانس الواو وَلَتَسْلَمَ من القلب ياء، ولهذا مثلت به فى الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب للتنبيه على أنهما من باب واحد،

وإنما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضموا فى مثل اكتب وكسروا فى مثل اضرب. ينبغى أن يفتحوا فى مثل اذهب، ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث، وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة فى حال الوقف.. ومنها ما يكسر لا غير، وهو الباقى، وذلك أصل الباب.

* * *

وهذا آخر ما أردنا إملاءه على هذه المقدمة، وقد جاء بحمد الله مُهَذَّبَ المَبَانى، مشيد المعانى، محكم الأحكام، مستوفى الأنواع والأقسام، تَقَرُّ به عين الودود. وتَكْمَدُ به نَفْسُ الجاهل الحسود:

إنْ يَحْسُدونى فإنِّى غيرُ لائِمِهِمْ ... قَبْلِى مِنَ النَّاسِ أَهْلِ الفضْلِ قَدْ حُسِدُوا

فدامَ لى وَلَهُمْ مَابِى ومابِهِمْ ... وَمَاتَ أكثرُنا غَيْظًا بِمَا يَجِدُ

أنَا الذى يَجِدُونى فى صُدُورِهِم ... لاَ أَرْتَقِي صَدرًا مِنْهَا ولاَ أَرِدُ

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفا؛ وعلى النفع به موقوفًا، وأن يكفينا شرَّ الحُسَّادِ، ولا يفضحنا يوم التَّنَادِ؛ بِمَنِّه وكَرَمِهِ؛ إنه الكريم التواب، والرؤوف الرحيم الوهاب.

❖❖❖

يقول أبو أحمد فرغت من تصحيحه وضبط الشعر واستخراج الآيات القرآنية وذكرت اسم السورة ورقم الآية فى يوم الجمعة الثامن من شهر ربيع الآخر ١٤٢٢ هـ الموافق التاسع والعشرين من شهر يونيو ٢٠٠١ م

أبو أحمد
محمد رضوان مهنا

الفهـــــرس